تحذير العباد
مما في غاية المراد في نظم الاعتقاد

بيان فساد مذهب الإباضية

كتبه: أبو محمد عبدالحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزعكري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشيخ الفاضل يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

الحمد لله رب العالمين, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له, وأن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم, أما بعد:

فقد طالعت رسالة: «تحذير العباد مما في غاية المراد في نظم الاعتقاد» لأخينا الشيخ عبدالحميد بن يحيى بن زيد الحجوري حفظه الله, ردَّ بها على خارجين مارقين, وهما: صاحب النظم عبدالله بن حميد السالمي, وصاحب الشرح لها: أحمد بن حمد بن سليمان الخليلي فقد جمعا في هذه الرسالة كغيرها من رسائلهم وكتاباتهم الضالة المضلة المتضمنة لنفي صفات الله عزوجل, التي دلَّ عليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم, وفيها القول بخلق وإنكار كثير من المغيبات وتكفير المسلمين بما لم يكفرهم به الله عزوجل ولا رسوله صلى الله عليه وسلم, وغير ذلك من عقيدة الخوارج المهلكة؛ فرد عليهم أخونا الشيخ عبدالحميد في هذا الجزء ردًا علميًا مفيدًا, يرجى أن يظهر لقارئه ما عليه هؤلاء الخوارج الزنادقة من الشر وما تحمله دعوتهم للمسلمين في الدنيا والآخرة من الخطر؛ فجزى الله الشيخ السلفي عبدالحميد الحجوري خيرًا ونفع به وبعلمه.

كتبه:

الشيخ الفاضل

يحيى بن علي الحجوري

حفظه الله.

في (5/صفر/1432هـ).

بسم الله الرحمن الرحيم

إن لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له ،وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده ربي لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وصفيّه من خلقه وخليله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرًا.

الحمد لله الذي من علينا فأفضل وأعطانا فأجزل، أطعمنا وكسانا وكلّ بلاء حسن أبلانا بصّر من العمى وهدى من الضلالة ، وفضل على كثير من خلقه فالحمد لله على كل حال ألا وإن من أجل النعم التي أنعم الله عزّ وجل بها علينا لهي نعمة الإسلام الحق الذي شرعه الله عز وجل وارتضاه وأتمه وحفظه قال سبحانه وتعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينا) [المائدة/3] وقال سبحانه وتعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام : 38]، وقال سبحانه وتعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر/9]، الحمد لله عز وجل على أن هدانا وبصّرنا واختارنا من بين كثير من خلقه لنكون من طلاب وحملة علم كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم هذا العلم الجليل والمزية الرفيعة التي ينبغي أن نحمد الله عزّ وجلّ عليها ليلا ونهارا سرّا وجهارا لأنّها سبب الرفعة قال الله عز وجل: (يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)[المجادلة/11] وسبب الخشية لبارئ السماوات والأرضيين قال تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر : 28] وسبب العز والتمكين والنصر المبين (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [النور/55] وسبب الظهور قال الله عز وجل: (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) [التوبة : 33] فإذا توفر في العبد المسلم هذان الشرطان الجليلان العظيمان الأول الهدى الذي هو العلم النافع، والثاني دين الحق الذي هو العمل الصالح فليبشر بظهور خيره وبره والتمكين، وليس التمكين كما يظن بعضهم أن تكون مسئولا، أو مديراً، أو

رئيساً، أو حاكماً، فالله عز وجلّ أخبر عن تمكين يوسف عليه الصلاة والسلام بالنبوة والحجة (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ) [يوسف : 56] مُكِّن ليدعو إلى الله عز وجل يدعو إلى التوحيد، يدعو إلى عبادة الله، ويحذر من الشرك به، ومن المعاصي بلسان حاله ومقاله، ونشكر الله عز وجل على هذه النعم العظيمة، ونشكر لشيخنا ووالدنا الإمام أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله فإننا قد انتفعنا منه كثيراً، وكان حقّا إمامًا, علمنا محبة الكتاب والسنة وبغض التقليد، وبغض التعصّب بالباطل، وبغض الهوى وحبب إلينا بعد الله سبحانه وتعالى الأدلة ، ونشكر لشيخنا أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري حفظه الله ووفقه وسدّده على ما يقوم به من الجهود، وهوبحمد الله عز وجل سائر نحسبه والله حسيب الجميع في خدمة السنة وأهلها ونفع الإسلام والمسلمين على هدي النبي صلى الله عليه وسلم وعلى طريقته بفهم السلف الصالحين الذين أمر الله عز وجل بموافقتهم، وعدم مشاقتهم ومخالفتهم قال الله عز وجل: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء : 115]، والمراد بالمؤمنين في هذه الآية الصحابة ومن سار على سيرهم وفهمهم (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى الله فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ) [الأنعام : 90]، (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ الله) [البقرة : 137] فالهداية كل الهداية في السير على طريقة النبي صلى الله عليه وسلم بفهم أصحابه وأتباعهم قال الله عز جل: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ الله عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة/100] وإنما رضي الله عز وجل عنهم لما قاموا به من حمل الإيمان والأمانة التي أنزلها الله عز وجل وشرعها وأمر بتبليغها، وبما قاموا به من نصرة النبي صلى الله عليه وسلّم، وبما قاموا به من تعظيم الأدلة وتعظيم هذا الدين حق التعظيم:

والخروج دعوة إلى الله عز وجل من السنن السالفة ، وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الطائف كما في حديث عائشة عند الشيخين يدعو إلى توحيد الله عز وجل ، وخرج إلى ذي المجاز و إلى مجنة يدعو

الناس إلى أن يقولوا لا إله إلا الله وإلى أن يفردوا الله عز وجل بما يجب له في ربوبيته وإلوهيته وفي أسمائه وصفاته يدعو إلى مكارم الأخلاق ويحذر من سفاسفها «إنما بعثت لإتم صالح الأخلاق»، ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث البعوث فقد بعث مصعب بن عمير وبعث أبا موسى وبعث معاذا وبعث أبا عبيدة بن الجراح وبعث سبعين صحابيا يعلمون الكتاب والسنة فقتلهم من قتلهم وقصتهم في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أنس، وبعث الرسائل إلى كسرى وقيصر وإلى المقوقس وغيرهم يدعوهم إلى توحيد الله، وأراد الله عزوجل في هذه الأيام أن نخرج إلى بلاد تنزانيا من بلاد شرق أفريقيا مرتين, ووجدنا لبدعة الإباضية تحركا بطالاً.

ثم يسر الله عز وجل بكتاب للخليلي أحمد بن حمد بن سلمان مفتي دولة عمان الإباضية المبتدع الضال, الذي قال عنه الشيخ مقبل رحمه الله: (ناصبي من الخوارج), وقال عنه: (الإباضي المبتدع), وقال عنه: (المخذول), وقال: (ضال مبتدع قد هاجم وطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة)، قرر فيه الباطل والبهتان وما يخالف معتقد المسلمين في الملك الديان، وفي مسائل الإيمان فنقلت منه بعض النقولات مدللاً على عقيدة القوم ورادا لضلالهم، حجة عليهم وتحذيراً للمسلمين منهم فنحن في زمنٍ قد تغيرت فيه المفاهم, زمن كما قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم: «يصدق فيه الكاذب, ويكذب فيه الصادق, ويتكلم فيه الرويبضة» وكذا المشاركة بيان ضلال أهل البدعة لأمور الأول: الدعوة إلى الله عز وجل، والثاني: إنكار المنكر، والثالث: النصيحة للمسلمين، والرابع: التحذير من الشر، الخامس: الجهاد في سبيل الله عز وجل إلى غير ذلك، فعلى الله التكلان وبه العون وهو المسؤل في بلاغ المقصود، والحمد لله رب العالمين كان الابتداء في هذا الرد يوم (17/محرم الحرام/ 1432هـ) وأسميته «تحذير العباد من غاية المراد في نظم الاعتقاد».

وكتبه: أبو محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزعكري.

أحاديث في الخوارج

قال الإمام النووي رحمه الله: باب ذكر الخوارج وصفاتهم:

أخرج الإمام مسلم رحمه الله (1063): عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِعْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ, وَفِي ثَوْبِ بِلَالٍ فِضَّةٌ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبِضُ مِنْهَا يُعْطِي النَّاسَ, فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اعْدِلْ, قَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ, إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْتُلَ هَذَا الْمُنَافِقَ, فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي, إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ, يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ وَهُوَ بِالْيَمَنِ بِذَهَبَةٍ فِي تُرْبَتِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ, وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الْفَزَارِيِّ, وَعَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ الْعَامِرِيِّ, ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ وَزَيْدِ الْخَيْرِ الطَّائِيِّ, ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ, قَالَ: فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ, فَقَالُوا: أَتُعْطِي صَنَادِيدَ نَجْدٍ وَتَدَعُنَا, فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ»؛ فَجَاءَ رَجُلٌ كَثُّ اللِّحْيَةِ مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ, غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ, نَاتِئُ الْجَبِينِ, مَحْلُوقُ الرَّأْسِ, فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ يَا مُحَمَّدُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ يُطِعِ اللهَ إِنْ عَصَيْتُهُ, أَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ, وَلَا تَأْمَنُونِي؟» قَالَ: ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ, فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ يُرَوْنَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ, فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ, لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ, يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ, وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ, يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ, لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْيَمَنِ بِذَهَبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحَصَّلْ مِنْ تُرَابِهَا, قَالَ: فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ, وَالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ, وَزَيْدِ الْخَيْلِ, وَالرَّابِعُ إِمَّا عَلْقَمَةُ بْنُ عُلَاثَةَ, وَإِمَّا عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ, فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقَّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ, قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, فَقَالَ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ, يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً» قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ, مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ, نَاشِزُ الْجَبْهَةِ, كَثُّ اللِّحْيَةِ, مَحْلُوقُ الرَّأْسِ, مُشَمَّرُ الْإِزَارِ, فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّقِ اللهَ, فَقَالَ: «وَيْلَكَ أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ, فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ: «لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي» قَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ, فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ, وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ» قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٍّ, فَقَالَ: «إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا: قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ, يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ, -قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ:- لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ».

وعَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَسَأَلَاهُ عَنْ الْحَرُورِيَّةِ, هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُهَا؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَنْ الْحَرُورِيَّةُ, وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ, فَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ أَوْ حَنَاجِرَهُمْ, يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنْ الرَّمِيَّةِ؛ فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى رِصَافِهِ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ, هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنْ الدَّمِ شَيْءٌ؟».

- عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا, أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ, فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ, قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ, قَدْ خِبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ» فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ, قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ؛ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ,

وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ, يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ, كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ, ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ, ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيِّهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ الْقِدْحُ, ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُذَذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ سَبَقَ الْفَرْثَ وَالدَّمَ آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ, إِحْدَى عَضُدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ أَوْ مِثْلُ الْبَضْعَةِ تَتَدَرْدَرُ يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنْ النَّاسِ», قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ؛ فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَالْتُمِسَ فَوُجِدَ فَأُتِيَ بِهِ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي نَعَتَ.

- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ, يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنْ النَّاسِ سِيمَاهُمْ التَّحَالُقُ, قَالَ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ, يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ» قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ مَثَلًا, أَوْ قَالَ قَوْلًا: «الرَّجُلُ يَرْمِي الرَّمِيَّةَ» أَوْ قَالَ: «الْغَرَضَ فَيَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً, وَيَنْظُرُ فِي النَّضِيِّ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً, وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً», قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ.

- وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»

وعَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَأَنْ أَخِرَّ مِنْ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ, وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ؛ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدْعَةٌ, سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ, سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ, يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ, يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ, يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ؛ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ, فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: ذَكَرَ الْخَوَارِجَ, فَقَالَ فِيهِمْ: «رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ أَوْ مُودَنُ الْيَدِ أَوْ مَثْدُونُ الْيَدِ, لَوْلَا أَنْ تَبْطَرُوا؛ لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ الله الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قَالَ: قُلْتُ: آنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, قَالَ: إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ, إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ, إِي وَرَبِّ

الْكَعْبَةِ.

وعن زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ؛ أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ, فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ, لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ, وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ, وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ, يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ, يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ, لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ, يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ, لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, لَاتَّكَلُوا عَنْ الْعَمَلِ وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ, وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ, فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَتَتْرُكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُفُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ, وَاللهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ, وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ؛ فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللهِ» قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَنَزَّلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنْزِلًا حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ, فَلَمَّا الْتَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ, فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرِّمَاحَ وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ, فَرَجَعُوا فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ وَسَلُّوا السُّيُوفَ وَشَجَرَهُمْ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ, قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أُصِيبَ مِنْ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ, فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ: الْتَمِسُوا فِيهِمْ الْمُخْدَجَ؛ فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ, فَقَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ, قَالَ: أَخِّرُوهُمْ؛ فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ فَكَبَّرَ, ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ الله وَبَلَّغَ رَسُولُهُ, قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ, فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الله الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: إِي وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ, حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ.

وعَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ, قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ, قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ, إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ نَاسًا إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ, يَقُولُونَ الْحَقَّ

بِأَلْسِنَتِهِمْ, لَا يَجُوزُ هَذَا مِنْهُمْ, وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ, مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ, مِنْهُمْ أَسْوَدُ إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ, أَوْ حَلَمَةُ ثَدْيٍ؛ فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ, قَالَ: انْظُرُوا؛ فَنَظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا, فَقَالَ: ارْجِعُوا فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ, وَلَا كُذِبْتُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا, ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ, قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَأَنَا حَاضِرُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ, وَقَوْلِ عَلِيٍّ فِيهِمْ.

عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ: «قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَعْدُو تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ».

وعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ؛ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَنْبِيهُ قَوْمٌ قِبَلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَّقَةٌ رُءُوسُهُمْ».

وعند أحمد في «مسنده» (5/250) من طريق سيار قال: لما أتى برؤوس الأزارقة؛ فنصبت على درج دمشق, جاء أبو أمامة فلما رآهم دمعت عيناه, فقال صلى الله عليه وسلم: «كلاب النار ثلاث مرات, هؤلاء شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء, وخير قتلى قتلوا تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء» قال: فقلت: فما شأنك دمعت عيناك؟ قال: «رحمة لهم أنهم كانوا من أهل الإسلام» قال: قلنا: أبرأيك؟ قلت: هؤلاء كلاب النار أو شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم, قال: إني لجريء, بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه و سلم غير مرة ولا ثنتين, ولا ثلاث, قال: فعد مرارًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة (15/301-302): من طريق قَطَنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو مُرَيٍّ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: «كُنْتُ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَجَاؤُوا بِسَبْعِينَ رَأْسًا مِنْ رُؤُوسِ الْحَرُورِيَّةِ, فَنُصِبَتْ عَلَى دُرْجِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: كِلَابُ جَهَنَّمَ، شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، وَمَنْ قَتَلُوا خَيْرُ قَتْلَى تَحْتَ السَّمَاءِ، وَبَكَى وَنَظَرَ إِلَيَّ، وَقَالَ: يَا أَبَا غَالِبٍ، إِنَّكَ مِنْ بَلَدِ هَؤُلَاءِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَعَاذَكَ، قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ: اللهُ مِنْهُمْ, قَالَ: تَقْرَأُ آلَ عِمْرَانَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ

وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ الله وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) وقَالَ: (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) قُلْتُ: يَا أَبَا أُمَامَةَ، إِنِّي رَأَيْتُك تَهْرِيقُ عَبْرَتَكَ، قَالَ: نَعَمْ، رَحْمَةً لَهُمْ، إِنَّهُمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ، قَالَ: قد افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَزِيدُ هَذِهِ الأُمَّةُ فِرْقَةً وَاحِدَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ السَّوَادَ الأَعْظَمَ عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ، السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ خَيْرٌ مِنَ الْفُرْقَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا أُمَامَةَ، أَمِنْ رَأْيِكَ تَقُولُ أَمْ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: إِنِّي إِذًا لَجَرِيءٌ، قَالَ: بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم غَيْرَ مَرَّةٍ وَلاَ مَرَّتَيْنِ حَتَّى ذَكَرَ سَبْعًا.

وعن سعيد بن جمهان, عن عبدالله بن أبي أوفي عند أحمد (4/382-383):

قال صلى الله عليه وسلم: «أتيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر فسلمت عليه قال لي: من أنت، فقلت: أنا سعيد بن جمهان، قال: فما فعل والدك قال: قلت: قتلته الأزارقة، قال: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة حدثنا رسول الله صلى الله عليه و سلم أنهم كلاب النار، قال: قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها قال: بلى الخوارج كلها، قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا بن جمهان عليك بالسواد الأعظم عليك بالسواد الأعظم إن كان السلطان يسمع منك فائته في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه فإنك لست بأعلم منه.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (15/324):

عن عمرو بن مرة ، عن مصعب بن سعد ، قال : سألت أبي عن هذه الآية : «(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الكهف: 103 ، 104] أهم الحرورية؟ قال: لا، هم أهل الكتاب اليهود والنصارى، أما اليهود فكذبوا بمحمد صلى الله عليه وسلم, وأما النصارى فكفروا بالجنة وقالوا: ليس فيها طعام ولا شراب، ولكن الحرورية: (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ الله بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) [البقرة : 27] وكان

سعد يسميهم الفاسقين».

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (15/328):

حدثنا يحيى بن آدم ، قال : حدثنا يزيد بن عبد العزيز ، عن عمر بن حسيل بن سعد بن حذيفة ، قال : حدثنا حبيب أبو الحسن العبسي ، عن أبي البختري ، قال : دخل رجل المسجد ، فقال : لا حكم إلا لله ، ثم قال آخر : لا حكم إلا لله ، قال : فقال علي : لا حكم إلا لله (إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ) [الروم : 60] فما تدرون ما يقول هؤلاء يقولون : لا إمارة ، أيها الناس ، إنه لا يصلحكم إلا أمير بر ، أو فاجر ، قالوا : هذا البر قد عرفناه ، فما بال الفاجر ، فقال: يعمل المؤمن ويملى للفاجر ، ويبلغ الله الأجل ، وتأمن سبلكم ، وتقوم أسواقكم ، ويقسم فيؤكم ويجاهد عدوكم ويؤخذ للضعيف من القوي ، أو قال : من الشديد منكم.

الإباضية

هم أتباع رجل من الخوارج يُسمى عبد الله بن إباض المقاعسي المري التميمي من بني مرة بن عبيد بن مقاعس يرجع إلى قرية العارض باليمامة، اختلف المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته، كان معاصراً لمعاوية وعاش إلى أواخر عصر عبد الملك بن مروان وتوفي سنة 86هـ على أصح الأقوال.

قال الحافظ في «لسان الميزان» (3 / 248):

عبد الله بن إباض التميمي الإباضي رأس الإباضية من الخوارج وهم فرقة كبيرة، وكان هو فيما قيل رجع عن بدعته فتبرأ أصحابه منه، واستمرت نسبتهم إليه ومن مقالتهم أن من أتى كبيرة فقد جهل الله فهو كافر لجهله بالله لا لإتيانه الكبيرة.انتهى

وقيل: كان خروجه في أيام مروان بن محمد في أواخر دولة بني أمية كما ذكر ذلك الشهرستاني في «الملل والنحل» (1/244)، وبعضهم يقول: كان عبد الله بن إباض مع نافع بن الأزرق، ثم انشق عنه لتشدد نافع مع مخالفيه، حيث كان ابن إباض لا يرى إلا استحلال دم مخالفيه دون أموالهم.

انتحال الإباضية لجابر بن زيد أبي الشعثاء

وتدعي الإباضية ارتباطها بجابر بن زيد - أحد التابعين - ، وهذا إنما هو انتحال كما هو عادة أهل البدع أن ينتحلوا من عُرف بالخير والصلاح حتى يقبل شرهم ويعظم خطرهم مع أنه قد تبرأ منهم قال السمعاني في «الأنساب» (2 / 205):

وأبو الشعثاء جابر بن زيد اليحمدي الأزدي، قال أبو حاتم بن حبان: أصله من الحرقة ناحية بعمان وكان ينزل البصرة في الأزد في موضع يقال در الحرق، وكانت الإباضية تنتحله، وكان هو يتبرأ من ذلك، يروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، روى عنه عمرو بن دينار، وكان من أعلم الناس بكتاب الله، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علمًا عما في كتاب الله.

وكان فقيها، مات سنة ثلاث وتسعين، ودفن هو وأنس بن مالك رضي الله عنه في جمعة واحدة.انتهى

وفي «تاريخ دمشق» لابن عساكر:

عن هند بنت المهلب وذكروا عندها جابر بن زيد قالوا : إنه كان إباضيا فقالت : كان جابر أشد الناس انقطاعا إلي وإلى أمي فما أعلم شيئا كان يقربني إلى الله إلا أمرني به، ولا شيئا يباعدني عن الله إلا نهاني عنه، وما دعاني إلى الإباضية قط ولا أمرني بها وإن كان ليأمرني أين أضع الخمار ووضعت يدها على الجبهة. انتهى

وفي ترجمة جابر بن زيد من «التهذيب» قال الحافظ: قال داود بن أبي هند عن عزرة: دخلت على جابر بن زيد، فقلت: إن هؤلاء القوم ينتحلونك يعني الإباضية، قال: أبرأ إلى الله من ذلك. انتهى

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (1 / 72):

أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري أحد الأعلام، وصاحب بن عباس روى عنه قتادة وأيوب وعمرو بن دينار، وطائفة روى عطاء عن بن عباس قال: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم

علماً عما في كتاب الله، وروى عن بن عباس قال: تسألوني عن شيء وفيكم جابر بن زيد وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدا أعلم بالفتيا من جابر بن زيد، وعن ضحاك الضبي قال: لقي بن عمر جابر بن زيد في الطواف فقال: يا جابر، إنك من فقهاء البصرة، وإنك تستفتي فلا تفتين إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية، فإن لم تفعل هلكت وأهلكت، وعن أبي الحباب قال: لما دفن أبو الشعثاء قال قتادة: اليوم دفن علم الأرض سمعه من أبي الحباب محمد بن سواء، وعن إياس بن معاوية قال: أدركت أهل البصرة ومفتيهم جابر بن زيد قال حماد بن زيد: سئل أيوب هل رأيت جابر بن زيد قال نعم كان لبيباً لبيبا، وجعل يعجب من فقهه، قال أحمد والفلاس والبخاري: مات سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي وابن سعد: مات سنة ثلاث ومائة رحمه الله تعالى.انتهى

فمن المستبعد أن يكون هذا الإمام الجليل العلم النبيل معتقدا لهذ المذهب مع علمه وورعه وتتلمذه على الصحابة أصحاب المعتقد السليم والطريق القويم والصراط المستقيم، وثناء العلماء عليه يدل على طريقة خير كان يسير عليها.

و قال الزركلي في «الأعلام» (2 / 104):

جابر بن زيد (21-93هـ= 642 - 712 م) جابر بن زيد الازدي البصري، أبو الشعثاء: تابعي فقيه، من الائمة، من أهل البصرة، أصله من عمان، صحب ابن عباس.

وكان من بحور العلم، وصفه الشماخي (وهو من علماء الاباضية) بأنه أصل المذهب وأسه الذي قامت عليه آطامه.نفاه الحجاج إلى عمان.

وفي كتاب الزهد للامام أحمد: لما مات جابر ابن زيد قال قتادة: اليوم مات أعلم أهل العراق.انتهى

فالذي يظهر أن الإباضية هم الذين نسبوه إلى أنفسهم ولا حجة في قولهم هذا؛ لأن أهل البدع ديدنهم الكذب لنصرة باطلهم، وكذبهم هذا إما بلسان الحال أو المقال فتنبه، وخذ الحيطة لدينك وكما قيل إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم.

فرق الإباضية

قال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (95) ط/ المكتبة العصرية:

ومن الخوارج الإباضية: فالفرقة الأولى منهم يقال لهم: الحفصية كان إمامهم حفص بن أبى المقدام, زعم أن بين الشرك والايمان معرفة الله وحده فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر برىء من الشرك, وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك, ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك فبرىء منه جل الإباضية إلا من صدقه منهم وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبى بكر وعمر وزعم أن عليًّا هو الحيران الذى ذكره الله في القرآن, وأن أصحابه الذين يدعونه إلى الهدى أهل النهروان وزعم أن عليًّا هو الذي أنزل الله سبحانه فيه: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [البقرة: 204], وأن عبدالله ابن ملجم [قاتل علي رضي الله عنه] هو الذي أنزل الله فيه: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ) [البقرة: 207][1], ثم قال بعد ذلك: الايمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله.

والفرقة الثانية: منهم يسمون اليزيدية, كان إمامهم يزيد بن أنيسة, قالوا: تتولى المحكمة الاولى ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث, وتتولى الإباضية كلها, ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه, أو من خرج وخالفوا الحفصية في الإكفار والتشريك, وقالوا بقول الجمهور, وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك, وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع, وبرىء ممن كان بعدهم, وحرم القتال على كل أحد بعد تفريقهم وثبت على ولاية الإباضية إلا من

---

[1]() فانظر إلى هذا التأويل الذي يشبه تأويل الباطنية؛ (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) [الحج: 46].

كذبه أو بلغه قوله فرده.

وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولاً من العجم, وينزل عليه كتابًا من السماء يكتب في السماء, وينزل عليه جملة واحدة, فترك شريعة محمد, ودان بشريعة غيرها, وزعم أن ملة ذلك النبى الصابئة وليس هذه الصابئة التي عليها الناس اليوم, وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله في القرآن ولم يأتوا بعد, وتولى من شهد لمحمد بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا في دينه ولم يعملوا بشريعته, وزعم أنهم بذلك مؤمنون؛ فمن الإباضية من وقف فيه, ومنهم من برىء منه وجلهم تبرأ منه([2]).

والفرقة الثالثة من الإباضية: أصحاب الحارث الإباضى قالوا في القدر بقول المعتزلة, وخالفوا فيه سائر الإباضية وزعموا أن الإستطاعة قبل الفعل.

وجمهور الإباضية يتولى المحكمة كلها إلا من خرج, ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار وليسوا بمشركين حلال مناكحتهم وموارثتهم حلال غنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب, حرام ما وراء ذلك, وحرام قتلهم وسبيهم في السر إلا من دعا الى الشرك في دار التقية ودان به, وزعموا أن الدار يعنون دار مخالفيهم دار توحيد إلا عسكر السلطان فانه دار كفر يعنى عندهم.

وحكي عنهم: أنهم أجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم وحرموا الاستعراض إذا خرجوا وحرموا دماء مخالفيهم حتى يدعوهم إلى دينهم، فبرئت الخوارج منهم على ذلك، وقالوا أن كل طاعة إيمان ودين وأن مرتكبي الكبائر موحدون وليسوا بمؤمنين.

والفرقة الرابعة منهم يقولون بطاعة لا يراد الله بها علي مذهب أبي الهذيل ومعنى ذلك أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً أمره الله به وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراده به.

ثم اختلفوا في النفاق فصاروا ثلاث فرق: فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن النفاق براءة من الشرك واحتجوا في ذلك بقول الله عز وجل: (مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ) [النساء: 143]، والفرقة الثانية منهم

---

[2]() وهكذا البدع تردي أصحابها (وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ) [النور: 40]

يقولون أن كل نفاق شرك لأنه يضاد التوحيد، والفرقة الثالثة منهم يقولون: لسنا نزيل اسم النفاق عن موضعه وهو دين القوم الذين عناهم الله بهذا الاسم في ذلك الزمان ولا نسمي غيرهم بالنفاق.

وقالوا: من سرق خمسة دراهم فصاعداً قطع، وقال القوم الذين زعموا أن المنافق كافر وليس بمشرك أن المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين وكانوا أصحاب كبائر.

وقالوا: كل شيء أمر الله به عباده فهم عام ليس بخاص وقد أمر الله به الكافر والمؤمن.

وقال قوم منهم: لا حجة لله على الخلق في التوحيد إلا بالخبر أو ما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

وقال بعضهم: لا يجوز على الله أن يخلي عباده من التكليف لوحدانيته ومعرفته، وأجاز بعضهم أن يخليهم من ذلك.

وقال بعضهم فيمن دخل في دين المسلمين: وجبت عليه الشرائع والأحكام وقف على ذلك أو لم يقف سمعه أو لم يسمعه.

وقال بعضهم: لا يرسل الله نبياً إلا نصب دليلاً عليه ولا بد من أن يدا واحداً، وقال بعضهم: قد يجوز أن يبعث الله نبياً بلا دليل.

وقال بعضهم: من ورد عليه الخبر بأن الخمر قد حرمت وأن القبلة قد حولت فعليه أن يعلم أن الذي أخبره مؤمن أو كافر وعليه أن يعلم ذلك بالخبر وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر.

وقال بعضهم: من قال بلسانه أن الله واحد وعنى به المسيح فهو صادق في قوله مشرك بقلبه.

وقال بعضهم: ليس على الناس المشي إلى الصلاة والركوب إلى الحج ولا شيء من أسباب الطاعات التي يتوصل بها إليها وإنما عليهم فعلها بعينها فقط.

وقالوا جميعاً أن الواجب أن يستتيبوا من خالفهم في تنزيل أو تأويل فإن تاب وإلا قتل كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله، وقالوا: من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل.

وقال بعضهم: ليس من جحد الله وأنكره مشركاً حتى يجعل معه إلهاً غيره، وقال بعضهم: ذلك شرك وكل جحد بأي جهة كان فهو شرك وكفر،

وقالوا: الإصرار على أي ذنب كان كفر.

وقالوا: العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم فإذا أفناهم لم يكن لبقائه لهم معنىً.

وقال بعضهم بل جلهم: الاستطاعة والتكليف مع الفعل وأن الاستطاعة هي التخلية، وقال كثير منهم: ليس الاستطاعة هي التخلية بل هي معنىً في كونه كون الفعل وبه يكون الفعل وأن الاستطاعة لا تبقى وقتين وأن استطاعة كل شيء غير استطاعة ضده، وأن الله كلف العباد ما لا يقدرون عليه لتركهم له لا لعجزهم عنه وأن قوة الطاعة توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان ولطف وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وطبع وبلاء وشر، وأن الله لو لطف للكافرين لآمنوا وأن عنده لطفاً لو فعله بهم لآمنوا طوعاً وأن الله لم ينظر لهم في حال خلقه إياهم ولا فعل بهم أصلح الأشياء لهم ولا فعل بهم صلاحاً في الدين وأنه أضلهم وطبع على قلوبهم، وهذا قول يحيى بن كامل ومحمد بن حرب وإدريس الإباضي، وكانوا يقولون في كثير من الإباضية أن أعمال العباد مخلوقة وأن الله سبحانه لم يزل مريداً لما علم أنه يكون أن يكون ولما علم أنه لا يكون أن لا يكون وأنه مريد لما علم من طاعات العباد ومعاصيهم لا بأن أحب ذلك ولكن بمعنى أنه ليس بآب عنه ولا بمكره عليه، وسنشرح قولهم في سائر أبواب القدر إذا أخبرنا عن مذاهب الناس في القدر وكل الخوارج يقولون بخلق القرآن.

وقال جل الإباضية: قد يجوز أن يقع حكمان مختلفان في الشيء الواحد من وجهين فمن ذلك أن رجلاً لو دخل زرعاً بغير إذن صاحبه لكان الله سبحانه قد نهاه عن الخروج منه لأن فيه فساد الزرع وقد أمره به لأنه ليس له.

وقال جلهم بالخاطر ولا يجوز أن يخلي الله عز وجل العباد البالغين منه وقالوا: ليس يجوز على شيء من الأعراض البقاء إلا إذا كان بعضا للجسم عند من يقول أن الجسم أعراض مجتمعة وأكثرهم يقول أنه أبعاض للجسم، وقالوا: جزاء الله في العباد أكثر من تفضله وعافيته أكثر من ابتلائه والثواب واجب بالاستحقاق والتفضل والابتلاء ابتداء وقال بعضهم بتحليل إلا شربة التي يسكر كثيرها إذا لم تكن الخمر بعينها وحرموا السكر، وليس يتبعون المولي في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان

موحداً، ولا يقتلون امرأة ولا ذرية، ويرون قتل المشبهة وسبيهم وغنيمة أموالهم ويتبعون موليهم كما فعل أبو بكر بأهل الردة.

ويدعون من السلف جابر بن زيد وعكرمة ومجاهد وعمرو بن دينار.

وكان رجل من الإباضية يقال له إبراهيم أفتى بأن بيع الإماء من مخالفيهم جائز فبرئ منه رجل يقال له ميمون وممن استحل ذلك، ووقف قوم منهم فلم يقولوا بتحليل ولا بتحريم وكتبوا يستفتون العلماء منهم في ذلك فأفتوا بأن بيعهن حلال وهبتهن حلال في دار التقية ويستتاب أهل الوقف من وقفهم في ولاية إبراهيم ومن أجاز ذلك وأن يستتاب ميمون من قوله وأن يبرءوا من امرأة كانت معهم وقفت فماتت قبل ورود الفتوى وأن يستتاب إبراهيم من عذره لأهل الوقف في جحدهم الولاية عنه وهو مسلم يظهر إسلامه وأن يستتاب أهل الوقف من جحدهم البراءة عن ميمون وهو كافر يظهر كفره، فأما الذين وقفوا ولم يتوبوا من الوقف وثبتوا عليه فسموا الواقفة وبرئت الخوارج منهم، وثبت إبراهيم على رأيه في التحليل لبيع الإماء من المخالفين وتاب ميمون.

والإباضية يقولون أن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان وأن كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك وأن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها.

ووقف كثير من الإباضية في إيلام أطفال المشركين في الآخرة فجوزوا أن يؤلمهم الله سبحانه في الآخرة على غير طريق الانتقام وجوزوا أن يدخلهم الجنة تفضلاً، ومنهم من قال أن الله سبحانه يؤلمهم على طريق الإيجاب لا على طريق التجويز.

ثم رجع بنا القول إلى الإخبار عن الاختلاف في أمر المرأة: فافترقت فرقة من الواقفة وهم الضحاكية فأجازوا أن يزوجوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم في دار التقية كما يسع الرجل منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومه في دار التقية فأما في دار العلانية وقد جاز حكمهم فيها فإنهم لا يستحلون ذلك فيها.

ومن الضحاكية فرقة وقفت فلم تبرأ ممن فعله وقالوا: لا نعطي هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئاً من حقوق المسلمين ولا نصلي عليها إن ماتت ونقف فيها، ومنهم من برئ منها.

واختلفوا في أصحاب الحدود: فمنهم من برئ منهم ومنهم من تولاهم ومنهم من وقف، واختلف هؤلاء في أهل دار الكفر عندهم فمنهم من قال: هم عندنا كفار إلا من عرفنا إيمانه بعينه، ومنهم من قال: هم أهل دار خلط فلا نتولى إلا من عرفنا فيه إسلاماً ونقف فيمن لم نعرف إسلامه، وتولى بعض هؤلاء بعضاً على اختلافهم وقالوا: الولاية تجمعنا فسموا أصحاب النساء، وسموا من خالفهم من الواقفة أصحاب المرأة، وصارت الواقفة فرقتين: فرقة تولوا الناكحة وفرقة ينسبون إلى عبد الجبار بن سليمان وهم الذين يتبرءون من المرأة المناكحة من كفار قومهم.

وهذا خبر عبد الجبار الذي خطب إلى ثعلبة ابنته ثم شك في بلوغها فسأل أمها عن ذلك حتى وقع الخلاف بين ثعلبة وعبد الكريم في الأطفال فاختلفا بعد أن كانا متفقين.

فأما عبد الجبار الذي خطب إلى ثعلبة ابنته فسأل ثعلبة أن يمهرها أربعة آلاف درهم فأرسل الخاطب إلى أم الجارية مع امرأة يقال لها أم سعيد يسأل هل بلغت ابنتهم أم لا وقال: إن كانت بلغت وأقرت بالإسلام لم أبال ما أمهرتها فلما بلغتها أم سعيد ذلك قالت: ابنتي مسلمة بلغت أم لم تبلغ ولا تحتاج أن تدعى إذا بلغت فرد مرة أخرى ذلك عليها ودخل ثعلبة على تلك الحال فسمع بتنازعهما فنهاهما عنه ثم دخل عبد الكريم بن عجرد وهما على تلك الحال فأخبره ثعلبة الخبر فزعم عبد الكريم أن يجب دعاؤها إذا بلغت وتجب البراءة منها حتى تدعى إلى الإسلام فرد عليه ثعلبة ذلك وقال: لا بل نثبت على ولايتها فإن لم تدع لم تعرف الإسلام، فبرئ بعضهم من بعض على ذلك. اهـ

وقد ذكر نحو من ذلك: الشهرستاني في «الملل والنحل» (1/247-249).

أهم عقائد الإباضية الباطلة

1) يعطلون الصفات الإلهية، قال الخليلي في «شرح غاية المراد» (24): فلا يوصف بشيء من صفات خلقه قط. اهـ

يريد بذلك نفي الصفات؛ وإلا فأهل السنة يثبتون لله صفات تليق بجلاله

سبحانه (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى: 11].

2) ويجعلون الصفة هي عين الذات, قال الخليلي في «شرح غاية المراد في نظم الاعتقاد» في شرح قول السالمي (ص29):

أسماؤه وصفات الذات ليس بغيـ ـر الذات بل عينها فافهم ولا تحلا

قال: وكون صفات الذات هي عين الذات, هو ما عليه أصحابنا, والمعتزلة ومن نحا نحوهم. اهـ

وهذه هي عقيدة المعتزلة, كما ترى هنا مزيدًا من تصريحاتهم بذلك إن شاء الله عزوجل.

3) ينكرون رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة.

قال السالمي في «المرجع السابق» (36):

ولا يحـــيط به سبحانه بصره	دنيا وأخرى فدع أقوال من نقلا

قال الخليلي: مراده أن الله سبحانه منزه عن رؤية الأبصار له؛ لأنه لا يشبه شيئًا, ولا يشبهه شيء, فوجوده ليس كوجود ما سواه, فهو منزه عن التحيز في مكان, وعن وصفه بالألوان والرؤية لا تقطع؛ إلا على متحيز ذي جرم, كثيف متصف بأحد الألوان, مشع بنفسه, واقع عليه شعاع غيره. اهـ

ففي هذا الكلام نفي الرؤية للمؤمنين, للملك العلام, وكذا نفي علوه على عرشه سبحانه وتعالى.

ثم جعل هذا المحرف المعطل يصرف المعاني الحقة بشبه, تنطلي على قليلي العلم والفهم, نجيب عنها في موضعها.

4) يحرفون بعض أمور الآخرة وينفون حقيقتها كالميزان والصراط.

قال السالمي (52):

وما هنالك ميزان يـــقام كما	ق،،الوا عمودٌ كفات لما عُملا
وإنما الوزن حق منه [عزَّ] ألم	تسمع إلى آية الأعراف محتفلا

قال الخليلي: اختلف المسلمون في تأويل ذلك, فمنهم من ذهب إلى أن الأعمال توزن وزنًا حقيقيًا بميزان حقيقي, فأهل البر تُثقل موازينهم, وأهل الفجور تخف موازينهم وهو قول الأشاعرة ومن نحا نحوهم, وذهب آخرون إلى أن الميزان كناية عن فرز الأعمال وتمييز خيرها وشرها,

وبيان مقبولها ومردودها .....، وهذا قول أصحابنا والمعتزلة. اهـ

وقال السالمي (ص55):

ولا الصراط بجسر مثل ما زعموا وما الحساب بعدٍ مثل من ذهلا

قال الخليلي: يعني: أن الصراط ليس هو جسر على متن جهنم يعبره السالكون, كما هو رأي كثير من العلماء, وإنما الصراط هو: دين الله الحق. اهـ

5) القرآن لديهم مخلوق, قال السالمي (73):

وبـالقرآن خصوصًا بعد جملتها	وليس منها قديم يحتوي الأزلا
بل كـــلها خلق الباري وكونَّهُ	فيما يشاء فلا تصغوا لمن عدلا

قال الخليلي: فإنه مما يتجلي للأذهان بداهة: أن هذه الكتب كلها كائنة بعد أن لم تكن, فهي حادثة, وحدوثها يؤذن بمخلوقيتها إذا كل حادث لا بد له من محدث أحدثه, وإلا لجاز حدوث الحوادث بنفسها. اهـ

وهذا قول عامة الخوارج, كما نقله الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (108) ط/العصرية, وهو قول كفر وزندقة كما يأتي بيانه.

6) مرتكب الكبيرة كافر ولا يمكن إذا مات في حال معصيته وإصراره عليها أن يدخل الجنة إذا لم يتب منها، فإن الله لا يغفر الكبائر لمرتكبيها إلا إذا تابوا منها قبل الموت.

قال السالمي في «عقيدته» (58):

ومن عصاه ففي النيران مسكنه ولم يجد مفزعًا عنها فينتقلا

قال الخليلي في الشرح (58): ومن وافاه أجله وهو منهمك في هواه, مصر على معصية ربه؛ فإن منقلبه -والعياذ بالله- إلى نار حامية, شديد عذابها, حميم شرابها, لا يفتر عنهم نكالها, من دخلها خلد فيها ولم يمت, وشقي بها ولم يسعد, وأقام بها ولم يخرج. اهـ

وهذا من جهل القوم, وإلا فأدلة خروج الموحدين من النار في حق من شاء الله تمحيصهم فيها متواترة, سيأتي بعضها.

7) ينكرون الشفاعة لعصاة الموحدين، لأن العصاة -عندهم- مخلدون

في النار فلا شفاعة لهم حتى يخرجوا من النار.

قال السالمي:

وما الشفاعة إلا لـــلتقي كمـــا قد قال رب العلا فيها وقد فَصَلا

قال الخليلي في شرحه (61): وليست الشفاعة لمن أصر على فجوره, ومات على ضلاله, وإنما هي للتائب من الذنب وهو المراد بالتقي في كلام المصنف. ثم ساق شيئًا من شبهه التي تدل على جهله وفساد مذهبه ومنهجه.

8) وينكرون أيضًا الورود الذي دل عليه قول الله تعالى: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا) [مريم: 71].

وفي مسلم من حديث أم مبشر رضي الله عنه؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا» قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ, فَانْتَهَرَهَا, فَقَالَتْ حَفْصَةُ: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: (ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا)».

لكنهم لما أنكروا الصراط الذي هو الجسر الممدود على جسر جهنم أنكروا المرور, فقال السالمي:

والمنكرون عن الميزان قد بعدو وما الورود لهم بل للذي انخذلا

قال الخليلي في «شرحه» (ص64): أما الورود في قوله -وذكر الآية-, فهو لأهلها, لا للذين زحزحوا عنها. اهـ

9) وينكرون استواء الله على العرش، قال السالمي:

وهو على العرش والأشياء استوى عدلت فهو استواء غير ما عقلا وإذا

وإنما الاستـواء مـلـك ومـقـدرة لـه على كلها استولى وقد عدلا

قال الخليلي في «شرحه» (43):

وعليه فإن الاستواء على العرش إنما هو بمعنى هيمنته على خلقه وتدبيره لأمورهم، وتصريفه لكل شيء في الكائنات على أن العرب تطلق الاستواء بمعنى الاستيلاء كما يقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق.
انتهى

وبهذه النقول اليسيرة من هذه العقيدة الهزيلة يتبين لك أن القوم ليسوا على منهج السلف من قريب ولا من بعيد، بل هم على طريقة جهم وجعد وبشر وغيرهم من المنحرفين المحُرفين الذين قد لجوا في أودية الباطل وهلكوا في بحر التحريف للكتاب والسنة وسيأتي بيان عقيدة السلف منقولة من كلام ربنا سبحانه وتعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم وأقوال السلف الصالحين بعيداً عن تحريف المبطلين وتأويل الزائغين وإلحاد الملحدين، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

10) تصويبه لإمارة عبد الله بن وهب الراسبي الخارجي:

قال السالمي في «منظومته»:

إنا ندين بتصويب الأولي منعوا حكومة الحكمين حينما جهلا
والراسبي أولي بعد جملتهم ومن به نسب الإسلام قد وصلا
عنيت نجل إباض فهو حجتنا أما ترى فخره للمسلمين حلا. اهـ

وعبدالله بن وهب عند أهل الفهم والعلم والمعتقد الصحيح خارجي بلا خلاف قال الذهبي في «الميزان»: عبد الله بن وهب الراسبي كان من رؤس الحرورية زائغ مبتدع أدرك علياً. انتهى

وقال الحافظ في «اللسان»: كان رئيس الخوارج في النهروان وقاتلهم علي رضي الله عنه، وقُتل في تلك المعركة. اهـ

فهل يشك أحد بعد ذلك في ضلال القوم وخروجهم مع ما قد بينا من الأحاديث الدالة على قتلهم وفضل ذلك وفيه من صفاتهم ما يدل على ضلالهم وراجع لخبر قتال النهروان «تاريخ الطبري» (3/113) وما بعدها، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولاً (15/317) وما بعدها:

حدثنا ابن نمير ، قال : حدثنا عبد العزيز بن سياه ، قال : حدثنا حبيب بن أبي ثابت ، عن أبي وائل ، قال: أتيته، فسألته عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : قلت: فيم فارقوه ، وفيم استحلوه ، وفيم دعاهم , وفيم فارقوه ، ثم استحل دماءهم ؟ قال : إنه لما استحر القتل في أهل الشام بصفين ، اعتصم معاوية وأصحابه بجبل ، فقال عمرو بن العاص : أرسل إلى علي بالمصحف , فلا والله لا يرده عليك ، قال : فجاء به رجل يحمله

ينادي : بيننا وبينكم كتاب الله (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) [آل عمران : 23]، قال : فقال علي : نعم ، بيننا وبينكم كتاب الله , أنا أولى به منكم قال: فجاءت الخوارج، وكنا نسميهم يومئذ القراء ، قال : فجاؤوا بأسيافهم على عواتقهم ، فقالوا : يا أمير المؤمنين , ألا نمشي إلى هؤلاء القوم حتى يحكم الله بيننا وبينهم , فقام سهل بن حنيف ، فقال: أيها الناس, اتهموا أنفسكم , لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يوم الحديبية، ولو نرى قتالا لقاتلنا , وذلك في الصلح الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المشركين, فجاء عمر فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله , ألسنا على حق ، وهم على باطل ؟ قال : بلى ، قال : أليس قتلانا في الجنة ، وقتلاهم في النار ؟ قال : بلى ، قال : ففيم نعطي الدنية في ديننا ، ونرجع ، ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب , إني رسول الله ، ولن يضيعني الله أبدا, قال: فانطلق عمر ، ولم يصبر متغيظا ، حتى أتى أبا بكر ، فقال : يا أبا بكر , ألسنا على حق ، وهم على باطل ؟ فقال : بلى ، قال : أليس قتلانا في الجنة ، وقتلاهم في النار ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطي الدنية في ديننا ونرجع ، ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب ، إنه رسول الله ، ولن يضيعه الله أبدًا, قال: فنزل القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم بالفتح, فأرسل إلى عمر، فأقرأه إياه، فقال: يا رسول الله, أو فتح هو ؟ قال : نعم , فطابت نفسه ورجع, فقال علي: أيها الناس , إن هذا فتح , فقبل علي القضية ورجع , ورجع الناس, ثم إنهم خرجوا بحروراء ، أولئك العصابة من الخوارج ، بضعة عشر ألفا , فأرسل إليهم يناشدهم الله , فأبوا عليه ، فأتاهم صعصعة بن صوحان ، فناشدهم الله ، وقال : علام تقاتلون خليفتكم ؟ قالوا : نخاف الفتنة ، قال : فلا تعجلوا ضلالة العام ، مخافة فتنة عام قابل ، فرجعوا ، فقالوا : نسير على ناحيتنا , فإن عليا قبل القضية , قاتلنا على ما قاتلناهم يوم صفين , وإن نقضها قاتلنا معه, فساروا حتى بلغوا النهروان , فافترقت منهم فرقة ، فجعلوا يهدون الناس قتلا ، فقال أصحابهم : ويلكم ، ما على هذا فارقنا عليًّا، فبلغ عليا أمرهم ، فقام فخطب الناس ، فقال : ما ترون , أتسيرون إلى أهل الشام ، أم ترجعون إلى هؤلاء الذين

خلفوا إلى ذراريكم ؟ فقالوا : لا , بل نرجع إليهم , فذكر أمرهم ، فحدث عنهم ما قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن فرقة تخرج عند اختلاف من الناس ، تقتلهم أقرب الطائفتين بالحق , علامتهم رجل فيهم ، يده كثدي المرأة, فساروا حتى التقوا بالنهروان ، فاقتتلوا قتالا شديدا , فجعلت خيل علي لا تقوم لهم ، فقام علي ، فقال : أيها الناس ، إن كنتم إنما تقاتلون لي ، فوالله ما عندي ما أجزيكم به , وإن كنتم إنما تقاتلون لله ، فلا يكن هذا قتالكم , فحمل الناس حملة واحدة شديدة ، فانجلت الخيل عنهم وهم مكبون على وجوههم ، فقال علي : اطلبوا الرجل فيهم ، قال : فطلب الناس ، فلم يجدوه ، حتى قال بعضهم : غرنا ابن أبي طالب من إخواننا حتى قتلناهم , فدمعت عين علي ، قال : فدعا بدابته فركبها ، فانطلق حتى أتى وهدة فيها قتلى ، بعضهم على بعض ، فجعل يجر بأرجلهم ، حتى وجد الرجل تحتهم , فاجتروه ، فقال علي : الله أكبر , وفرح الناس ورجعوا ، وقال علي : لا أغزو العام , ورجع إلى الكوفة وقتل , واستخلف حسن ، فسار بسيرة أبيه ، ثم بعث بالبيعة إلى معاوية.

11) مرتكب الكبيرة عندهم كافر كفر نعمة:

قال الخليلي في «شرح غاية المراد» (134): وأما الكفر بنعمة الله تعالى, فهو صرف ما أنعم به عزوجل على عبده من نعمه الظاهرة, والباطنة, إلى ما لم يُخلق من أجله من الطاعة, ويكون ذلك بالإعراض عن مفروضات الله تعالى, وارتكاب محظوراته وهو بهذا المعنى نقيض الشكر؛ لأن الشكر صرف العبد ما أنعم الله به عليه من النعم في طاعته ......, إلى أن قال: فإن شذ -أي: العبد- فسخر شيئًا من طاقاته, أو شيئًا من هذه الهبات الأخرى للاستعانة به على معصية الله تعالى, كان ذلك جحدًا معنويًا لما أنعم الله عليه من تلكم النعمة التي انحرف بها عن سواء السبيل, وهو عنى الكفر لغة؛ فإن هو أصر على ذلك كان حقيقًا بوصف الكفر, وبهذا يتبين لك أن الإصرار على كبيرة هو كفر بنعمته سبحانه, سواء كانت فعلاً أو تركًا. انتهى المراد.

12) الناس عندهم ثلاثة أصناف:

1- مؤمنون أوفياء بإيمانهم.

2- مشركون واضحون في شركهم.

3- قوم أعلنوا كلمة التوحيد, وأقروا بالإسلام لكنهم لم يلتزموا به؛ فهم ليسوا بمشركين؛ لأنهم يقرون بالتوحيد وليسوا بمؤمنين, لأنهم لم يلتزموا بما يقتضيه الإيمان.

فهم إذن مع المسلمين في أحكام الدنيا لإقرارهم بالتوحيد, ومع المشركين في أحكام الآخرة, لعدم وفائهم بإيمانهم, ولمخالفتهم ما يستلزمه التوحيد, فتلخص أن قولهم في أصحاب المعاصي قريب من قول المعتزلة بالمنزلة بين منزلتين في الدنيا لا كافر ولا مؤمن, وفي الآخرة يخلد في النار (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) [الحج: 46], ومع ظهور معتقد الخوارج يجترؤن على إنكار أنهم منهم.

وعلى هذا فهم يرون جواز مناكحة أهل القبلة, وغير ذلك على ما تقدم بيانه, ونقله عنهم الأشعري.

قال السالمي في «منظومته»:

وفرزه في ثلاث مؤمن ومنا فقٍ وصاحب شركٍ جاحدٍ عذلا

قال الخليلي في «شرحه»: الفرز هو: التمييز والفصل, والمراد به هنا هو: تمييز الناس بعضهم من بعض, والفصل بين أحكامهم بحسب معتقداتهم وأحوالهم الدينية, وهم بهذا الإعتبار ينقسمون إلى ثلاث طوائف: أولها: المؤمنون, ثانيها: المنافقون, وثالثها: المشركون. اهـ

13) قولهم في السيف, أي: في الخروج على حكام المسلمين يخالف قول الخوارج في بعض موارده.

قال الأشعري في «مقالات المسلمين» (109): وأما السيف؛ فإن الخوارج تقول به وتراه, إلا أن الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور ومنعهم من أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف. اهـ

قال السالمي في «منظومته»:

وكن موالِ إمام المسلمين ومن حوته طاعته إلا الذي انخذلا

قال الخليلي في «شرحه» (126): يعني: أن من الواجب على المسلمين أن يوالوا إمامهم الشرعي الذي اختاروا للإمامة, وبويع بيعة شرعية من قبل أهل الحل والعقد والتزم العمل بكتاب الله وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام؛ فإن ولايته واجبه على الأمة كطاعته ... إلى

أن قال: فإن حاد في ذلك كغيره في وجوب إنزاله حيث أنـزل نفسه, فتجب استتابته؛ فإن تاب قبلت توبته واستمرت ولايته وبقيت إمامته؛ إلا أن يكون الحدث الذي ارتكبه موجبًا لإقامة حدٍ عليه؛ فهنا يجب على جماعة المسلمين بعد ثبوت ذلك الحدث عليه أن يخلعوا طوق الإمامة عن رقبته, ويختاروا من المسلمين من يتولى هذا المنصب, ويقيم عليه الحد الواجب. اهـ من كلام طويل.

وقال (127): كما تجب ولاية الإمام العادل تجب البراءة من ضده, وهو الإمام الجائر لفساده وجوره, وكذا كل من شد إزاره وأعانه على بطشه وظلمه. انتهى.

وعلى هذا الكلام ملاحظات منها: أنه لم يبين أن الإمامة ابتداء إنما تكون في قريش لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه عدة: «قريش ولاة الناس في الخير والشر», وحديث: «الأئمة من قريش», وعلى هذا أهل السنة والجماعة.

ومنها: أنه لا يرى إمامة من أخذ الإمامة قسرًا, مع أن الإمامة تكون عند المسلمين بأوجه ثلاث: إما بالاستخلاف كما فعل أبو بكر بعمر, وبهذا قام إجماع المسلمين, أو باختيار أهل الحل والعقد للإمام, كما جعل عمر الأمر في الستة الذين توفي رسول الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ, وإما أن يأخذها قهرًا وقسرًا, فيستتب الأمر له فتجب طاعته, وعدم الخروج عليه على ما يأتي بيانه إن شاء الله عزوجل.

ومنها: أنه يوجب على ولي أمر المسلمين خلع نفسه, إذا أحدث مع أن الإحداث في الدين منه ما يُخرج من الإسلام بالكلية, ومنها معاصي لكن على معتقد الخوارج, أن فاعل الكبيرة: إما كافر كفر أكبر مخرج من الملة, أو كافر كفر نعمة على ما تقدم بيانه, والنبي صلى الله عليه وسلم قد قال لعثمان رضي الله عنه: (لعل الله أن يلبسك قميصًا؛ فإذا أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه).

ومنها: أنه يدعوا إلى خلع بيعة الإمام بمجرد وقوع ما يوجب الحد عليه, وهذا باطل على ما هو مقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة.

ومما يدل على ما قلته سابقًا من كون الإباضية لا يرون الخلافة في قريش, أي: ابتداء, ما قال الخليلي في هذا الشرح (167): وهو منصب

-أي: منصب الإمامة- لا يختار له إلا من كان ذا أهليه تامة, وذلك بأن يكون رجلاً مسلمًا ورعًا, سليم الحواس والعقل, ليست به عاهة, وأن يكون حرًا بالغًا متمتعًا بمؤهلات القيادة.

وقال: ولا يشترط لهذا المنصب نسب بعينه, فجميع الناس متساوية فيه أقدامهم عندما تتوفر الشروط المطلوبة, فليس العربي أولى به من العجمي, ولا القرشي أولى به من غيره. اهـ

ومما يدل على خروجهم واعتقادهم الفاسد قوله في نفس الصفحة: وهذا المنصب إنما هو وراثة النبوة, فلذلك لا يتبوؤه؛ إلا من كان على منهاج الأنبياء, فما لأهل الجور والظلم فيه من نصيب بدليل قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة: 124] فكما أن الظالم لا يكون نبيًا قط, كذلك لا يقعد على عرش خلافة النبوة. اهـ

ومن كلامه الذي يدل على خروج القوم, ما قاله في هذا الشرح (ص 169): كان الحكم فيه -أي: الإمام- إن وقع في معصية ولو صغيرة أن يستتاب؛ فإن تاب أُقر, وإن أصر وجب على أهل العقد والحل عزله, وتقديم غيره ممن يرون فيه الرشد والصلاح, قال: أما إن كانت معصيته توجب عليه حدًا شرعيًا, كالزنا, والسرقة, وشرب الخمر؛ فإن إمامته تزول بذلك. اهـ

فانظر إلى هذه الجرأة بتصدير هذه الأقوال المخالفة لإجماع المسلمين والأئمة المتقين, مع أنه صرح لبعض الصحف الجزائرية أنهم لا يرون الخروج على الحكام, فانظر إلى القوم.

يقول السالمي في «غاية المراد» في وصف الله عزوجل:

وأنه ليس جسمًا لا ولا عرضًا	لـــــكنه واحد في ذاته كملا
وواحد في الصفات والعبادة والـ	أفعــال طـرًا فلا تبغوا به بدلاً

قال الخليلي في «شرحه» (26): فمعنى ذلك أنه واحد في ذاته يستحيل عليه التعدد كما أنه واحد في صفاته لاستحالة أن تكون صفاته كصفات

خلقه, وواحد في أفعاله, فلا تشبه أفعال العباد. اهـ

وهذا الكلام ليس من كلام السلف, بل هو من كلام أهل الاعتزال والضلال, ولفظ الجسم لم يرد به كتاب ولا سنة, وهو من الألفاظ المجملة, التي تحتوي حقًا وباطلاً, فأهل السنة والجماعة يتوقفون في لفظ الجسم مع إثبات الذات, التي هي ثابتة لله عزوجل على ما يليق بجلال وجهه, وعظيم سلطانه, لكن القوم إذ يقولون ليس بجسم, لينفوا عنه العلو والإستواء والإنصاف بالصفات على ما هو مقرر من عقائدهم, ثم هذا التوحيد الذي سطروه واحد في ذاته, وواحد في أفعاله, قد تكفل بيانه شيخ الإسلام.

فقال رحمه الله في «التدمرية» (179-185): وبهذا -أي: من أن التوحيد الذي قوتل من أجله الكفار هو: توحيد الألوهية- وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد؛ فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع.

فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسم له وواحد في صفاته لا شبيه له وواحد في أفعاله لا شريك له, وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث وهو (توحيد الأفعال) وهو أن خالق العالم واحد وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب, وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الإختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذي بعث اليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولاً: لم يكونوا يخالفونه في هذا بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء حتى أنهم كانوا يقرون بالقدر أيضًا وهم مع هذا مشركون.

فقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير الله؛ كالقدرية وغيرهم لكن هؤولاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم, وإن قالوا إنهم خلقوا أفعالهم, وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة لا يقولون أنها غنية عن مشاركة له في الخلق فأما من أنكر الصانع فذاك جاحد معطل للمصانع, كالقول الذي أظهر فرعون.

والكلام الآن مع المشركين بالله المقرين بوجود؛ فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون بل يقرون به مع إنهم مشركون كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع وكما علم بالإضطرار من دين الإسلام.

وكذلك نوع الثاني: -وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته- فإنه ليس في الأمم من أثبت ثديمًا مماثلا له في ذاته سواء قال: أنه يشاركه, أو قال: أنه لا فعل له بل من شبه به شيئًا من مخلوقاته؛ فإنما يشبه به في بعض الأمور.

وقد علم بالعقل بامتناع أن يكون له مقل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم, وعلم أيضًا بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود والقيام بالنفس والذات ونحو ذلك؛ فإن يفي ذلك يقتضي التعطيل المحض, وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية, وقد تقدم الكلام على ذلك.

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد فصار من قال: إن لله علمًا أو قدرة أو أنه يرى في الآخرة, أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون: إنه مشبه ليس بموحد, وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى وقالوا: من قال إن الله عليم قدير عزيز حكيم؛ فهو مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات؛ لأن في كل منهما تشبيها له وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه فإنهم شبهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات وفرارا من تشبيهم -بزعمهم- له بالأحياء.

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له حد ما يثبت لمخلوق أصلاً, وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء, لا في ذاته, ولا في صفاته, ولا في أفعاله, فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات؛ فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات, لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدًا ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ويسمون نفوسهم الموحدين.

وكذلك النوع الثالث وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته أولاً جزء

له أولا بعض له لفظ مجمل؛ فإن الله سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد, فيمتنع عليه أن يتفرق أو يتجزأ أو يكون قد ركب من أجزاء لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه ومباينته لخلقه, وامتيازه عنهم, ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله, ويجعلون ذلك من التوحيد فقد تبين أن ما يسمونه توحيدًا فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل ولو كان جمعية حقًا؛ فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم به في القرآن, وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم بل لا بد أن يعترفوا أنه لا اله إلا الله. اهـ

وقال الخليلي في «شرحه لغاية المراد» (25): وندين كذلك بأنه تعالى ليس جسمًا ولا عرضًا؛ لأن الأجسام والأعراض لا تكون إلا حادثة مخلوقة, وكل منها مفتقر إلى غيره, فالجسم لا يخلوا من الأعراض .....,, والعرض لا بد له من جسم, قال: والجسم هو أيضًا بحاجة إلى مكان يحل به, وزمان يجري عليه, والزمان والمكان حادثان, وما أفتقر إلى حادث فهو حادث. اهـ في كلام كثير جعل يجعجع به, وكما يقال: اسمع جعجعة ولا أرى طحنًا.

قال شيخ الإسلام بن تيمية في «التدمرية» (53-54): فإن لفظ «الجسم» للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي فإن أهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسمًا, ولهذا يقولون: الروح والجسم كما قال تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ) [المنافقون:4] وقال تعالى: (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) [البقرة: 247], وأما أهل الكلام؛ فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود, ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه, ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة, ومنهم من يقول: هو المركب من المسادة والصورة وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية, ومنهم من يقول: ليس مركبًا من هذا ولا من هذا بل هو مما يشار إليه ويقال: إنه هنا أو هناك. اهـ

ثم ليعلم أيضًا أن إثبات صفات الباري جل وعز, على ما يليق بجلاله, لا يلزم منها تجسم ولا تركيب, بل نثبت لله عزوجل ما يليق به, كما أخبر الله عزوجل, مع البعد عن التمثيل والتكييف؛ لأن الله عزوجل جمع بين

النفي والإثبات فيما وصف به نفسه, فقال سبحانه وتعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى: 11].

الخليلي على مذهب أهل الكلام في مسألة تسلل الحوادث

قال الخليلي في «شرح غاية المراد» (30): أما صفات أفعاله, فقد اتصف بها فيما لا يزال, لا في الأزل؛ كخلق الخلق وإحيائهم, وإماتتهم, وبعثهم, وحسابهم ....., قال: فجميع تلك الصفات إنما يوصف بها تعالى فيما لا يزال, لا في الأزل إذا لم يكن في الأزل خلق ولا إحياء, ولا إماتة, ولا عطاء, ولا منع, ولا خفض, ولا بسط, ولا قبض, ولا شيء من هذا كله, إذ لم يكن ثم وجود؛ إلا وجود الحق تبارك وتعالى. اهـ

قبل الرد على كلامه, نذكر مذاهب الناس في تسلسل الحوادث, اعلم أن الناس ينقسمون في هذه المسألة إلى أقسام:

الأول: أن التسلسل واقع في الأزل والأبد, وهذا قول أهل الحديث ومن إليهم.

الثاني: أن التسلسل واقع في الأبد, لا في الأزل, وهذا قول المتكلمين ومن وافقهم.

الثالث: أن التسلسل لا يقع, لا في الأزل, ولا في الأبد, وهذا قول الجهمية القائلين بفناء الجنة والنار.

الرابع: أن التسلسل في الأزل, لا في الأبد, وهذ القول لم يقل به أحد فيما نعلم.

قال ابن أبي العز رحمه الله في «شرح الطحاوية» (124):

أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لأن صفاته - سبحانه - صفات كمال ، وفقدها صفة نقص ، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده، ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها ، كالخلق والتصوير ، والإحياء والإماتة ، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء

والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله ، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ، ولا متوهمين بأهوائنا ، ولكن أصل معناه معلوم لنا ، كما قال الإمام مالك -رضي الله عنه - لما سئل عن قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه : 5] كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول، وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله» ؛ لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال: أنه حدث له الكلام ، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغير والخرس ، ثم تكلم يقال : حدث له الكلام ، فالساكت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة ، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء ، وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل ، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل ، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته للكتابة . انتهى

وقال رحمه الله (127): والشيخ رحمه الله أشار بقوله : (ما زال بصفاته قديما قبل خلقه) إلى آخر كلامه - إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إن الله - تعالى - صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه ، لكونه صار الفعل والكلام ممكنا بعد أن كان ممتنعا ، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي ! وابن كلاب والأشعري ومن وافقهما ، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكنا له بعد أن كان ممتنعا منه، وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة ، بل هو شيء واحد لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع ، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ ؛ لامتناع حوادث لا أول لها ، فيمتنع أن يكون الباري - عز وجل - لم يزل فاعلا متكلما بمشيئة ، بل يمتنع أن يكون قادرا على ذلك ، لأن القدرة على الممتنع ممتنعة ! وهذا فاسد ، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث ، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثا فلا بد أن يكون ممكنا، والإمكان ليس له وقت محدود ، وما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته

مبدأ ينتهي إليه ، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنا جائزا صحيحا ، فيلزم أنه لم يزل الرب قادرا عليه ، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها .

قالت الجهمية ومن وافقهم : نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له ، لكن نقول : إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له ، وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع ، بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها . لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه ، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لأوله ، بخلاف جنس الحوادث ؟

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك ، لكن يقال : إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية ، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكنا ، بعد أن لم يكن ممكنا ، وليس لهذا الإمكان وقت معين ، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله ، فيلزم دوام الإمكان ، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء ، ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث ، أو جنس الحوادث ، أو جنس الفعل ، أو جنس الإحداث ، أو ما أشبه هذا من العبارات - من الامتناع إلى الإمكان هو : مصير ذلك ممكنا جائزا بعد أن كان ممتنعا من غير سبب تجدد ، وهذا ممتنع في صريح العقل . وهو أيضا انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي ، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة ، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين ، فإنه ما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله ، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكنا ، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكنا ! وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا : لم يزل الحادث ممكنا ، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه ! فإنه يعقل كون الحادث ممكنا ، ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل ، وأما كون الممتنع ممكنا فهو ممتنع في نفسه ، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع ؟ ! وهذا مبسوط في موضعه .

فالحاصل : أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا ؟ أو في المستقبل فقط ؟ أو الماضي فقط ؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم ، أضعفها : قول من يقول ، لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل ، كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف . وثانيها : قول من يقول : يمكن دوامها في المستقبل دون

الماضي ، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم .
والثالث : قول من يقول : يمكن دوامها في الماضي والمستقبل ، كما يقوله أئمة الحديث ، وهي من المسائل الكبار . ولم يقل أحد يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل .

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون : إن كل ما سوى الله -تعالى - مخلوق كائن بعد أن لم يكن ، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم . ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارنا لفاعله لم يزل ولا يزال معه - ممتنع محال ، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء ، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء . فإن الرب - سبحانه وتعالى - لم يزل ولا يزال ، يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء ، قال تعالى: (كَذَلِكَ اللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) [آل عمران : 40]. وقال تعالى: (وَلَكِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) [البقرة : 253]، وقال تعالى: (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) [البروج: 15 ، 16]، وقال تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) [لقمان : 27]، وقال تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) [الكهف : 109].

والمثبت إنما هو الكلام الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائما فالممكن، هو القديم، على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه، وأما دوام الفعل فهو أيضا من الكمال ، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال .

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل ، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة ، ليجب مراعاة لفظه ، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن: فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع ، من دوام أفعال الرب - تعالى - في الأبد ، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيما آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل ، وأن كل

فعل مسبوق بفعل آخر ، فهذا واجب في كلامه ، فإنه لم يزل متكلما إذا شاء ، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت ، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته ، فإن كل حي فعال ، والفرق بين الحي والميت : الفعل ، ولهذا قال غير واحد من السلف : الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعال ، ولم يكن ربنا - تعالى - قط في وقت من الأوقات معطلا عن كماله ، من الكلام والإرادة والفعل .

وأما التسلسل الممكن : فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف ، كما تتسلسل في طرف الأبد ، فإنه إذا لم يزل حيا قادرا مريدا متكلما ، وذلك من لوازم ذاته فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له ، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل ، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه ، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدما لا أول له ، فلكل مخلوق أول ، والخالق - سبحانه - لا أول له ، فهو وحده الخالق ، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن .

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه ، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل لزمه أحد أمرين ، لا بد له منهما : إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكنا ، وإما أن يقول لم يزل واقعا ، وإلا تناقض تناقضا بينا ، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل ، والفعل محال ممتنع لذاته ، لو أراده لم يمكن وجوده ، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له، وهذا قول ينقض بعضه بعضا .

والمقصود: أن الذي دل عليه الشرع والعقل ، أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن ، أما كون الرب - تعالى - لم يزل معطلا عن الفعل ثم فعل ، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته ، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وقد أورد أبو المعالي في إرشاده وغيره من النظار على التسلسل في الماضي ، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما ، كان هذا ممكنا ، ولو قلت: لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما ، كان هذا ممتنعا .

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهما إلا أعطيتك قبله درهما، فتجعل ماضيا قبل ماض ، كما

جعلت هناك مستقبلا بعد مستقبل، وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله ، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله، فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل ، وهذا ممتنع، أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماض ، فإن هذا ممكن، والعطاء المستقبل إيتاؤه من المعطي والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له ، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع. انتهى

وهنا مسألة قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الأصفهانية» (57) ط/المنهاج:

والفرق بين التسلسل في المؤثرات وهو التسلسل في الفاعلين بحيث يكون لكل فاعل فاعل، وبين التسلسل في الآثار والمفعولات وهو جواز دوام الفعل والآثار وأن الأول متفق عليه إبطاله بين العقلاء وإنما تنازعوا في الثاني. انتهى

وقد أطال شيخ الإسلام رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» الرد على هذا القول المبتدع وهو التسلسل في الأبد دون الأزل قال رحمه الله (9/177-190): ومنهم من يسلك في دعوى امتناع دوام الحوادث مسلك الضرورة كما سلكه طوائف منهم أبو المعالي في إرشاده الذي جعله إرشادًا إلى قواطع الأدلة, وجعل أصل الأصول الذي بنى عليه جميع ما يذكره من أصول الدين التي بها كفر أو بدع من خالفه هو دليل الأعراض المذكور, وسلك فيه مسلك من تقدمه من أهل الكلام السالكين طريق المعتزلة في تقرير ذلك, وهو مبني على أربعة أركان: إثبات الأعراض ثم إثبات حدوثها ثم إثبات لزومها للجسم.

قال: والأصل الرابع يشتمل على إيضاح استحالة حوادث لا أول لها قال: والاعتناء بهذا الركن حتم؛ فإن إثبات العرض منه يزعزع جملة مذاهب الملحدة فأصل مقالتهم أن العالم لم يزل على ما هو عليه فلم تزل دورة الفلك قبل جورة إلى غير أول, ثم لم تزل الحوادث في عالم الكون والفساد تتعاقب كذلك إلى غير مفتتح, فكل ولد مسبوق بوالد, وكل زرع مسبوق ببذر, وكل بيضة مسبوقة بدجاجة؛ فنقول: موجب أصلكم يقضي بوجود حوادث لا نهاية لأعدادها ولا غاية لآحادها على التعاقب في الوجود وذلك معلوم بطلانه بأوائل العقول فإنا نفرض القول في الدورة

التي نحن فيها ونقول من أصل الملحدة أنه انقضى قبل الدورة التي نحن فيها دورات لا نهاية لها وما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد فإذا تصرمت الدورات التي قبل هذه الدورة أذن انقضاؤها بتناهيها وهذا القدر كاف في غرضنا

قلت: وهذه الحجة هي التي تقدم ذكر اعتراض كثير من النظار عليها حتى أتباع أبي المعالي كالرازي والآمدي والأرموي وغيرهم وهم ينازعونه في قوله: إن بطلان ذلك معلوم بأوائل العقول, ويقولون: قد جوز ذلك طوائف متنوعة من العقلاء الذين لم يتلقه بعضهم عن بعض من أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى, ومن الفلاسفة الأولين والآخرين وغيرهم بل قد يقولون: إن هذا قول الأنبياء وأتباعهم وفضلاء الطوائف لا يريدون أن قدم العالم هو قول الأنبياء بل يعلمون أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام, كما أخبرت به الأنبياء لكن يقولون: ما زال الله تعالى متكلماً تكلم بما شاء أو ما زال فاعلاً يفعل بنفسه ما شاء أو ما زال يفعل الحوادث شيئًا بعد شيء, أو نحو ذلك من المقالات التي يقولون: إنها موافقة لقول الأنبياء صلوات الله عليهم, وأن أقوال الأنبياء لا تتم إلا بها.

وأما قدم الأفلاك ودوامها فهو قول طائفة قليلة كأرسطو وأتباعه, وقد نقل أرباب المقالات أنه أول من قال بقدم ذلك من الفلاسفة وأن الفلاسفة المتقدمين كانوا على خلاف قوله في ذلك, وقول أرسطو هذا وأتباعه هو من أقوال الملاحدة المخالفين للرسل؛ فإن الأقوال التي تخالف ما علم من نصوص الأنبياء هي من أقوال الملاحدة, ومن عارض نصوص الأنبياء بعقله كان من الملاحدة, وأما الأقوال التي قالها الرسل, أو قالت ما يستلزمها ولم تقل نقيض ذلك؛ فهذه لا تضاف إلى الملاحدة, بل من عارض نصوص الأنبياء بمعقوله وادعى تقديم عقله على أقوال الأنبياء, واستند في ذلك إلى أصل اختلف فيه العقلاء, ولم يوافقه عليه الأنبياء, كان أقرب إلى أقوال أهل الإلحاد, ولكن قد تشتبه علي كثير من النظار فينصرون ما يظنونه من أقوال الأنبياء بما يظنونه دليلاً عقليًا ويكون الأمر في الحقيقة بالعكس لا القول من أقوال الأنبياء, بل قد يكون مناقضًا لها ولا الدليل دليلاً صحيحاً في العقل بل فاسدًا؛ فيخطئون في العقل والسمع,

ويخالفونهما ظانين أنهم موافقون للعقل والسمع, وآية ذلك مخالفتهم لصرائح نصوص الأنبياء وما فطر الله عليه العقلاء, فمن خالف هذين كان مخالفًا للشرع والعقل, كما هو الواقع في كثير من نفاة الصفات والأفعال.

والمقصود هنا أن المعترضين على ما ذكر في تناهي الحوادث يقولون: لم يذكر على وجوب تناهيها دليلاً؛ فإن عمدته قوله: ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد؛ فإذا تصرمت الحوادث أذن انقضاؤها بتناهيها, وهم يقولون: لفظ الانتهاء لفظ مجمل, أتريد به الانتهاء بمعنى أنه لا أول لها؟ أو الانتهاء بمعنى انقضاء ما مضى؟

أما الانتهاء بالمعنى الثاني؛ فإنهم لا ينازعون فيه بل يسلمون أن ما انتهى فقد انتهى لكن لا يسلمون أن الحوادث انتهت, بل يقولون: لم تزل ولا تزال فإن الانتهاء انقطاعها وانصرامها ونفادها وهي لم تنفد ولم تنقطع, وإن قيل: الماضي قد وجد بخلاف المستقبل, قيل: وجود ما وجد مع دوامها لا يوجب انتهاؤه.

فإن قيل: فنحن نقدر أنها انتهت وفرغت, قيل: إذا قدر تناهيها لزم تناهيها على هذا التقدير, وقيل: إن أريد بتناهيها أن ما مضى هو محدود بالحد الفاصل بين الماضي والمستقبل وهذا انتهاء.

قيل: هب أن هذا يسمى انتهاء, لكن على هذا التقدير فهي منتهية من هذا الطرف الذي انتهت إليه لا من الطرف الأول الذي لا ابتداء له، وعلى هذا فهؤلاء لا ينازعون في الانتهاء بهذا المعنى بل يقولون: كل ما مضى من الحوادث فقد انتهى وانقضى وانصرم وفرغ.

وهذا هو الذي نفاه الله عن كلماته وعن نعيم أهل الجنة كما قال تعالى: (إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ) [ص: 54], وقال: (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد: 35] وقال: (لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ) [الواقعة: 33].

وقال: (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) [الكهف: 109].

وأما عدم الانتهاء بمعنى أنه لا ابتداء لها فلم يذكر دليلا على امتناعه فإن القائل إذا قال: ما انتفت عنه النهاية بمعنى أنه لا ابتداء له يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد فإن الحوادث إذا انصرمت أذن انقضاؤها بتناهيها.

قيل له: انقضاؤها يؤذن بتناهيها من آخرها, فالانتهاء والانصرام هنا معناهما واحد؛ فكأن القائل قال: إذا انتهت فقد انتهت وإذا انصرمت فقد انصرمت، وأما كون الانقضاء والانتهاء من الآخر يؤذن بأن لها مبدأ كان بعد أن لم يكن فليس في الانتهاء ما يؤذن بحدوث الابتداء, بل هذا هو رأس المسألة وليس الاطراد بالانتهاء هنا انقطاعها بالكلية حتى لا يوجد شيء منها, بل المراد انتهاء ما مضى منها؛ فإن ما انقطع بالكلية فعدم جنسه يمكن أن يقال: إن له مبتدأ ولو كان قديم الجنس لم يعد؛ فإن ما وجب قدمه امتنع عدمه سواء كان شخصًا أو نوعًا.

وأما إذا أريد بالانتهاء انتهاء ما مضى مع دوام النوع في المستقبل؛ فليس في هذا الانتهاء ما يستلزم أن يكون أوله محدودًا.

ومن المعلوم أن العقل إذا قدر حوادث متوالية لم تزل ولا تزال كان يعلم أن كل واحد منها قد انصرم وانصرم ما قبله, مع أنه قد قدر دوام هذا النوع, كما يعلم أن كل واحد منها له أول مع تقديره أنه لا أول لها؛ فعلم أن هذا التقدير ينافي انصرام ما انصرم ولا حدوث ما حدث, وإذا لم يتناف هذا وهذا لم يكن ثبوت أحدهما دليلاً على انتفاء الآخر؛ فعلم أن ما ذكروه لا ينافي جواز دوام الحدوث.

وقد عارضهم المعترضون بالحوادث المستقبلة وأوردوا سؤالهم.

قالوا: فإن قيل : مقام أهل الجنان فيها مؤبد مسرمد فإذا لم يبعد إثبات حوادث لا آخر لها لم يبعد إثبات حوادث لا أول لها قلنا : المستحيل أن يدخل في الوجود ما لا يتناهى آحادا على التوالي وليس في توقع الوجود في الاستقبال والمآل قضاء بوجود ما لا يتناهى ويستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري تعالى : ما لا يحصره عدد ولا يحصيه أمد والذي يحقق ذلك أن حقيقة الحادث ما له أول وإثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض وليس في حقيقة الحادث أن يكون له آخر.

وقد أجاب المعترضون عن هذا الكلام بأن ما مضى دخل في الوجود ثم خرج فليس هو الساعة داخلا في الوجود وما يستقبل سيدخل في الوجود ثم يخرج فكلاهما في الحال ليس بداخل في الوجود وكلاهما لا بد من دخوله في الوجود وخروجه منه فقد استوى هذا وهذا في الدخول والخروج وفي العدم الآن لكن دخول هذا وخروجه ماض ودخول هذا وخروجه مستقبل

وليس في هذا الفرق ما يمنع اشتراكهما فهما اشتركا فيه لا سيما والمضي والاستقبال أمران إضافيان فما من حادث إلا ولا بد أن يوصف بالمضي والاستقبال فيوصف بالمضي باعتبار ما بعده ويوصف بالاستقبال باعتبار ما قبله فإذا نظر إلى حادث معين فما قبله ماض وما بعده مستقبل وهكذا كل حادث، وقوله : يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري تعالى ما لا يحصره عدد ولا يحصيه أمد هو محل النزاع إذا قصره على الماضي وإن كان اللفظ عاما فهو خلاف ما سلمه بل هؤلاء يقولون : يجب أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري ما لا يتناهى وإلا لزم أن يكون الرب لم يكن قادرا ثم صار قادرا أو بالعكس من غير حدوث أمر أوجب انتقاله من القدرة إلى العجز وبالعكس وهذا فيه سلب للرب صفة الكمال وإثبات التغير بلا سبب يقتضيه وذلك مخالفة لصريح المعقول والمنقول.

ولهذا كان ما أنكره المسلمون على هؤلاء قولهم: إن الرب في الأزل لم يكن قادرًا, ثم صار قادرًا وهو مما استحل به المسلمون لعنة بعض من أضيف إليه ذلك من أهل الكلام لا سيما من يسلم أن الرب تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال فإنه يجب أن يصفه بأنه لم يزل ولا يزال قادرا والقدرة لا تكون إلا على ممكن فلزم إمكان فعله فيما لم يزل ولا يزال.

وقول القائل: من هؤلاء؛ أنه كان قادرا في الأزل على ما لم يزل كلام متناقض فإنه يقال لهم حين كان قادرًا: هل كان الفعل ممكنًا؟ فلا بد أن يقولوا: لا فإنه قولهم.

فيقال لهم : كيف وصف بالقدرة مع امتناع شيء من المقدور؟ فعلم أنه مع امتناع الفعل يمتنع أن يقال إنه : قادر على الفعل.

وأما قوله : إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض فيقولون : هو تناقض إذا نفى الأولية عن نفس ما له أول وهو كل واحد واحد من الحوادث أما إذا نفى الأولية عما لم تثبت له أولية وهو نوع الحوادث لم يتناقض كما تقدم.

ثم قالوا في الفرق بين الماضي والمستقبل ما قاله أبو المعالي قال: وضرب المحصلون لذلك مثالين في الوجهين قالوا : مثال إثبات حوادث لا أول لها قبل كل حادث قول القائل لمن يخاطبه : لا أعطيك درهما إلا

وأعطيك قبله دينارا ولا أعطيك دينارا إلا وأعطيك قبله درهما فلا يتصور أن يعطي على حكم شرطه دينارا ولا درهما ومثال ما ألزمونا أن يقول القائل : لا أعطيك دينارا إلا وأعطيك بعده درهما ولا أعطيك درهما إلا وأعطيك بعده دينارا فيتصور منه أن يجري على حكم الشرط، فيقول المعترضون : هذا التمثيل ليس مطابقا لمسألتنا فإن قوله : لا أعطيك حتى أعطيك نفي للمضارع المستقبل إذا وجد قبله ماض فحق القياس الصحيح والاعتبار المستقيم أن يقال : ما أعطيتك درهما إلا أعطيتك قبله دينارا ولا أعطيتك دينارا إلا أعطيتك قبله درهما فهذا إخبار أن كل ماض من الدراهم كان قبله دينار وكل دينار كان قبله درهم وهو نظير الحوادث الماضي التي قبل كل حادث منها حادث.

كما أن قوله : لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده دينارا أو لا دينارا إلا وبعده درهم هو نظير الحوادث المستقبلة التي بعد كل حادث منها حادث فإن أمكن أن يصدق في قوله في المستقبل أمكن أن يصدق في قوله في الماضي وإن امتنع صدقه في الماضي امتنع صدقه في المستقبل إذ العقل لا يفرق بين هذا وهذا ولكنه يفرق بين قوله : لا أعطيك حتى أعطيك وبين قوله : ما أعطيتك إلا وقد أعطيتك

فإذا كان منتهى النظار هو القياس العقلي والإعتبار وهم في القياس الذي جعلون أصل أصول الدين يقيسون الشيء بما يبين مفارقته إياه في عين الحكم الذي سووا بينهما فيه علم أن ذلك قياس باطل.

وهذا من أعظم أصولهم أو أعظم أصولهم الذي بنوا عليها نفيهم لما نفوه من أفعال الرب وصفاته وعارضوا بذلك ما أرسل به رسله من أنبائه وآياته.

وقوله: لا أعطيك حتى أعطيك مثل قول : ما أعطيتك حتى أعطيتك فهنا نفي الماضي حتى يوجد الماضي وهناك نفي المستقبل حتى يوجد المستقبل وكلاهما ممتنع فإنه نفي للشيء حتى يوجد الشيء وحقيقته الجمع بين النقيضين حتى يجعل الشيء موجودًا معدومًا, كما لو قيل: لا يوجد هذا حتى يوجد هو نفسه فيقتضي أن يكون وجوده قبل وجوده بل في حال عدمه فيكون قد جعل موجودا حال كونه معدوما وهذا ممتنع بين الامتناع.

بخلاف قوله: ما أعطيتك إلا وقد أعطيتك قبله ولا أعطيك إلا أعطيك

بعده فإنه إثبات بعد كل عطاء عطاء وقبل كل عطاء عطاء فهذا يتضمن إثبات بعد كل حادث مستقبل حادث مستقبل وقبل كل حادث ماض حادث ماض فأين هذا من هذا؟

وليتدبر العاقل القياس العقلي في هذا الباب فإنهم قد سلموا أنه يجوز أن يكون بعد كل حادث مستقبل حادث مستقبل كما إذا قال: لا أعطيك درهما إلا وأعطيك بعده دينارا، واتفقوا على أنه لا يجوز أن نقول لا أعطيك درهما حتى أعطيك دينارا وتنازعوا هل يجوز أن يكون قبل كل حادث ماض حادث ماض أم لا؟ فمنهم من منع ذلك وقال : هذا مثل أن نقول: لا أعطيك درهما حتى أعطيك دينارا ومنهم من جوز ذلك وقال : ليس هذا مثل هذا الممتنع ولكن هذا نظير ذلك الجائز وهو قوله : لا أعطيك درهما إلا أعطيتك بعده دينارا فإن هذا معناه أن يكون بعد كل حادث حادث وذاك معناه أن يكون قبل كل حادث حادث, وهذا المعنى هو هذا المعنى لكن هذا قدم اللفظ بما بعد وهناك قدم التلفظ بما قبل وأما من جهة المعنى فلا فرق بينهما.

قالوا: وأما الممتنع فنظيره أن نقول: ما أعطيتك إلا حتى أعطيتك فهذا نظير قوله : لا أعطيك حتى أعطيك ليس نظيره: ما أعطيتك إلا وقد أعطيتك قبله فهنا أصل متفق على جوازه وأصل متفق على امتناعه بل أصلان متفق على امتناعهما وأصل متنازع فيه هل هو نظير هذا الجائز أو نظير الممتنعين؟، ولهذا كان الذين اتبعوا هؤلاء من المتأخرين كالرازي والآمدي وغيرهما قد يتبين لهم ضعف هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث الأجسام ويترجح عندهم حجة من يقول بدوام فاعلية الباري تعالى وهم يعلمون أن دين المسلمين واليهود والنصارى: أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام, وأن الله خالق كل شيء لكن قد لا يجمعون بين ذلك وبين دوام فاعلية الباري لكنهم لم يبنوا على ثبوت الأفعال القائمة به المقدورة المرادة له فيبقون دائرين بين مذهب الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم الأفلاك معظمين لأرسطوا وأتباعه كابن سينا وبين مذهب أهل الكلام القائلين بتناهي الحدوث وربما رجحوا هذا تارة وهذا تارة حتى قد يصير الأمر عندهم كأن دين المسلمين ودين الملاحدة عدلا جهل أو ربما مالوا أحيانا إلى دين الملاحدة حتى قد يصنفون في الشرك والسحر كعبادة

الكواكب والأصنام.

وأصل ذلك نفيهم لما يجب إثباته من فعل الرب تعالى كما دل عليه المنقول والمعقول فإن هؤلاء قد يثبتون أن الذين نفوا قيام الأمور الاختيارية بذات الله تعالى وسموا ذلك نفي حلول الحوادث به ليس لهم على ذلك حجة صحيحة لا عقلية ولا سمعية بل الذين نفوا ذلك من جميع الطوائف يلزمهم القول به.

فإن كان هذا الأصل في المعقول ولزومه للطوائف ودلالة الشرع عليه بهذه القوة وبتقدير إبطاله يلزم ترجيح مذهب الملاحدة المبطلين شرعا وعقلا على أقوال المرسلين الثابة شرعا وعقلا أو تكافي المسلمين بين أهل الإيمان وأهل الإلحاد - تبين ما ترتب على إنكار ذلك من الضلال والفساد. اهـ

فمن هذا يظهر جليًّا لمريد الحق والصواب, أن الخليلي يسير على طريقة المبتدعين الضالين, لا طريقة المهتدين الصالحين؛ فتنبه لهذا تكن من الناجيين إن شاء الله عزوجل.

ومما يبين توغل الخليلي ومذهبه هذا في الإعتزال, قوله في «شرح غاية المراد» (31): فهو تعالى حي حياة حقيقة, ولكن بذاته من غير أن يحتاج إلى صفة زائدة على ذاتة, قائمة بها تسمى حياة, وهو عليم بكل شيء علمًا حقيقيًا من غير أن يفتقر إلى صفة زائدة على ذاته ....

قال: وهو قدير بذاته ....., إلى آخر تخرصاته, وإليك ما قاله أهل العلم في بيان فساد هذا المعتقد الرديء الذي إنما ينفق على ضعاف العقول والجهال بالمنقول والأصول.

ويلزم من هذا القول لوازم:

الأول: القول بأن الصفة عينٍ الذات؛ فهذا يوجب الكثرة في الذات, وذلك لما يلي: 1- أن هنالك فرقًا بين قولنا: ذاته ذاته, وبين قولنا: ذاته علمه؛ فإن هذا يوجب التغاير, ومن ثم يوجب الكثرة في الذات.

2- أن حقيقة العلم مغاير لحقيقة القدرة, ولحقيقة الحياة والإرادة, فلو كان الكل عبارة عن حقيقة ذاته, لزم القول بأن الحقائق الثلاث حقيقة واحدة, وذلك باطل, وأيضًا؛ فإنه يوجب الكثرة في الذات, وهو باطل فيما يؤدي إليه مثله, فلا يجوز أن يقال الصفة: عين الذات, ولا الصفة غير

الذات, بمعنى أنها مباينة لها, بل الصفة تابعة للموصوف, فلا يقال غير, ولا يقال عين, لما في ذلك من اللبس, ولما يلزم عليها من اللوازم الفاسدة.

قال ابن أبي العز رحمه الله في «شرحه للطحاوية» (125): وكذا مسألة «الصفة»: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل.

وكذلك لفظ الغير، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السنة لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو، إذ كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل؛ فإن أريد به أن هناك ذاتًا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها -فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة- فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يعرض للذهن ذات وصفة، كل وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال.

ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتًا ووجودًا، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره, وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته واحد غير متعدد, فإذا قلت: «أعوذ بالله»، فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

وإذا قلت: «أعوذ بعزة الله»، فقد عذت بصفة من صفات الله، ولم تعذ بغير الله. اهـ

وبما أن الحال عند الإباضية وغيرهم من أهل البدع ما ترى, تعين عليَّ أن أذكر في هذا الباب القواعد السلفية التي يتوصل بها العبد إلى

السبل المرضية, والمعتقدات السوية, بعيد عن تخرصات المبطلين, وتشدقهم بعلم الكلام, الذي يبثون به الشبه على أهل الإسلام, وهذه القواعد التي أسوقها إن شاء الله عزوجل, هي جامعة لما سواها, كافية لمن وعاها؛ لأنها مأخوذة من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة, لا من آراء الرجال وزبالة الأفكار, والله المستعان.

تنزل القواعد من كتابي «سلامة الخلف في اعتقاد السلف».

الجملة عندهم وتفسيرها

قال السالمي في «منظومته»:

وأول الفرض من تأصيله جملٌ	ثلاث فزت إن تستحضر الجُملا
وإن أتيت بها نطقًا حفظت بها	للنفس والمال والسبي بها حُظلا

وهذه الجمال الثلاث التي أشار إليها هي: أشهد أن لا إله إلا الله, وأشهد أن محمدًا رسول الله, وأشهد أن ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم هو الحق من عند الله, ذكرها الخليلي في «شرحه» (18).

والصواب أن الدخول في الإسلام يكون بجملتين فقط, على ما جاءت به الأدلة, وهي: «شهادة أن لا إله إلا الله, وأن محمدًا رسول الله»؛ فعند البخاري ومسلم من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما, قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

وجاءت الفقرة الأولى منه, عن عمر رضي الله عنه عندهما, وعن أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم, وعند جابر رضي الله عنه, فمن أين الجملة الثالثة حيث وهي متضمنة في شهادة أن محمدًا رسول الله صلى الله عليه وسلم, ولكن لتعلم أن القوم عند الاستحسانات لا الأدلة.

بعض الإباضية مرجئة في مسمى الإيمان

قال الخليلي في «شرحه المذكور» (21): وذهب قلة من أصحابنا, أن العبرة في الإيمان إنما هو التصديق وحده, ولا يجب التعبير عنه باللسان؛ إلا في مقام دفع الريبة. اهـ

وهذا القول منه باطل وموافق لقول أبي منصور الماتريدي, بينما أهل السنة والجماعة الإيمان عندهم على ما هو مجمع عليه, أن يكون: (قولاً باللسان, واعتقاد بالجنان, وعمل بالجوارح والأركان, يزيد بالطاعة, وينقص بالمعصية) على ما هو مبين في غير ما موطن وكتاب, خلافًا للمخالفين من المرجئة والخوارج, والمعتزلة, والجهمية, والله المستعان.

ويدل على تعريف أهل السنة, حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله, وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ, وَالْحَيَاءُ شعبة مِنْ الْإِيمَانِ».

قصر باع الخليلي في معرفة معنى الإيمان لغةً وإصطلاحًا

قال في «شرحه» (86): والإيمان في اللغة: التصديق كما قال تعالى حكاية لما قاله أولاد يعقوب لأبيهم: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) [يوسف: 17]. اهـ

وهذا تعريف قاصر, رده شيخ الإسلام من عدة أوجه.

ينزل من كتابي «الإيمان» لابن شيبة, أو القاسم بن سلام, أو «سلامة الخلف».

وعرفه شرعًا بذكر أركانه, فقال: (هو تصديق بالغيب الذي جاءت به رسالات الله) وقد جمع أصول ذلك حديث جبريل عليه السلام, إذ جاء تفسير الإيمان فيه (أن تؤمن بالله, وملائكته, وكتبه, ورسله, وباليوم والآخر, وبالقدر خيره وشره). اهـ, بينما تعريف الإيمان عند أهل السنة ما تقدم.

الشرك والكفر عند الإباضية

تقدم أن الإباضية يجعلون مرتكب الكبائر كافر كفر نعمة, وأن هذا الذي كفرَ كفر نعمة يعامل معاملة المسلمين من جواز المناكحة والموارثة, وإن مات على كبائره, فحكمه حكم الكفار في التخليد في النار, وهنا نشير إلى أن الإباضية يحصرون الكفر والشرك الإعتقاديين في المساوة بين الله وبين أحدٍ من خلقه, أو جحده سبحانه وتعالى.

قال السالمي في «منظومته»:

والشرك لا بد من أنه تعرفنه لكي	تـــكون في مقعد عن غيه اعتزلا
وهو المساواة بين الله جل وبيـــ	ـن الخلق أو جحده سبحانه وعلا

أقول: حصر الشرك والكفر في هذين الشيئين, ليس بصواب, بل الحق خلافه؛ فإن المكفرات منها المكفرات القولية والفعلية, والإعتقادية, وهي أعم من الجحود أو المساواة, فمن سجد لصنم كفر وإن لم يجحد وجود الله عزوجل, وكذا من سب الله عزوجل, أو سب رسوله صلى الله عليه وسلم, أو استهزئ بشيء من الدين كفر, لقول الله عزوجل: (أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [التوبة: 65-66].

ومن المكفرات تعلم السحر وتعليمه, وتصديق السحرة, ومنها دعاء غير الله عزوجل, فيما لا يقدر عليه إلا الله عزوجل, والاستغاثة بغير الله عزوجل, فيما لا يقدر عليه؛ إلا الله عزوجل, والذبح لغير الله عزوجل, وهكذا على ما هو مبسوط في مظانه, فتنبه لهذا تفلح, وتكن من الراشدين.

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله في تعليقه على كلام الطحاوي: [ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه] هذا الحصر فيه نظر ، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما ، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بيَّنها أهل العلم في باب حكم المرتد، من ذلك طعنه في الإسلام ، لأو في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم،

أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه؛ لقوله سبحانه: (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ*لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [التوبة:65-66]، ومن ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول: لا إله إلا الله، لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده، ومنها : الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك ، فمن صرف منها شيئا لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم والمخلوقين ؛فقد أشرك بالله ولم يحقق قول: لا إله إلا الله، وهذ المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة. اهـ

مسالك الدين عند الإباضية

قال السالمي:

ثم الظهور ودفع والشراء مع الـ كتمان طرق له أكرم بها سبلا

وهذه المسالك الثلاثة قد وضحها الخليلي في شرحه فقال (103-104) أولها الظهور وهو كاسمه ينبئ عن القوة واجتماع شمل الأمة وانتظام أمرها، وعلو كلمة الحق وتمكن عصبته من قيادة سفينة الأمة وفق نظام دينها. اهـ

ومثل لها بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنها وبخروج عبد الله بن يحيى الكندي في حضرموت والجلندي بن مسعود في عمان، وأبي الخطاب المعافري في المغرب، وأقول: والله إنك لتعجب من جرءة هؤلاء حيث أخرجوا خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وخلافة علي رضي الله عنه من الظهور الذي زعموه وكذا قد وقع للإسلام وأهله من الظهور في عهد الدولة الأموية والدولة العباسية ما هو معلوم للخاص والعام، ولكن القوم ليسوا عند هذا وإنما هم للحق مخالفون وبالخروج مولعون وإن اختلفت طرقهم مع غيرهم من الخوارج تعددت الأسباب والموت واحد.

قال: ثانيها الشراء وهو مأخوذ من قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ

وَيُقْتَلُونَ) [التوبة: 111] فالشراة باعوا أنفسهم من الله يبتغون رضوانه عز وجل.

قال: والشراء إنما يكون في حال عدم ظهور كلمة الحق. اهـ

أقول هذا النوع من المسالك عندهم هو مفسرٍ بالخروج على حكام المسلمين، ولما كان الخروج مذمومًا شرعاً وعقلاً جعلوه شراء وبيع مع الله عز وجل، وهذا من لبس الحق بالباطل ومما يدل على أن هذا الشراء هو الخروج على الحكام المسلمين بالسيف لهو ما قاله هذا الخارجي حيث قال: وذلك كما في عهد بني أمية عندما ولي زياد بن أبيه فأخذ يتتبع أهل الحق تقتيلاً وتمثيلاً. انتهى كلامه

أقول: ومن جواز من علماء المسلمين الخروج على زياد أو غيره من أمراء بني أمية، ثم ألا ينطبق على الخوارج قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقتلون أهل الإسلام ويتركون أهل الأوثان» أليس كل مقاتلاتكم وقتالكم وخروجكم على أمراء المسلمين يا هؤلاء الضلال.

قال ثالثها الدفاع: وهو أن يجتمع المسلمون عندما يفاجئهم عدوهم بالانقضاض عليهم على مبايعة أحد منهم ليقودهم دفاعاً عن دينهم وعن حرماتهم إلى أن تنجلي الغمة وينكشف العدو وتنتهي بذلك بيعته. انتهى

أقول: إن كان الاجتماع لصد العدو من الكافرين وهو ما يسمى بجهاد الدفع فسيكون تحت أمرة أمير المسلمين ويتعاون المسلمون جميعاً على ذلك كما هو مبين في مواطنه، لكن الرجل يدندن على صد الأمراء الظالمين وهذا هو الخروج بعينه فتنبه، ومما يدل على ما أقول أن الخليلي غالباً ما يمثل بمواقف الخوارج السابقين حيث قال: ومن العلماء من ذهب إلى أن بيعة عبد الله الراسبي كانت بيعة دفاع. انتهى

ومع ذلك رجح الخليلي أنها بيعة ظهور على ما تقدم بيانه زاعماً أن هذه البيعة كانت ولا إمام للمسلمين حيث خلع علي بن أبي طالب، فيا لله العجب إنما خرج في ذلك الوقت الخوارج أما أهل الحل والعقد من الصحابة ومن إليهم لم يقع ذلك منهم فتنبه لقول ابن عباس رضي الله عنه للخوارج: (وليس فيكم منهم أحد).

ثم قال رابعها الكتمان: وهو خلاف الظهور. انتهى

وهم في هذا المسلك يقومون على التثوير والمكر والكيد بأمراء

المسلمين حيث يتجمون سراً يتكتلون على الباطل, ويمالؤن عليه, وقد بينت خطر هذه السرية في كتابي «النصيحة والبيان لما عليه حزب الأخوان»؛ فبهذا تعرف مصداق مقولة أبي قلابة الجرمي التابعي السني: (ما ابتدع أحد بدعة إلا رأى السيف) فالقوم خوارج بكل ما تعنيه كلمة الخروج سواء كانوا في باب الحكام وقتال المسلمين، أو كان ذلك في باب العقائد الأخرى من الإيمان بالله واليوم الآخر على ما تقدم بيانه والله المستعان.

ا لإباضية ينكرون المسح على الخفين

أدلة المسح على الخفين متواترة ومخرجة في «الصحيحين»، والسنن والمسانيد بما لا يدع مجالاً للشك والارتياب والتردد في ثبوت هذا الحكم النبوي الذي تلقاه أهل السنة متأخرهم عن أولهم ثم يأتي هؤلاء الرويبضة وينكرون المسح على أن الخبر خبر آحاد، مع أن الأدلة متواترة، ثم لو سلمنا أنه خبر آحاد لما جاز لهم رده؛ لأن الخبر إذا عدلت رواته واتصل سنده وضُبط وسلم من الشذوذ والعلة أفاد العلم سواءً كان خبر آحاد أو متواتر ومن المعلوم أن رسل الله عز وجل الذين أرسلهم إلى أقوامهم آحاد، والمؤذن آحاد والرسل الذين أرسلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لتعليم الدين للناس وتبليغ الدين آحاد وقد رد على هذه المسألة الإمام الشافعي في «الرسالة» وابن حزم في «الأحكام» وغيرهم كثير جداً، ومن المتأخرين الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، والشيخ الإمام محمد بن ناصر الدين الألباني فاليرجع من أراد التوسع إلى كتب أهل العلم، والذي يهمنا هنا هو أن أحاديث المسح على الخفين ثابتة ولا مطعن فيها لا من جهة الإسناد ولا من جهة المتن، ولا ينكرها إلا ضال مبتدع وقد ألف القاسمي رحمه الله رسالة في هذا الشأن، وهي مطبوعة بتحقيق الإمام الألباني رحم الله الجميع.

وفي «الصحيحين» من حديث جرير رضي الله عنه: «أنه توضأ ومسح على خفيه فقيل: تفعل هذا، فقال: نعم، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال، ثم توضأ ومسح على خفيه»، وكان يُعجبهم هذا الحديث؛

لأن إسلام جرير كان بعد نزول سورة المائدة، وبوب البخاري باب المسح على الخفين، وأخرج رقم (202) عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح علي الخفين وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال: نعم إذا حدثك شيئاً سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل عنه غيره.

وعن المغيرة بن شعبة عندهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج لحاجة فاتبعه المغيرة بأداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين.

وفي رواية لهما فأهويت لأنزع خفيه فقد دعهما فقد أدخلتهما طاهرتين.

وأخرج البخاري عن عمرو بن أمية الضمري أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين قال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (1/198): (فصل في هدية صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين) مسح في الحضر والسفر ولم ينسخ ذلك حتى توفي ووقت للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن في عدة أحاديث حسان وصحاح، وكان يمسح ظاهر الخفين ولم يصح عنه مسح أسفلهما إلا في حديث منقطع، والأحاديث الصحيحة على خلافه ومسح على الجوربين والنعلين، ومسح على العمامة مقتصرا عليها ومع الناصية، وثبت عنه ذلك فعلا وأمراً في عدة أحاديث لكن في قضايا أعيان يحتمل أن تكون خاصة بحال الحاجة والضرورة ويحتمل العموم كالخفين وهو أظهر والله أعلم، ولم يكن يتكلف ضد حاله التي عليها قدماه، بل إن كانتا في الخف مسح عليهما ولم ينزعهما، وإن كانتا مكشوفتين غسل القدمين ولم يلبس الخف ليمسح عليه، وهذا أعدل الأقوال في مسألة الأفضل من المسح والغسل قاله شيخنا، والله أعلم. اهـ

مصدر التلقي عند الإباضية

مسند الربيع بن حبيب هو أصح كتاب عندهم بعد القرآن، وقد اعتنوا بهذا المسند فشُرح عدة شروح، كما رُتب على ألأبواب الفقهية، فجاء في أربعة أجزاء صغيرة ضمن مجلد واحد، ويفتقد هذا المسند «المنحول» للربيع لمقدمة توضح تراجم رواته، وتوثيق نسبته للربيع.

ومن بلايا مرجعهم هذا أنه مليء بالأخبار المنقطعة، والأحاديث التي لا خطام لها ولا زمام والأخبار الموضوعة, وزد على ذلك المخالفات العقدية؛ فمنها:

تعطيل الصفات الإلهية ونسبة هذا التعطيل إلى صحابة الرسول -صلى الله عليه وسلم- التي طريقتهم أفضل الطرق وأسلمها وأحكمها وأعلمها وأعدلها، ومن ذلك ما جاء في مسندهم: بأن الله في كل مكان، ونسبة ذلك لعمر ونفي رؤية الله في اليوم الآخر ونسبته لابن عباس، ونفي اليد وتأويلها بالقدرة، ونفي الاستواء على العرش، ونفي العين والنفس، وغيرها من الصفات.

ومن بلاياه تعطيل السنة النبوية احتجاجاً بحديث جاء في مسند الربيع «إنكم ستختلفون بعدي فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فعنيّ وما خالفه فليس عنيّ» وهو حديث كذب موضوع.

قال الشوكاني: عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فرده، وهذا الحديث يحتج به القرآنيون الذين هم في معزل عن كتاب الله عز وجل، وقد قال ابن معين في هذا الحديث موضوع.

ويتضمن كثير من المخالفات الفقهية مثل نفي المسح على الخفين وإنكاره.

ويتضمن المسند شيئاً من التأويلات، ولعلهم يستدلون بحديث رووه في مسندهم مرفوعاً: «ما من كلمة إلا ولها وجهان فاحملوا الكلام على أحسن الوجوه» فمن تلك التأويلات المتكلفة قول أبي عبيدة - أحد شيوخ الربيع - عن معنى حديث «من يحمل السلاح فليس منا»: يريد من حمله إلى أرض العدو.

ومن ذلك قولهم عن حديث: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» أي لا يدخلها أبداً.

وقولهم عن حديث: «من مات لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنة»، إذا مات غير مقترف لإثم دخل الجنة.

ورحم الله ابن أبي العز الحنفي عندما يقول عن هذا التأويل: وهذا الذي أفسد علينا الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم،وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم،

وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية، فهل قتل عثمان - رضي الله عنه - إلا التأويل الفاسد! وكذا ما جرى في يوم الجمل، وصفين، ومقتل الحسين - رضي الله عنه - والحَرّة؟ وهل خرجت الخوارج واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إلا بالتأويل الفاسد؟. اهـ

قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» تحت حديث رقم (5962): «إذا خطب إليكم كفؤ فلا تردوه، فتعوذوا بالله من بور البنات» ..... ينزل إلى أخبرنا بشر.

ويمكن استخراج علة ثالثة : وهي تفرد " مسند الربيع " هذا بالحديث دون كل كتبنا نحن أهل السنة ، حتى المختصة منها بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ! مع ما عرفت من جهالة الربيع ! وفي اعتقادي أن الإباضية ليس لهم - على الأقل - إسناد معروف يرويه ثقة حافظ في كتاب متداولة عندهم - على الأقل - عن المؤلف ، فكيف يعتمد على مثله لو كانت أسانيد المؤلف فيه صحيحة ! وهيهات هيهات ؛ فأكثرها تدور على هذا المجهول مسلم بن أبي كريمة .

وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة : أن الإباضية كما حاولوا توثيق المؤلف (الربيع

ا بن حبيب) بالكلام المزخرف ، كذلك حاولوا رفع طبقته والعلو بإسناده ، فمرة جعلوه تَابِعِيًّا كما حاول ذلك شارحه السالمي في مقدمته ، وصرحوا بذلك حين طبعوا تحت اسمه في " مسنده " :

" أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة " ! ثم عدلوا ذلك وصححوه فطبعوا تحت اسم من " شرحه " :

" من أئمة المائة الثانية للهجرة " !

ومع الأسف الشديد فقد شايعهم على ذلك الأستاذ عز الدين التنوخي ؛ فجعله من ثقات اَلتَّابِعِين كما تقدم !

ولست أدري - والله ! - كيف يتجرأ هؤلاء على ما ذكرنا وهم يرون أن الربيع

يروي في " المسند " (ص 216 و 228) عن سفيان بن عيينة وهو قد مات في آخر القرن الثاني سنة (198) ! ويروي (ص 222) عن

بشر المريسي المبتدع الضال المشهور بضلاله ، وقد مات في آخر الربع الأول من القرن الثالث سنة (218) ! ومثله : روايته (ص 212) : أخبرنا بشر عن إسماعيل ابن علية . . وَإِسْمَاعِيل ابن علية توفي أيضاً في آخر القرن الثاني سنة (183) ! فيكون الراوي عنه من القرن الثالث ، سواء كان هو المريسي المذكور آنِفاً أو غيره ، وقد وجدت في " الميزان " و " اللسان " :

" بشر بن إسماعيل بن علية . عن أبيه . قال أبو حاتم : مجهول " .

فكيف يعقل أن يروي من كان تَابِعِيًّا - بل وَتَابع تابعي - أن يروي عمن مات

في القرن الثالث " إلا إذا كان طويل العمر على خلاف المعتاد ، وهذا ما لم يذكروه ولو تَلْوِيحًا ؛ بل إنهم لم يذكروا له تاريخاً لولادته ولا لوفاته ! وذلك مما يدل البصير على أن الرجل مغمور لا يعرف ، حتى إن العلامة الزركلي - وهو من أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديماً وَحَدِيثاً - لما ترجم للربيع هذا ، لم يذكر فيها سوى كليمات أخذها من شرح السالمي المتقدم ذكره لا غير ! ووضع ثلاث نقاط مكان تاريخ ولادته ووفاته (. . . - . . .) ! إشارة منه إلى أنه غير معروف ، فكيف مع هذه الجهالة صفة وَعَيْناً يقول السالمي في " مسنده " : " إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم " ! ويجعله أصح من " الصحيحين " ؛ خِلَافاً لجماهير المسلمين ؛ مضاهاة منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُلَيْنِيهِمْ هو الأصح عندهم ؟ ! !

وكيف يصف السالمي مؤلفه الربيع بما تقدم من الأوصاف التي منها : " . . . الشهير بين الأواخر والأوائل " ، وهو مغمور ليس مَعْرُوفاً لا عند الأوائل ولا الأواخر ؟ ! أليس هذا كَذِباً وزوراً ، ومن الكبائر التي يكفر بها المسلم ويخلد في النار مع المشركين عندهم ؟...

ولقد كان اسمه " المسند " ، فأضافوا هم من عند أنفسهم : " الصحيح " ؛ ليضلوا الناس ، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم : " المسند الصحيح " للإمام البخاري ! وشتان ما بينهما ، ويكفي المنصف أن يعلم أن أكثر أحاديث صحيحهم تدور على مسلم بن أبي كريمة المجهول ، والأسانيد الأخرى - مع أن أكثرها مراسيل أو معاضيل ؛ فيها كثير ممن

عرفوا بالضعف الشديد ؛ مِثْل أبان بن أبي عياش (ص 217 ، 218) ، وزيد بن عوف العامري البصري ، ومحمد بن يعلى (ص 215 ، 220 ، 242) ، وجويبر (215 ، 220 ، 226 ، 242) ، وإسماعيل بن يحيى (ص 219) ، وعبد الغفار الواسطي (ص 219) أَيْضًا ، وأبو بكر الهذلي (ص 220) ، وبشر المريسي كما تقدم ، والحسن بن دينار عن خصيب بن جحدر (ص 222) ، والكلبي (ص 223 ، 236) .
وبعضهم من الكذابين المعروفين كهذا الكلبي والثلاثة الذين قبله ! هذا " فَضْلًا عما فيه من الضعفاء وَالْمَجَاهِيل مما لا يتّسع المجال لحصرهم ، ولا فائدة كبرى من ذكرهم ؛ فإن فيما ذكرنا من المتروكين والكذابين كفاية للتعريف بهذا " المسند " الذي كذبوا يَقِينًا في تسميتهم إياه ب " المسند الصحيح " ! كما تجرأوا على ادعاء أن ما فيه من المرسل والمنقطع قد ثبت وصله من طرق أخرى لها حكم الصحة ! لقد كذبوا - والله !

وقال رحمه الله في شرح حديث رقم(6044): (كأنِّي بقوم يأتون مِنْ بعدي يَرْفعونَ أيْدِيَهم في الصلاة كأنها أذناب خَيْلٍ شُمْسٍ) باطلٌ بهذا اللفظ .

جاء هكذا في "مسند الربيع بن حبيب " الذي سماه الإباضية بـ "الجامع الصحيح " ! وهو مشحون بالأحاديث المنكرة والباطلة ، التي تفرد بها هذا "المسند" دون العشرات ، بل المئات ، بل الألوف من كتب السنة المطبوعة منها والمخطوطة ، والمشهور مؤلفوها بالعدالة والثقة والحفظ بخلاف الربيع هذا! فإنه لا يعرف مطلقاً إلا في بعض كتب الإباضية المتأخرة التي بينها وبين الربيع قرون ومع ذلك فليس فيها ترجمة عنه وافية نقلاً عمن كانوا معاصرين له أو قريباً من عصره من الحفاظ المشهورين!

فهذا عالم الإباضية في القرن الرابع عشر عبدالله بن حميد السالمي (ت 1332) لما شرح هذا "المسند" وقدم له مقدمة في سبع صفحات ؛ ترجم في بعضها للربيع ، وبالغ في الثناء عليه ما شاء له تعصبه لمذهبه ؛ دون أن ينقل حرفاً واحداً في توثيقه والشهادة له بالحفظ ؛ ولو عن أحد الإباضيين المتقدمين! لا شيء من ذلك البتة .

ولذلك لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة لدينا ، ولا

لكتابه هذا "المسند" ذكرٌ في شيء من كتب الحديث والتخاريج التي تعزو إلى كتب قديمة

لا يزال الكثير منها في عالم المحطوطات ، أو عالَم الغيب! وكذلك لم يذكر هذا

«المسند» في كتب المسانيد التي ذكرها الشيخ الكتاني في "الرسالة المستطرفة" – وهي أكثر من مئة .

ثم إننا!و فرضنا أن الربيع هذا ثقة حافظ - كما يريد الإباضيون أن يقولوا ! - ؛

فلا يصح الاعتماد عليه! إلا بشرطين اثنين :

الأول : أن يكون لكتابه إسناد معروف صحيح إليه ، ثم تلقته الأمة بالقبول ، ولا شيء من ذلك عندهم ؛ بله عندنا! فإن الشيخ السالمي - في "شرحه " المشار إليه آنفاً - لم يتعرض لذلك بشيء من الذكر ، ولو كان موجوداً لديهم ؛ لسارعوا لإظهاره ، والمبالغة في تبجيله ؛ توثيقاً لـ "مسند الربيع" الذفي هو عندهم بمنزلة «البخاري» عندنا !

وشتان ما بينهما ، فإن "صحيح البخاري " صحيح النسبة إليه حتى عند الفرق التي لا تعتمد عليه - كالشيعة وغيرهم ومن الغريب أن الشيخ السالمي ذكر في مقدمة "المسند" (ص 4) أن مرتب «المسند» يوسف بن إبراهيم الوارجلاني ضم إليه روايات محبوب بن الرحيل عن الربيع ، وروايات الإمام أفلح بن عبدالوهاب الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني ، ومراسيل جابر بن زيد ، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب .

قلت : ويبدو جليًّا لكل متأمل أن الشيخ نفسه لا يعلم الراوي لـ "المسند" عن الربيع ، وألا ؛ لذكره كما ذكر الراوي محبوباً للضَّميمة عنه ؛ وهي تشمل الجزء الثالث والرابع منه، ومحبوب هذا مجهول عندنا ، بل وعندهم فيما أظن!

وإذا كان كذلك ؛ أفلا يحق لنا أن نتساءل : أفلا يجوز أن يكون الراوي لـ "المسند" في جزئه الأول والثاني منه . راوياً كمحبوب هذا ؛ مجهولاً ، أو أسوأ ؟!

فكيف يصح الاعتماد عليه بل أن يقال : "هو أصح كتاب من بعد

القرآن " - كما

قال الشيخ المذكور في أول صفحة من مقدمته المذكورة - ؟! تالله! إن هذا لهو التعصب الأعمى ؛ مهما كان شأن قائله فضلاً وعلماً!

فلا تغترَّ - أيها القارئ الكريم! - بالمقدمة المذكورة ؛ فكلها مغالطات ودعاوى فارغة ، لا قيمة لها من الوجهة العلمية ، ولا لمقدمة الأستاذ عزالدين التنوخي رحمه الله وعفا عنه لشرح الشيخ السالمي لـ "المسند" ؛ لأنها مستمدة من كلام الشيخ ، فهو إعادة له وصياغة جديدة من عنده ؛ يذكرني مع الأسف بالمثل المعروف :أسمع جعجعة ولا أرى طحناً !

بل يجوز عنده أن يكون الراوي لهذا "المسند" أسوأ من راوٍ مجهول ؛ فقد روى عنه رجل كذاب ، وهذا مما حفظه لنا الإمام أحمد في كتابه «العلل» (1/254).

وقال رحمه الله تعالى في «السلسلة الضعيفة» أيضا: وأما سائر رجاله - ممن فوق شيوخه في أحاديث أخرى - ففيهم جمع من الضعفاء والمتروكين مثل : مجالد بن سيد (216/833)، وأبان بن [أبي] عياش (217/834) : وهو متروك ، ومرة روى عنه مباشرة (218/836) ، وأبو بكر الهذلي (220/840) : وهو متروك أيضاً ، ومثله جويبر عن الضحاك (220/839) ، ومرة قال (215/829) : وأخبرنا جويبر عن الضحاك...والكلبي (223/846) : وهو كذاب .

هذا قُلٌّ من جُلِ من حال مؤلف "مسند الربيع " وبعض شيوخه ورواته، وحينئذٍ يتبين جلياً بطلان تسمية الإباضيين ومن اغتر بهم من المنتسبين إلى السنة له بـ "المسند الصحيح "! وأبطلُ منه قول الشيخ السالمي الإباضي المتقدم : إنه أصح كتاب بعد القرآن!

أقول: إذا عرفت ما تقدم ؛ فإنه ينتج منه حقيقة علمية هامة كتمها أو انطلى أمرها على الإباضية ، وهي تتلخص في أمرين :

أحدهما: أن الربيع بن حبيب هذا الذي نسب إليه هذا "المسند" لا يعرف من هو ؟

والأخر: أنه لو فرض أنه معروف ثقة ؛ فإن "مسنده " هذا لا يعرف من رواه عنه، وهذا في جزئيه الأول والثاني . وأما الجزء الثالث والراج . فراويهما مجهول.انتهى

فتلخص لك أيها المنصف من كلام هذا الإمام أن هذا الكتاب لا يعتمد عليه فضلاً أن يُقال هو أصح كتاب ولكن هكذا حال أهل البدع فالزيدية مرجعهم مسند زيد مع ما هو عليه وما فيه من الباطل.

وقال خالد بن عبد الرحمن المصري صاحب كتاب «المسلمين من مسند الربيع» (398) الاستقراء المسند الربيع بأجزائه الأربعة الضعيف منها:

1- (704) حديثاً ضعيفاً لجهالة مسلم بن كريمة مع بلاغاته ومنقطعاته.
2- حديث لجهالة ضمام بن السائب.
3- مرويات الربيع نفسه من بلاغات ومنقطعات وهي (120) حديثاً.
4- (29) لضعف في الإسناد في الرواي وماله علة خفية.
5- (84) حديثاً بلاغات ومراسيل جابر بن زيد.
6- (20) حديثاً رواها محبوب بن الرجل كلها ضعيفة لجهالة محبوب هذا وغير ذلك من العلل.
7- (22) حديثاً رواها أفلح كلها ضعيفة كما ترى لجهالة أفلح، وهذا وغير ذلك من العلل، أما الصحيح (35) حديث على افتراض أن الربيع صاحب المسند ثقة وصح المسند إليه فيصير مجموع مسند الربيع بأجزائه الأربعة (1015) حديثاً وآثاراً كلها ضعاف إلا (35) حديثاً وأثراً على افتراض ثقة الربيع. انتهى

الإباضية من الخوارج

قال الشيخ أبو عمرو الحجوري في رسالته (الطوفان على إباضية عمان):

تزعم الإباضية أنها ليست من فرق الخوارج وليسوا خوارج والحقيقة أنهم من فرق الخوارج لأمور أهمها:

أولاً:وافقوا الخوارج في التالي:

1- تعطيل صفات الله تعالى.

2- قول بعضهم بخلق القرآن.

3- نفي رؤية الله تعالى في الآخرة.

4- تجويزهم الخروج على الحكام الظلمة.

5- تكفير مرتكب الكبيرة –كفر نعمة أو كفر نفاق-.

6- إنكار الشفاعة لأهل الكبائر.

7- طعنهم في الصحابة كعثمان وعلي وعمرو بن العاص وطلحة والزبير رضي الله عنهم وأصحاب الجمل.

ثانيًا: إجماع الإباضية قديمًا وحديثًا على إمامتهم في عبدالله بن إباض التميمي وانتسابهم إليه. وهو من أحد رؤوس الخوارج وكان من زعمائهم ويوافقهم (أي الخوارج) في غالب أصولهم المعروفة في زمانهم.

وهو من أقطاب الخوارج في زمنه معاديًا للأئمة ناقمًا على عثمان وعلي رضي الله عنهما وكان مع الخوارج تحت راية واحدة إلا أنه لما أبدى نافع بن الأزرق –حين انفضوا من ابن الزبير- رأى نافع أن جميع المسلمين كفار مثل كفار العرب لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو القتل خالفه عبد الله بن إباض فقال إنهم –أعني المسلمين- ليسوا مشركين لكنهم كفار بالنعم، ومن هنا انشقت فرقتان الذين تابعوا نافع بن الأزرق وهم الأزارقة. والذين تابعوا عبد الله بن إباض وهم الإباضية.

ثالثًا: إجماع المؤرخين الذين عاصروهم ومن بعدهم أن الإباضية من فرق الخوارج الكبرى.

رابعًا: أن للإباضية أسماءً أخرى تجمعهم مع سائر الخوارج أو أكثرهم

وبعض هذه الأسماء يواليها الإباضية كـ (المحكمة، والشراة، والجماعة المؤمنة، وأهل الحق، وأهل الدعوة). على أن الإباضية تعتبر أعدل فرق الخوارج.

وهذه بعض أقوال أئمة السنة التي تبين أن الإباضية من فرق الخوارج:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- في شرح حديث جبريل ص(319): هؤلاء الخوارج لهم أسماء يقال لهم الحرورية لأنهم خرجوا بمكان يقال له حروراء ويقال لهم أهل النهروان لأن عليًا قاتلهم هنالك ومن أصنافهم الإباضية أتباع عبد الله بن إباض. اهـ

وقال العلامة الألباني –رحمه الله- في صفة الصلاة ص(26): وقفت على جزء صغير بعنوان «رسالة في الرفع والضم في الصلاة» تأليف أحمد بن مسعود الشيباني وهو من الإباضية المعروفين بانحرافهم عن السنة ولا أدل على ذلك من هذه الرسالة ...اهـ

وقُدم سؤال للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برقم (9635):

السؤال: هل تعتبر الإباضية من الفرق الضالة من فرق الخوارج وهل يَجوز الصلاة خلفهم مع الدليل ؟

الجواب: فرقة الإباضية من الفرق الضالة لما فيهم من البغي والعدوان والخروج على عثمان بن عفان وعلي رضي الله عنهما ولا تجوز الصلاة خلفهم وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: عضو عبد الله بن قعود، عضو عبد الله الغديان، نائب رئيس اللجنة عبد الرزاق عفيفي، الرئيس عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتاوى اللجنة الدائمة (2/369):

ولشيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي –رحمه الله- كلام نفيس جدًا فيهم في المخرج من الفتنة ص(67-73) الطبعة الخامسة، قال: الإباضية هم طائفة من الخوارج الذين أخبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنهم كلاب النار . اهـ

وينكر بعضهم شرط القرشية في الإمام، وكل هذه الأمور قال بها أسلافهم من الخوارج، بل إنهم يدافعون عن أسلافهم، فينتصرون للخوارج أيام النهروان. انتهى.

كما رأيت ذلك في تصويبهم لإمارة عبدالله بن وهب الراسبي الخارجي.

حكم الصلاة خلف الإباضية والقول في كفرهم

في فتاوى اللجنة الدائمة (2/369):

هل تعتبر فرقة الإباضية من الفرق الضالة من فرق الخوارج ، وهل يجوز الصلاة خلفهم مع الدليل؟

فكان الجواب : فرقة الأباضية من الفرق الضالة؛ لما فيهم من البغي والعدوان والخروج على عثمان بن عفان وعلي رضي الله عنهما، ولا تجوز الصلاة خلفهم.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز السؤال الخامس من الفتوى رقم (6935) :

وفي «أصول السنة» لابن زمنين رحمه الله قال (ص226): وأخبرني إسحاق عن محمد بن عمر بن لبابة عن محمد بن أحمد العتبي قال: سئل سحنون عن قول مالك في أهل البدع الإباضية والقدرية وجميع أهل الأهواء أنه لا يصلى عليهم ؟ فقال: إنما قال ذلك تأديبا لهم . ونحن نقول به على هذا الوجه ، فأما إذا وقفوا ، ولم يوجد من يصلى عليهم ، فأرى أن لا يتركوا بغير صلاة . قيل له فهؤلاء الذين قتلهم الإمام من أهل الأهواء لما بانوا عن الجماعة ودعوا إلى ما هم عليه ونصبوا الحرب هل يصلى عليهم ؟ فقال : نعم وهم من المسلمين وليس بذنوبهم التي استوجبوا بها القتل يتركون بغير صلاة . فقيل له : فما القول في إعادة الصلاة خلف أهل البدع؟ فقال : لا يعاد [في الوقت] ولا بعده .وكذلك يقول أشهب والمغيرة وغيرهما من أصحاب مالك ، وقد أنزله من يقول أن الصلاة تعاد خلفه في الوقت وبعده بمنزلة النصراني وركب قياس قول الإباضية والحرورية الذين يكفرون جميع المسلمين بالذنوب من القول .

وقال ومن عرف منهم ببعض الأهواء المخالفة للجماعة مثل الإباضية والقدرية فلا بأس بالصلاة خلفه أيضا ، قال عبد الملك رحمه الله وهو

الذي عليه أهل السنة.

وقال ابن القاسم كما في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (10 / 431):

وأما إباضية أهل هذا الزمان، فحقيقة مذهبهم وطريقتهم: جهمية، قبوريون، وإنما ينتسبون إلى الإباضية انتسابا، فلا يشك في كفرهم وضلالهم، إلا من غلب عليه الهوى، وأعمى الله عين بصيرته؛ فمن تولاهم فهو عاص ظالم، يجب هجره ومباعدته، والتحذير منه، حتى يعلن بالتوبة، كما أعلن بالظلم والمعصية.وأما الإباضية في هذه الأزمان، فليسوا كفرقة من أسلافهم، والذي بلغنا أنهم على دين عباد القبور، وانتحلوا أموراً كفرية لا يتسع ذكرها هنا.

وفي «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (12 / 45):

فعلت فعل الشيخ عبد الله أبا بطين، ما صبر لما أن داود وأمثاله شبهوا على الناس، رد عليهم من كتاب الله وسنة رسوله، وأقوال الصحابة، وأقوال العلماء والأئمة، وأدحض حججهم بالوحي.

والخوارج ما عندنا أحد منهم، حتى في الأمصار، ما فيها طائفة تقول بقول الخوارج، إلا الإباضية في أقصى عمان، ووقعوا فيما هو أكبر من رأي الخوارج، وهي عبادة الأوثان، ولا وجدنا لخطك، وتسميه بالخوارج، وتسميه بالمعارج، إلا أن هذه الدعوة الإسلامية، التي هي دعوة الرسل، إذا كَفَّروا من أنكرها، قلت: يكفرون المسلمين، لأنهم يقولون: لا إله إلا الله; والله أعلم.انتهى من رسالة من عبد الرحمن بن حسن إلى محمد بن عمر.

وفي "فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم" (13/30) : أن شهادة " الإباضية " غير مقبولة شرعاً. اهـ

أقول هذا القول مبني على الخلاف في تكفير الخوارج من عدمه قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» تحت حديث رقم (1063) قوله صلى الله عليه وسلم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، وفي الرواية الأخرى : «يمرقون من الإسلام»، وفي الرواية الأخرى: «يمرقون من الدين» قال القاضي: معناه: يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من جهة أخرى، ولم يتعلق به شيء منه، و (الرمية) هي الصيد المرمي ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة، قال: و «الدين» هنا هو

الإسلام، كما قال سبحانه وتعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) [آل عمران: 19] وقال الخطابي: هو الطاعة أي من طاعة الإمام ، وفي هذه الأحاديث دليل لمن يكفر الخوارج، قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى -: قال المازري: اختلف العلماء في تكفير الخوارج، قال: وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا من سائر المسائل ، ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه عبد الحق - رحمهما الله تعالى - في الكلام عليها فرهب له من ذلك، واعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه؛ لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين، وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وناهيك به في علم الأصول، وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات ؛ لأن القوم لم يصرحوا بالكفر ، وإنما قالوا أقوالا تؤدي إليه، وأنا أكشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال، وذلك أن المعتزلي مثلا يقول: إن الله تعالى عالم، ولكن لا علم له، وحي ولا حياة له، يوقع الالتباس في تكفيره؛ لأنا علمنا من دين الأمة ضرورة أن من قال: إن الله تعالى ليس بحي ولا عالم كان كافرا، وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له، فهل نقول: إن المعتزلي إذا نفى العلم نفى أن يكون الله تعالى عالما، وذلك كفر بالإجماع ولا ينفعه اعترافه بأنه عالم مع نفيه أصل العلم ، أو نقول قد اعترف بأن الله تعالى عالم ، وإنكاره العلم لا يكفره ، وإن كان يؤدي إلى أنه ليس بعالم ، فهذا موضع الإشكال . هذا كلام المازري ومذهب الشافعي وجماهير أصحابه العلماء أن الخوارج لا يكفرون ، وكذلك القدرية وجماهير المعتزلة وسائر أهل الأهواء ، قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية ، وهم طائفة من الرافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرد قولهم ، فرد شهادتهم لهذا لا لبدعتهم، والله أعلم. اهـ

أو أنه مبني على ما أشار إليه الأئمة من كون كثير منهم على وثنية وقبورية.

وملخص القول أن من اعتقد عقيدة الجهمية من نفي الصفات والقول بخلق القرآن؛ فهو كافر.

قال شيخ الإسلام ابن باز رحمه الله في «فتاوى نور على الدرب» (1/154): نعم الذين يقولون إن القرآن مخلوق معناه إنكار أنه كلام الله،

وهذا كفر أكبر، وهكذا من قال إن الله لا يُرى فمن أنكر رؤية الله في الآخرة ورؤيته في الجنة فهذا كفر أكبر؛ لأنه كذب الله وكذب رسوله صلى الله عليه وسلم. اهـ

وهنا مسألة أذكرها من باب الفائدة وهي الفرق بين التكفير المطلق والتكفير المعين قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في «المجموع» (12/497-498): فهذا الكلام يمهد أصلين عظيمين : أحدهما: أن العلم والإيمان والهدى فيما جاء به الرسول، وأن خلاف ذلك كفر على الإطلاق، فنفي الصفات كفر والتكذيب بأن الله يرى في الآخرة، أو أنه على العرش، أو أن القرآن كلامه أو أنه كلم موسى، أو أنه اتخذ إبراهيم خليلا كفر وكذلك ما كان في معنى ذلك، وهذا معنى كلام أئمة السنة وأهل الحديث.

والأصل الثاني: أن التكفير العام - كالوعيد العام - يجب القول بإطلاقه وعمومه. اهـ

وقال رحمه الله كما في «المجموع» (3/230-231): وكنت أبين لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا، فهو أيضا حق ، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين، وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار وهي مسألة الوعيد، فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة كقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا) [النساء : 10] وكذلك سائر ما ورد : من فعل كذا فله كذا، فإن هذه مطلقة عامة، وهي بمنزلة قول من قال من السلف من قال كذا: فهو كذا، ثم الشخص المعين يلتغي حكم الوعيد فيه : بتوبة أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعة مقبولة.

والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيبا لما قاله الرسول ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لا يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئا، وكنت دائما أذكر الحديث الذي في «الصحيحين» في الرجل الذي قال: «إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ، ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من

العالمين، ففعلوا به ذلك فقال الله له: ما حملك على ما فعلت، قال خشيتك: فغفر له».

فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلا لا يعلم ذلك وكان مؤمنا يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك، والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول أولى بالمغفرة من مثل هذا. اهـ

ومع ذلك إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع في حق هذا المبتدع كُفِّر، وموانع التكفير خمسة: الجهل، والخطأ، والنسيان، والإكراه، والتأويل الذي له وجه فمن انتفت عنه هذه الموانع بإقامة الحجة عليه كفر ويمحو الكفر الذي وقع فيه بالتوبة إلى الله عزوجل ومفارقة طريق المغضوب عليهم والضالين من أهل البدع والمخالفين.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «المجموع» (12/487-489) مبيناً سبب النزاع في تكفير أعيان أهل البدع: وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافرا فيتعارض عندهم الدليلان وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة: الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه.

فإن الإمام أحمد - مثلاً - قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات، وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق، ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم: يكفرون كل من لم يكن جهمياً موافقاً لهم على نفي الصفات مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر فلا يولونه ولاية ولا

يفتكونه من عدو، ولا يعطونه شيئا من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة ولا فتيا ولا رواية، ويمتحنون الناس عند الولاية، والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك.

فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان، ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان ومن كان داعيا إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه، ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم، فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب، ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره، ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوما معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل، فيقال: من كفره بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه؛ فلانتفاء ذلك في حقه هذه مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم. اهـ

الفصل الثالث: الرد على المخالفات العقدية للإباضية

إثبات صفة العلو لله وبطلان قول الأباضية والمعتزلة

تقدم معنا قول الإباضية في هذه المسألة وأن في مسند الربيع الذي يعتبر أصح كتاب عندهم الزعم بأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: بأن الله في كل مكان.

اعلم يا من تريد الحق أن دلالة القرآن والسنة قد تنوعت على إثبات هذه الصفة لله سبحانه وتعالى، فتارة تأتي بلفظ الفوقية قال تعالى: (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) [النحل : 50] وقال: (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) [الأنعام : 18] وقال صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة عند الشيخين: «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش إن رحمتي رغبت غضبي».

ولا يقال: إن الآيتين يثبت بهما فوقية القدر فقط، بل يثبت له سبحانه فوقية القدر والقهر والعلو وفوقية القدر والقهر متفق عليهما بين الأمة وإنما نازع المبتدعة في فوقية الذات.

قال شيخ الإسلام في الفتوى الحموية في نقله عن الأشعريوقد قال القائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قوله: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه : 5] أنه استولى وقهر وملك وأن الله عز وجل في كل مكان وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق وذهبوا في الاستواء إلى القدرة فلو كان كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة ; لأن الله قادر على كل شيء والأرض فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم فلو كان الله مستويا على العرش بمعنى الاستيلاء - وهو عز وجل مستول على الأشياء كلها - لكان مستويا على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار ; لأنه قادر على الأشياء مستول عليها، وإذا كان قادرا على الأشياء كلها ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستو على الحشوش والأخلية لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها

ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص العرش دون الأشياء كلها، وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل .اهـ

وتارة يأتي بلفظ العلو قال تعالى: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) [الأعلى: 1] وقوله: (وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) [البقرة : 255] وجاء من حديث حذيفة عند مسلم: أنه صلى مع رسول الله ص فسمعه يقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى».

وتارة يأتي بلفظ الاستواء قال تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه : 5] في عدة سور من القرآن، وقال: (وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) [البقرة : 255].

وتارة يأتي بلفظ في السماء قال الله تعالى: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ) [الملك : 16 ، 17]، أي على السماء فإن أحرف الجر تتناوب، قال تعالى عن فرعون: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) [طه : 71] أي على جذوع النخل، وقال تعالى: (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) [الملك: 15] والمراد بفي في إجماع العقلاء على إذا لا يعقل أن يمشي في باطن الأرض.

وقال رسول الله ص كما في حديث أبي سعيد ا عند البخاري ومسلم: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء».

وجاء من حديث معاوية بن الحكم ا عند الإمام مسلم: أن رسول الله ص سأل الجارية: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: رسول الله، قال: اعتقها، فإنها مؤمنة».

وتارة يأتي بلفظ نزول الأشياء من عنده: (تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ) [فصلت: 42] (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) [النحل : 102] إلى غير ذلك من الآيات، وكقول رسول الله صلى الله : «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر...» الحديث، أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، وجاء عن عدة من الصحابة رضوان الله عليهم.

وتارة يأتي بلفظ صعود الأشياء إليه قال تعالى: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) [فاطر : 10].

وتارة يأتي بلفظ العروج كقوله: «تعرج الملائكة والروح إليه» والعروج يكون صعوداً من الأسفل إلى الأعلى.

ومن أصرح الأدلة أيضاً على ذلك حديث المعراج، وأن النبي ص عرج به حتى انتهى إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام، أخرجه الشيخان في حديث أبي حبة الأنصاري وابن عباس رضي الله عنهم.

وتارة يأتي بلفظ الرفع إليه قال تعالى: (بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ) [النساء : 158] وقال تعالى: (إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) [آل عمران : 55].

وتارة يأتي بالإشارة إلى السماء، فقد أخرج الإمام مسلم من حديث جابر ا أن رسول الله ص خطب يوم عرفة وكان يرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إلى الأرض ويقول: «اللهم أشهد».

وهذا التنوع يدل على أن صفة العلو ثابتة لله تعالى، أما الأدلة على علوه فكثيرة جداً، وإنما ذكرنا بعضها فائدة للمستبصر وحجة على المتكبر.

وقد أجمع السلف رضوان الله عليهم قاطبة على علو الله سبحانه وتعالى بذاته، وأنه مسوي على عرشه، بائن من خلقه، تعالى الله عن قول الحلولية علواً كبيراً.

والفطرة السليمة تدل على أن الله في السماء، فلا يصيب الإنسان خطب من الخطوب إلا وتعلق قلبه بالسماء. [فقد جاء عن أبي جعفر الهمذاني: أنه حضر مجلساً لأبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين وهو يتكلم في نفي صفة العلو وهو يقول: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان، فقال أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط يا الله إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل، قال: وبكى وقال: حيرني الهمذاني حيرني الهمذاني، أراد الشيخ أن هذا أمرٌ فطر الله عليه عباده من غير أن يتلقوه من المعلمين يجدون في قلوبهم طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو] اهـ من «شرح الطحاوية».

قال ابن القيم رحمه الله:

وإليه أيدي السائلين نحو العلو بفطرة الرحمن توجهت

وإليه آمال العباد توجهت نحو العلو بلا تواصٍ ثاني

بل فطرة الله التي لم إلا عليها الخلق والثقلان يفطروا

ونظير هذا أنهم فطروا إقرارهم لا شك بالديان على

لكن أولوا التعطيل منهم مرضى بداء الجهل أصبحوا والخذلان

وقال في موضع آخر:

وعلوه فوق الخليقة كلها فطرت عليه الخلق والثقلان

لا يستطيع معطل تبديلها أبداً وذلك سنة الرحمن

كل إذا ما نابه أمرٌ يُرى متوجهاً بضرورة الإنسان

نحو العلو فليس يطلب وأمامه أو جانب الإنسان خلفهُ

قال ابن القيم في «الصواعق» (/1281): وجميع الطوائف تنكر قول المعطلة؛ إلا من تلقاه منهم، وأما العامة من جميع الأمم ففطرهم جميعهم مقرة بأن الله فوق العالم اهـ.

ومع أن العلو ثابت بالكتاب والسنة حتى لو لم تدل عليه العقول لوجب

الإيمان بما أخبر الله تعالى به و انتفاء الدليل لا يدل على انتفاء المدلول فالعلو ثابت بدلالة السمع الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ومع ذلك قد دل العقل على هذه الصفة من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه ليس ثم إلا علو أو سفل، والعلو صفة كمال، والسفل صفة نقص، والله جل وعز متنزه عن النقائص. قال الله سبحانه وتعالى: (وله المثل الأعلى في السماوات والأرض) ومعلوم من عقيدة أهل السنة والجماعة أن الله لا تحيطه المخلوقات ولا تحويه جل وعز، وقد تقدم أنه متنزه عن السفل، فثبت أنه في العلو جل وعز، ولكن المعطلة قومٌ بهت لا يعقلون حديثاً، مسخت فطرهم وتبلدت أذهانهم، فلا يعرفون إلا ما أشرب من هواهم، فنعوذ بالله من الخذلان.

وزاد ابن أبي العز رحمه الله في «شرح الطحاوية» (ص325):

الثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل:

أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات –تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-.

والثاني: يقتضي كون العالم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة؛ لأن القول أنه غير متصل بالعالم وغير منفصل غير معقول.

الثالث: أن كون الله لا داخل العالم ولا خارجه ينفي وجوده بالكلية،اهـ

وكما هي عادة أهل الزيغ والريب أنهم يتمسكون بالطحلب ويظنونه حبلاً، فقد ذهب بعضهم إلى أن الفوقية المراد بها أنه خير من عباده وأفضل، وأنه خير من العرش وأفضل منه، وما أسمج وأسخف أصحاب هذا القول الذين يتنقصون به الله تعالى وتقدس عن النقائص وهم لا يشعرون.

قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص323): فإن قول القائل: ابتداء الله خير من عباده، وخير من عرشه هو من جنس قول القائل: الثلج بارد والشمس حارة، والشمس أضوء السراج، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض، وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم، ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه، فكيف بكلام الله الذي لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله، ولو كان بعضهم

لبعض ظهيراً، بل في ذلك تنقص كما قيل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

ولو قال قائل: الذهب فوق قشر البصل، وقشر السمك لضحك منه العقلاء للتفاوت الذي بينهما، فإن التفاوت بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً على مبطل كما في قول يوسف: (أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) [يوسف : 39] وقوله: (اللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُون) وقوله: (وَاللهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن إثبات الفوقية المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر وفوقية القدر وفوقية الذات، من أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقص وعلوه سبحانه مطلق من كل الوجوه اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في «الكافية» في رده على من قال: إن الفوقية فوقية القدر والقهر:

والفوق وصف ثابت بالذات من كل الوجوه لفاطر الأكوان

لكن نفاة الفوق ما وافوا به جحدوا كمال الفوق للديان

بل فسروه بأن قدر الله أعـ ـلى لا بفوق الذات للرحمن

قالوا وهذا مثل قول الناس ذهب يرى من خالص في العقيان

هو فوق جنس الفضة البيضاء لا بالذات بل في مقتضى الأثمان

والفوق أنواع ثلاث كلها لله ثابتة بلا نكران

هذا الذي قالوا وفوق القهر فوقية العليا على الأكوان والـ

وأما الأدلة التي فيها ذكر استواء الله سبحانه وتعالى على عرشه فقد صرفها أهل التعطيل عن ظاهرها بدون مسوغ ولا دليل من الكتاب أو السنة، أو قول صاحب أو تابع (إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى)[النجم:23]، فقالوا: هي بمعنى استولى وعمدتهم في ذلك قول قاله الأخطل النصراني:

قد استوى بشر على العراق- من غير سيف أو دم مهراق

وقد أحسن شيخ الإسلام إذ يقول:

[قبحاً لمن نبذ القرآن ورآه وإذا استدل بقول قل الأخطل]

وقال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

ودليلهم في ذاك قول قاله فيما يقول الأخطل النصراني

وهم والله شابهوا اليهود حين قيل لهم: ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة، فدخلوا الباب يزحفون على أساتهم وقالوا: حبة في شعيرة.

وقد قال ابن القيم في ذلك:

نون اليهود ولام جهمي هما في وحي دين الله زائدتان

وهم يردون خبر الآحاد ويقبلون خبر هذا الواحد الكافر.

وإن سلمنا أنه مسلم فهو من الشعراء المولّدين الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة.

وكذلك رجل قد تعكرت عقيدته بالمعتقدات السابقة، فلم يتخلص منها، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور.

وقد رد ابن القيم هذه الشبهة السقيمة العليلة التي هي أوهى من خيط

العنكبوت كما في «مختصر الصواعق» (2/126) بوجوه كثيرة نورد بعضها باختصار:

الأول: أن لفظ الاستواء في لغة العرب التي خاطبنا الله بلغتهم، وأنزل بها كلامه، نوعان: مطلق ومقيد، فالمطلق ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله: (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى) [القصص : 14] وهذا معناه كمل وتم، وأما المقيد فثلاثة أضراب:

أحدها: مقيد بـ(إلى) كقوله تعالى: (اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ) [البقرة : 29] وهذا مذكور في موضعين من كتاب الله في سورة البقرة وسورةفصلت، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف كما سنذكره.

قال العثيمين [فيكون المعنى قصد إليه علواً وارتفاعاً].

الثاني: المقيد بـ(على) كقوله (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) (اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) وقوله: (فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ)، وهذا أيضاً معناه العلو والارتفاع بإجماع أهل اللغة.

الثالث: المقرون بواو مع التي تعدي الفعل إلى المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها، وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم ليس فيها معنى استولى البتة، ولا نقله أحد من أئمة اللغة الذين يعتمد قولهم، وإنما قاله متأخرو النحاة ممن سلك طريق المعتزلة والجهمية.

وقال رحمه الله: الوجه الثالث: أن أهل اللغة لما سمعوا ذلك –أي استوى بمعنى استولى- أنكروه غاية الإنكار ولم يجعلوه من لغة العرب.

قال ابن العربي: عند أن سئل: هل استوى بمعنى استولى لا تعرف العرب ذلك، وهذا من أكابر أئمة اللغة.

الوجه الرابع: [نقل قول الخطابي رحمه الله]: لو كان الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة؛ لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء، فما معنى تخصيص العرش بالذكر، ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظفر به قيل: استولى عليه، فأي منع كان هناك، حتى يوصف بالاستيلاء.

وبين رحمه الله بعد أن ساق أوجه كثيرة:

بشر قد استولى على العراق

قال ابن القيم في نونيته:

أَمرَ اليهود أن يقولوا حطة فأبوا وقالوا حنطة لهوان

وكذلك الجهمي قيل له: استوى فأبى وزاد الحرف للنقصان

قال استوى استولى وذا من جهله لغة وعقلاً ما هما سيان

نون اليهود ولام جهمي هما في وحي رب العرش زائدتان

وكذلك الجهمي عطل وصفه ويهود قد وصفوه بالنقصان

فهما إذاً في نفيهم لصفاته الـ ـعُليا كما بينته أخوان

وهذا الذي ذكرنا قليل من كثير، وغيض من فيض، يسترشد به المستبصر، ويعمى عنه المعرض المتكبر.

نسأل الله العون والسداد والتوفيق والرشاد، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

وقد اعترض أهل الضلال والريب على الدليل الفطري وأن القلوب مفطورة على التعلق بالعلو أن السماء قبله الدعاء والرد عليهم من وجوه:

الأول: لو كانت السماء قبلة الدعاء للزم التوجه إليها عند الدعاء، وهذا لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابه الكرام ولا التابعين لهم بإحسان، بل ورد أنه ص كان يستقبل القبلة في كثير من دعاءه كما في حديث عبد الله بن زيد ا المتفق عليه أنه خرج يستسقي فاستقبل

القبلة يدعو، وكما في حديث جابر ا عند مسلم في وصف حجة الوداع وأنه استقبل القبلة يدعو طويلاً في كل وقوف على الصفا والمروة، ولما كان في عرفة استقبل القبلة يدعو.. الحديث بطوله، إلى غير ذلك من الأدلة.

الثاني: أنه قد ورد النهي عن استقبال السماء ورفع البصر إليها عند الدعاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لينتهين أقوام عن رفعهم أبصارهم عند الدعاء في الصلاة أو لا ترجع إليهم...» الحديث أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة ا وجاء من حديث أبي هريرة ا بمعناه.

الثالث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رغب في الدعاء في السجود وحال الساجد مستدبراً للسماء كما هو معلوم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في حديث ابن عباس ا: «وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم» أخرجه مسلم رحمه الله.

الرابع: قولهم: إن السماء قبلة الدعاء قول محدث لم يقله أحد من السلف إلى غير ذلك من الأوجه التي ذكرها أهل العلم.

صفة الكلام لله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف

تقدم كلام الإباضية وإليك بيان فساد مذهبهم ذكر بعض الأدلة التي تثبت بها صفة الكلام لله سبحانه وتعالى:

أولاً من القرآن:

قال تعالى: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللهُ) [البقرة: 253].

وقوله: (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى) [النساء: 164].

وقوله: (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى، إِنَّنِي أَنَا اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي) [طه: 13].

وقوله: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) [القصص: 30].

وقوله: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ) [النحل: 40].

وقوله: (قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) [الكهف: 109].

(وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً) [الأنعام: 115].

(وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) [الأعراف: 143].

(يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللهِ) [الفتح: 15].

(يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُون) [البقرة: 75].

(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ) [التوبة: 6].

وغيرها في القرآن كثير جداً .

ثانياً: من السنة:

والأحاديث في السنة بلغت حد التواتر في إثبات صفة الكلام لله سبحانه وتعالى نذكر منها قطفاً تكون نوراً للمستبصر وحجة على الزائغ المتكبر.

ما أخرجه البخاري رقم (3228) ومسلم رقم (2652) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة؟ قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده، أتلومني على أمرٍ قدره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى».

ما أخرجه أحمد وغيره (3/390) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض نفسه على الناس بالموقف فيقول: «هل من رجلٍ يحملني إلى قومه؟ فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي عز وجل» الحديث صحيح خرجه شيخنا مقبل رحمه الله في «صحيحه المسند».

حديث أبي أمامة ا عند ابن حبان وغيرن (2085) أن رجلاً قال: يا رسول الله أنبياً كان آدم؟ «نعم مكلماً» الحديث صححه شيخنا الوادعي في صحيحه المسند.

حديث أبي سعيد عند الشيخين البخاري رقم (3170) ومسلم رقم (222): أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يقول الله يوم القيامة يا آدم أخرج بعث النار، قال: يا رب وما بعث النار؟ قال من كل ألف تسعمائة وتسع وتسعين فعند ذاك يشيب الصغير وتضع كل ذات حملٍ حملها» الحديث.

حديث أنس عندهما البخاري رقم (3162) ومسلم رقم (193): أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث الشفاعة الطويل: «فيقول –أي الله- يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع واشفع تشفع...» الحديث.

ثالثاً: إجماع السلف رحمهم الله على إثبات صفة الكلام لله، وأن كلام الله غير مخلوق:

النصوص عن السلف الصالح من الصحابة وغيرهم على إثبات كلام الله سبحانه وتعالى كثيرة جداً نذكر منها ما تيسر:

ما أخرجه البخاري (2518) ومسلم (2770) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «والله ما كنت أظن أن الله ينزل براءتي وحياً يتلى ولشأني في نفسي أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمرٍ يتلى...»الحديث.

أخرج الدارمي عن عمرو بن دينار في رده على الجهمية (88) قال:

أدركت أصحاب النبي ص فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله خالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود.

قال إسحاق بن راهويه بعد ذكر قول عمرو بن دينار كما عند البيهقي في الأسماء والصفات: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب النبي ص من البدرين والمهاجرين والأنصار مثل: جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وأجلة التابعين وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة.

وأخرج الدارمي أيضاً بسند صحيح (ص88) عن جعفر بن محمد: أنه سئل عن القرآن خالق أو مخلوق؟ قال: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله.

وأخرج أيضاً بسنده عن عبد الله بن المبارك، عند أن سئل عن القرآن: فقال: هو كلام الله غير مخلوق، وبهذا القول قال بقية بن الوليد والقاسم الجزري، والمعافى بن عمران وغيرهم كثير، وهو قول أهل السنة قاطبة من السلف والخلف ولا يخالف هذا إلا جهمي خبيث.

قال البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص37): القرآن كلام الله غير مخلوق.

قال الصابوني في «رسالته في السنة» (ص): ويشهد أصحاب الحديث ويعتقدون أن القرآن كلام الله وكتابه وخطابه ووحيه وتنزيله، غير مخلوق، ومن قال بخلقه واعتقده فهو كافر عندهم.

وقد قال اللالكائي: وهو أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري رحمه الله في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/312) رقم (393) بعد أن ذكر رحمه الله العلماء الذين قالوا: أن القرآن كلام الله غير مخلوق من البلخين والنيسابورين وأهل خراسان وأهل الحجاز واليمن والشام ومصر وغيرها من البلدان، قال: قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين والأئمة المرضين سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام.

وقد أفتى كثير من العلماء بقتل من قال: إن القرآن مخلوق، نقل ذلك أبو القاسم هبة الله اللالكائي عن جماعة منهم: مالك بن أنس إمام دار الهجرة،

ومفتيها، قال: من قال القرآن مخلوق يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

وأفتى به أيضاً سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح وغيرهم كثير.

وقد أفتى أيضاً غير واحد من أهل العلم: أن امرأته تحرم عليه لأنه كافر وامرأته مسلمة كعبد الله بن المبارك وأبو الوليد الطوسي.

وقد أفتى أيضاً جمع منهم أحمد بن حنبل وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد والثوري ويزيد بن هارون، وأبو معاوية الضرير والربيع بن سليمان المرادي وغيرهم أنهم لا يورثون ولا يصلى خلفهم ولا تعاد مرضاهم ولا تشهد جنائزهم وإن موالاة الإسلام انقطعت بينهم وبين المسلمين.

فانتبهوا أيها المسلمين من هذا القول الخطير الذي تبناه في هذا العصر الرافضة والمعتزلة من أمثال حزب التحرير وغيرهم!

كلام الله سبحانه وتعالى لرسله في الدنيا له ثلاث حالات مذكورة في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ الله إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيم) [الشورى: 51].

النوع الأول: من التكليم: هو الوحي المجرد ويقع للأنبياء عليهم رحمة الله وسلامه أجمعين رؤيا كما حصل لإبراهيم عليه السلام: «إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى» وقد قال عبيد بن عمير رحمه الله كما في كتاب «الوضوء من صحيح البخاري»: رؤيا الأنبياء وحيٌ، ثم قرأ قول الله تعالى: (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ) [الصافات : 102]، وأول ما بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، وفي رواية الصادقة كما في حديث عائشة عند الشيخين.

والنوع الثاني: هو التكليم من وراء حجاب، وهذه أشرف المراتب، أو أشرف أنواع التكليم، وقد وقع لنبينا ص لقوله تعالى: (فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى) [النجم : 10] وحديث أنس في الصحيحين: «فأوحى الله إليّ ما أوحى»، ثم ذكر أنه افترض عليه خمسين صلاة.

ووقعت قبله لموسى عليه السلام والأدلة كثيرة في ذلك منها: (وَكَلَّمَ الله مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء : 164] وقد تقدم حديث أبي هريرة في محاجة آدم وموسى وقول آدم: يا موسى اصطفاك الله برسالته وبكلامه.. الحديث.

ووقعت لآدم عليه السلام قال الله: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ

عَلَيْهِ) [البقرة : 37] ومن السنة ما تقدم من حديث أبي أمامة ا عند أحمد وغيره «نبياً كان آدم؟ قال: نعم مكلماً».

النوع الثالث: التكليم بواسطة الرسل؛ لقوله: (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء) [الشورى: 51] كإرسال جبريل عليه السلام.

قال ابن كثير رحمه الله بعد سوق الآية السابقة: "هذه مقامات الوحي بالنسبة إلى جناب الله عز وجل، وهو أنه تعالى تارة يقذف في روع النب ص شيئاً لا يتمارى أنه من الله كما جاء في صحيح ابن حبان: «إن روح القدوس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها، وأجلها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب»".

قال رحمه الله وقوله: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) [الشورى : 51] كما كلم موسى عليه السلام، فإنه سأل الرؤية بعد التكليم فحجب عنها، وفي الصحيح: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجابر بن عبد الله: «ما كلم الله أحداً إلا من وراء حجاب، وإنه كلم أباك كفاحاً» وكان قد قتل يوم أُحد، ولكن هذا في عالم البرزخ، والآية إنما هي في الدار الدنيا.

قال: وقوله: (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء) كما ينزل جبريل وغير من الملائكة على الأنبياء عليهم السلام اهـ.

الفرق بين الوحي والتكليم:

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الفتاوى» (2/397-402): بعض الفروق نلخصها في الآتي:

أولاً: الوحي: قال: هو الإعلام السريع الخفي، إما في اليقظة وإما في المنام، فإن رؤيا الأنبياء وحيٌ ورؤيا المؤمن جزء من سنة وأربعين جزاءً من النبوة، وفي اليقظة كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي فعمر»، وفي رواية الصحيح: «مكلمون» وقال الله تعالى: (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ) [المائدة: 111]، (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ) [النحل: 68] (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى) [يونس: 87]، وقد يكون هذا الإيحاء يقظة أو مناماً، أو بصوت هاتف داخلي –أي في الإنسان-.

ثانياً: إرسال الرسول كما في حديث عائشة في الصحيحين عند أن سأل الحارث بن هشام رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي؟ فقال:

«أحياناً يأتيني مثل صلصة الجرس وهو أشده عليَّ، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول»، وهذا غير الوحي الأول، فهذا إيحاء الرسول، فهذا أحياناً يكون في الباطن مثل صلصلة الجرس، وفي الظاهر مثل تمثله له بصورة دحية وغيرها.

ثالثاً: التكليم من وراء حجاب، وذكر رحمه الله كلامه لموسى إلى أن قال رحمه الله –راداً على من زعم أن تكليم الله لموسى مثل الإلهاء والوحي: وقد دل كتاب الله على أن اسم الوحي والكلام في كتاب الله بينهما عموم وخصوص، فإذا كان أحدهما عاماً اندرج فيه الآخر كما اندرج الوحي في التكليم العام فيه هذه الآية، واندرج التكليم في الوحي العام حيث قال: (فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى) [طه : 13].

وأما التكليم الخاص، فلا يدخل فيه الوحي الخاص الخفي الذي يشترك فيه الأنبياء وغيرهم، كما أن الوحي المشترك الخاص لا يدخل فيه التكليم الخاص الكامل كما قال تعالى لزكريا: (آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) [مريم: 10] ثم قال: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ) [مريم: 11] فالإيحاء ليس بتكليم ، ولا يناقض الكلام اهـ.

فتلخص لنا من كلام شيخ الإسلام: أن الإيحاء ينقسم إلى عام وخاص:

وأن الكلام ينقسم إلى عام وخاص.

وأن التكليم اندرج في الوحي العام ولم يندرج في الوحي الخاص، فتكليمه الخاص لمن أراد من رسله أو ملائكته منه إليه وقد ثبت أنه كلم موسى بصوت سمعه منه اهـ.

كلام الله لخلقه في الآخرة:

تقدم تقسيم أنواع كلام الله لخلقه ولرسله في الدنيا؛ والآن نشرع في تقسيم كلام الله لخلقه في الآخرة، وهو على ثلاثة أقسام دل عليها الكتاب والسنة:

الأول: كلام الله لأهل الموقف عامة برهم وفاجرهم إلا ما استثناه الدليل:

وهذا التكليم يقع بغير واسطة كما قال الله تعالى: (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) [القصص: 65] (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيد) [فصلت: 47] وحديث أبي هريرة وغيره: «يقبض

الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض».

ويحرم بعض الخلق من سماع كلام الله بسبب بعض الذنوب والمعاصي، كما في قوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَـئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[البقرة:174].

وحديث: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب» أخرجه مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه وغيرهم.

الثاني: كلام الله لأهل الجنة منة منه وفضل:

كما في حديث أبي سعيد ا «أن الله يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون لبيك ربنا وسعديك، فيقول: هل رضيتم؟ قالوا: وما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدا من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك، قالوا: يا رب وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً» متفق عليه.

الثالث: تكليم الله لأهل النار توبيخاً وتقريعاً:

كما قال الله لهم: (اخْسَؤُوا فِيهَا وَلاَ تُكَلِّمُون) وكما في حديث: «يقول الله لأهون أهل النار عذاباً لو كانت لك الدنيا وما فيها أكنت مفتدياً بها..» الحديث في مسلم من حديث أنس.

افتراق الناس في مسألة الكلام:

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى في «شرح الطحاوية» (179): وقد افترق الناس في مسألة الكلام إلى تسعة أقوال:

الأول: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من معاني إما من العقل الفعال عن بعضهم أو من غيره، وهذا قول الصابئة والفلاسفة.

الثاني: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وذها قول المعتزلة.

الثالث: أنه معنى واحد قائماً بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب والأشعري وغيره.

الرابع: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث.

الخامس: أنه حروف وأصوات؛ لكن تكلم الله بها بعد إن لم يكن متكلماً،

وهذا قول الكرامية وغيرهم.

السادس: أن كلامه يرجع إلى ما يُحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب المعتبر ويميل إليه الرازي في كتابه المطالب العالية.

السابع: أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره، وهو قول الماتريدي.

الثامن: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي وأتباعه.

التاسع: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا قول أئمة الحديث والسلف اهـ.

العاشر: زاد ابن القيم رحمه الله كما في «مختصر الصواعق» (2/286) مذهب أهل الاتحاد القائلون بوحدة الوجود أن كل كلام في الوجود هو كلام الله نظمه ونثره، وحقه باطله سحره وكفره، والسب والشتم والهجر والفحش كما قال قائلهم:

وكل كلامٍ في الوجود سواء علينا نثره ونظامه
كلامه

وهذا مبنيٌ على مذهبهم الذي أصلوه، أن الله تعالى وتنزه عن قولهم عين الوجود اهـ.

الرد على الفلاسفة والصائبة في تعريف الكلام:

الناظر في تعريفهم للكلام يرى أنهم جعلوا كلام الله لا وجود له خارج نفس الرسول، وإنما هو ما يفيض على النفوس من المعاني أو هو ما يفيض من العقل الفعال أو غيره.

وربما قالوا: العقل الفعال هو جبريل وربما قالوا غيره.

ويقولون: كلام الله محدث في نفس النبي والكلام الذي سمعه موسى كان موجوداً في نفسه لم يسمع موسى كلاماً خارج عن نفسه.

وقد كفر شيخ الإسلام رحمه الله أصحاب هذا القول بقوله: "وهذا القول أبعد عن الإسلام ممن يقول القرآن مخلوق" «مجموع الفتاوى» (12/163).

وقول (12/42) وقد تنازعوا في كلام الله نزاعاً كثيراً، وأبعدهم عن الإسلام قول من يقول من المتفلسفة والصائبة –ثم ذكر بعض الأقوال السابقة-، وقول هؤلاء في الحقيقة:

تعطيل صفة الكلام لله رب العالمين على الحقيقة.

تكذيب المعلوم من دين الإسلام أن القرآن منزل على الحقيقة.

تكذيب المعلوم من دين الإسلام أن الذي كان ينزل القرآن هو جبريل عليه السلام، وليس هو العقل الفعال.

عدهم ألفاظ القرآن وحروفه من إنشاء النبي ص لأن العقل الفعال فاض عليه بالمعاني والألفاظ.

موافقتهم الجهمية في كونه مخلوقاً.

قاله صاحب «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» ص295-296).

الرد على المعتزلة والجهمية القائلين بخلق القرآن:

تقدم في باب افتراق الناس في مسألة الكلام: أن المعتزلة والجهمية يرون أن القرآن مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه.

وقد استدل المعتزلة على هذا القول ببعض الشبه التي سرعان ما تتهاوى أمام البراهين الدامغة من الكتاب والسنة والحج الساطعة من أئمة السنة.

الشبهة الأولى: القرآن شيء، وقد قال الله: (اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) [الزمر: 62] ولفظ كل في يفيد العموم، فالقرآن داخل في هذا العموم.

قال ابن أبي العز (ص183) وأما استدلالهم بقوله تعالى: (اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) [الزمر : 62] والقرآن شيء فيكون داخلاً في عموم (كل) فيكون مخلوقاً، فمن أعجب العجب وذلك أن أفعال العباد عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعاً لا يخلقها الله فأخرجوها من عموم (كل) وأدخلوا كلام الله في عمومها مع أنه صفة من صفاته به تكون الأشياء المخلوقة والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً للزم أن يكون مخلوقاً بأمر آخر والآخر بآخر... إلى أن قال رحمه الله: وعموم كل في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرآن، ألا ترى إلى قوله تعالى: (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لاَ يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ) [الأحقاف: 25] ومساكنهم شيء ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح، وذلك أن المراد بالتدمير كل شيء يقبل

التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير، وكذلك قوله سبحانه حكاية عن بلقيس: (وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ) [النمل: 23] المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم من قرآن الكلام.

والمراد بقوله: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) أي كل شيء مخلوق وكل موجود سوى الله، فهو مخلوق فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى وصفاته ليست غيره اهـ. والله سبحانه وتعالى قد وصف نفسه بأنه نفس قال تعالى عن عيسى: (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) [المائدة: 116]، وقال: (كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ) [آل عمران: 185] فهل يدخل الجهمي نفس الله تعالى في هذا العموم؟

الشبهة الثانية: قالوا القرآن مجعول، قال الله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) [الزخرف: 3] والجعل الخلق.

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى (ص186): وأما استدلالهم بقوله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)[الزخرف: 3]، فما أفسده من استدلال، فإن (جعل) إذا كان بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول واحد كقوله: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) [الأنعام: 1] وقوله: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [الأنبياء: 30] وقوله: (وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ) [الأنبياء: 31] وقوله: (وَجَعَلْنَا السَّمَاء سَقْفًا مَّحْفُوظًا) [الأنبياء: 32] وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق.

قال الله تعالى: (وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً) [النحل: 91] وقال سبحانه: (وَلاَ تَجْعَلُواْ اللّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ) [البقرة: 224] وقوله: (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِين) [الحجر: 91] وغيرها إلى قوله: (وَجَعَلُوا الْمَلآئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) [الزخرف: 19] اهـ.

فلو كان هنا جعل بمعنى خلق لكان من أفسد الفساد كيف يجوز أن يقال: "وقد خلقتم الله"، فنعوذ بالله من الضلال ومن اتباع الهوى.

الشبهة الثالثة: قالوا القرآن محدث والمحدث، مخلوق قال الله تعالى: (وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلاَّ كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِين) [الشعراء: 5].

والجواب: عن هذه الشبهة: اعلم أن محدث في اللغة هو كون الشيء بعد أن لم يكن، قال أبو عبيدة القاسم بن سلام، كما في خلق أفعال العباد

للبخاري رحمه الله (ص37)، "محدث" حدث عند النبي ص وأصحابه لما عَلَّم الله ما لم يكن يُعْلَم.

وقال ابن قتيبة في «الاختلاف في اللفظ»: المحدث ليس هو في مَوْضِع بمعنى مخلوق، فإن أنكروا ذلك فليقولوا في قوله تعالى: (لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) [الطلاق: 1] أنه يخلق كذلك قوله: (لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا) [طه: 113] أي يحدث لهم القرآن ذكراً، والمعنى يجدد عندهم ما لم يكن، وكذلك قوله: (مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ) أي ذكر حدث عندهم لم يكن قبل ذلك اهـ.

وقال شيخ الإسلام (12/522) فإن احتج بعضهم بهذه الآية (مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ) قال: هذه الآية حجة عليك فإنه لما قال: (مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ) علم أن الذكر منه محدث، ومنه ما ليس بمحدث.

ويُعلم: أن المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي، ولكنه الذي أنزل جديداً، فإن الله كان ينزل القرآن شيئاً بعد شيء، فالمنزل أولاً هو قديم بالنسبة إلى المنزل آخر" اهـ.

الشبهة الرابعة: قالوا جعل الله أمره مقدوراً والمقدور المخلوق، وأمره هو كلامه، قال الله تعالى: (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا) [الأحزاب: 38].

قال صاحب «العقيدة السلفية» (ص310): ولفظ الأمر إذا أضيف إلى الله تعالى يأتي على تفسيرين:

الأول: يراد به المصدر كقوله تعالى: (لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ) وهو غير مخلوق، وهذا يجمع على "أوامر".

والثاني: يراد به المفعول الذي هو المأمور المقدور كقوله تعالى: (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا)، فالأمر هنا هو المأمور، وهذا يجمع على "أمور"، وهو مخلوق، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله في احتجاجه على الجهمية، قال الله: (أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ) ففرق بين الخلق والأمر.

وقال أيضاً: وقد قال الله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ) وقال: (أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ) فأخبر بالخلق، ثم قال: والأمر، وأخبر أنه الأمر غير مخلوق، وبهذا الجواب أجاب سفيان بن عيينة شيخ الإمام أحمد رحمهما الله، فقال: ما يقول هذا الدويبة –يعني

المريسي بشر-؟ قالوا: يا أبا محمد يزعم أن القرآن مخلوق، فقال: كذب، قال الله: (أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ) فالخلق خلق الله تبارك وتعالى، والأمر القرآن" اهـ.

وقال شيخ الإسلام (8/412): ففي قوله: (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا) المراد به المأمور به المقدور، وهذا مخلوق، وأما في قوله: (ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ) فأمره كلامه إذا لم ينزل إلينا الأفعال التي أمرنا بها، وإنما أنزل القرآن، وهذا كقوله: (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) فهذا الأمر هو كلامه.

وقال رحمه الله قبل ذلك (8/412): ولفظ الأمر يراد به المصدر والمفعول، فالمفعول مخلوق مثل: (أَتَى أَمْرُ اللّهِ) وقال: (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا) فهنا المراد به المأمور به، ليس المراد به أمره الذي هو كلامه، ثم بين رحمه الله أن مصدر الأمر هو كلامه، وهو غير مخلوق اهـ.

ومما استدل بها هؤلاء الضُّلال على أن القرآن مخلوقاً قول الله تعالى: (نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ) قالوا: إن الكلام خلقه الله في الشجرة، فسمعه موسى منها.

وهذا القول بيّن فساده ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» ( ) فقال: استدلوا بالآية على أن الكلام خلقه الله في الشجرة، فسمعه موسى منها وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ) والنداء هو الكلام من بعد، فسمع موسى عليه السلام النداء من حافة الوادي، ثم قال: (فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ) كما تقول: سمعت كلام زيد من البيت يكون من البيت لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة لكانت الشجرة هي القائلة: "يا موسى إني أنا الله رب العالمين"، وهو قال: (إني أنا الله رب العالمين) غير ربّ العالمين، ولو كان هذا الكلام بدأ من غير الله لكان قول فرعون: (أنا ربكم الأعلى) صدقاً؛ إذ كلام الكلامين عندهم مخلوق، قد قاله غير الله، وقد فرقوا بين الكلامين على أصلهم الفاسد أن ذلك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا خلقه فرعون فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقاً غير الله اهـ.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: باب ما أنكرت الجهمية من أن الله

كلم موسى، فقلنا لهم: لم أنكرتم؟ قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كون شيئاً فعبر عن الله خلق صوتاً فأسمعه، فقلنا لهم: هل يجوز أن يكون لمكوَّن غير الله أن يقول: (يا موسى إني أنا ربك) أو يقول: (إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني)، فمن زعم أن ذلك غير الله فقد ادعى الربوبية، ولو كان كما زعم الجهمية أن الله كون شيئاً كان يقول ذلك المكوَّن يا موسى إن الله رب العالمين، ولا يجوز أن يقول: (إني أنا الله رب العالمين)" اهـ.

الشبهة الخامسة: قالوا فقد قال الله: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيم) وهذا يدل على أن الرسول أحدثه إما جبريل أو محمد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في جواب هذه الشبهة كما في «مجموع الفتاوى» (12/521): "قال: وإن احتج بقوله: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيم، ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِين) قيل: له فقد قال في الآية الأخرى: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيم، وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُون، وَلاَ بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُون)، فالرسول في هذه الآية محمد ص والرسول في الأخرى جبريل، فلو أريد به أن الرسول أحدث عبارته لتناقض الخبران، فعلم أنه أضافه إليه إضافة تبليغ لا إضافة إحداث، ولهذا قال: لقول رسول، ولم يقل ملك ولا نبي ولا شك أن الرسول بلغه كما قال: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ)، فكان النبي ص يعرض نفسه على الناس في الموسم، ويقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي»" اهـ.

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى (ص187): ذكر الرسول معرِّف أنه مبلِّغ عن مرسله؛ لأنه لم يقل إنه قول ملك أو قول نبي، فعلم أنه بلغه عمن أرسله به، لا أنه إنشاء من جهة نفسه، وأيضاً الرسول في إحدى الآيتين جبريل وفي الأخرى محمد، فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ؛ إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر.

وأيضاً فقوله: رسول أمين دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي أرسله بتبليغه، ولا ينقص منه، وأيضاً فإن الله قد كفر من جعله قول البشر، ومحمد ص بشر فمن جعله قول محمد بمعنى أنه أنشأه فقد كفر، ولا فرق بين أن يقول هو قول بشر أو جني أو ملك.

والكلام كلام من قاله مبتدأ لا من قاله مبلغاً، ومن سمع قائلاً يقول: قفا

نبك من ذكرى حبيب ومنزل، قال: هذا شعر امرئ القيس، ومن سمعه يقول: «إنما الأعمال بالنيات» قال هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم..) قال: هذا كلام الله، ولهذا لو سمع أحد من أحدٍ نظماً أو نثراً يقول له: هذا كلام من؟ هذا كلامك أم كلام غيرك؟

الشبهة السادسة: قالوا: إن الله سبحانه وتعالى سمى عيسى عليه السلام كلمته، فقال: "إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم" وقال: (يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) وعيسى مخلوق، فالكلمة مخلوقة.

ومعنى الآية: أن عيسى عليه السلام مخلوق خلقه الله بأمره حين قال له: (كن) كما قال تعالى: (قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ الله يَخْلُقُ مَا يَشَاء إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُون) و(إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُون).

والكلمة "كن" لا عين عيسى، والمكون هو عيسى عليه السلام، وبهذا جاب غير واحد من الأئمة اهـ أفاده صاحب كتاب «العقيدة السلفية».

وقال السلمان في «الكواشف الجلية عن معاني الواسطية» (ص380-381): وأما قوله: (وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه) فالمعنى أنه خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبريل عليه السلام إلى مريم، فنفخ فيها من الروح، فعيسى ناشئ عند الكلمة وليس هو نفس الكلمة، وقوله: (وروح منه) يعني أنه كائن منه تعالى، أي موجده وخالقه فهو روح من الأرواح التي خلقها الله كما قال: (وسخر لكم ما في السماوات والأرض جميعا منه) أي مخلوقة بأمره اهـ.

ومن شبه هؤلاء النوكا أنهم يقولون يلزم من إثبات كلام الله التشبيه والتجسيم، فيقال لهم: إذا قلنا إنه تعالى يتلكم كما يليق بجلاله انتفت شبهتهم، ألا تر أنه قال تعالى: (الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ) فنحن نؤمن أنها تتكلم ولا نعلم كيف تتكلم، وكذلك قوله تعالى: (وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا الله الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ) وكذلك تسبيح الحصى والطعام وسلام الحرج كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من لديه المعتمد على مقاطع الحروف، أفاده ابن أبي

العز رحمه الله (ص181).

ومن قولهم أيضاً قالوا: القرآن ترد عليه سمات الحدوث والخلق من وجوه عدة:

قال الله تعالى: (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ) فأخبر عن وقوع النسخ فيه.

هو حروف متعاقبة يسبق بعضها بعضاً.

لا يكون إلا بمشيئة واختيار، فيلزم منه أن تسبقه الحوادث ويتأخر عنها.

له ابتداء وانتهاء وأول وآخر.

هو متبعض متجزئ.

منزل والنزول لا يكون إلا بحركة وانتقال وتحول.

مكتوب في اللوح والمصاحف وما حد وحصر فهو مخلوق.

وهذه الصفات وما يشببها صفات للمخلوق المُحْدَث.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» (2/99)ك هذه المعاني جميعاً مبنية على أصلهم الذي ابتدعوه لإثبات خلق العالم، وقد الصانع وهو الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركة، فقالوا: لا يمكن معرفة الصانع إلا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام والاستدلال على حدوث الأجسام إنما هو بحدوث الأعراض القائمة بها الحركة والسكون، فهذا الأصل المبتدع هو الذي جرهم إلى القول بخلق القرآن ونفي الصفات والأفعال لله تعالى اهـ.

ولو أنهم استسلموا لله سبحانه وتعالى وامتثلوا قوله وصاروا على هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وطريقة السلف لما وقعوا في هذه الأصول الفاسدة، فنسأل الله السلامة.

ومن شبه المعتزلة أيضاً، قولهم: إن إضافة الكلام إلى الله إضافة تشريف، كبيت الله وناقة الله.

وقد تقدم الكلام حول الإضافة إلى الله سبحانه وتعالى، وأنها تنقسم إلى قسمين: إضافة أعيان، وإضافة صفات، وتقدم أن الأعيان التي تقوم بنفسها إضافتها إلى الله تكون إضافة تشريف أو خلق وملك وغير ذلك.

وإن كانت معاني لا تقوم بنفسها، فإضافتها إلى الله تعالى إضافة صفة إلى موصوف.

فمن ها يتبين أن إضافة الكلام إلى الله تعالى هو من النوع الثاني، أي إضافة الصفات ككلام الله، وعلم الله، وقدره الله وغيرها.

تقدم الرد على الجهمية والمعتزلة وبيان فساد اعتقادهم في مسألة الكلام، وأنه مخالف لما عليه أئمة الدين من الصحابة فما بعدهم إلى يومنا هذا، وليس لهم من دليل إلا الشبهات وسرعان ما تتهاوى إمام قول الله سبحانه وتعالى وقول رسوله، مع فهم السلف الصالح بعيداً عن علم الكلام والجدل.

ولتعلم: أن المعتزلة قد فرخوا وباضوا، ومن هذه الأفراخ الأشاعرة ومن وافقهم من ماتريدية وسالمية وكلابية، وإن اختلفوا في بعض الأمور والتعريفات؛ لكنهم لم يصفوا معتقدهم من شوائب البدع والضلال.

بطلان قول الإباضة في الإيمان

قال أبو عبيد : ذكر الأصناف الخمسة الذين ذكرنا صفاتهم في صدر كتابنا هذا من تكلم به في الإيمان هم : الجهمية ، والمعتزلة ، والإباضية ، والصفرية ، والفضلية . فقالت الجهمية : الإيمان معرفة الله بالقلب ، وإن لم يكن معها شهادة لسان ، ولا إقرار بنبوة ، ولا شيء من أداء الفرائض احتجوا في ذلك بإيمان الملائكة ، فقالوا : قد كانوا مؤمنين قبل أن يخلق الله الرسل وقالت المعتزلة : الإيمان بالقلب واللسان مع اجتناب الكبائر ، فمن قارف شيئا كبيرا زال عنه الإيمان ، ولم يلحق بالكفر ، فسمي : فاسقا ، ليس بمؤمن ولا كافر ، إلا أن أحكام الإيمان جارية عليه وقالت الإباضية : الإيمان جماع الطاعات ، فمن ترك شيئا كان كافر نعمة ، وليس بكافر شرك ، واحتجوا بالآية التي في إبراهيم بدلوا نعمة الله كفرا وقالت الصفرية مثل ذلك في الإيمان : أنه جميع الطاعات ، غير أنهم قالوا في المعاصي ، صغارها وكبارها : كفر وشرك ما فيه إلا المغفور منها خاصة وقالت الفضلية مثل ذلك في الإيمان ، أنه أيضا : جميع الطاعات ، إلا أنهم جعلوا المعاصي كلها ، ما غفر منها وما لم يغفر ، كفرا وشركا ، قالوا : لأن الله جل ثناؤه لو عذبهم عليها كان غير ظالم ، لقوله : لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى وهذه الأصناف الثلاثة من فرق الخوارج معا ، إلا أنهم اختلفوا في الإيمان ، وقد وافقت الشيعة فرقتين منهم ، ووافقت الرافضة المعتزلة ، ووافقت الزيدية الإباضية وكل هذه الأصناف يكسر قولهم ما وصفنا به : باب الخروج من الإيمان بالذنوب ، إلا الجهمية ، فإن الكاسر لقولهم قول أهل الملة ، وتكذيب القرآن إياهم حين قال : الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وقوله : وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ، فأخبر الله عنهم بالكفر ؛ إذ أنكروا بالألسنة ، وقد كانت قلوبهم بها عارفة ، ثم أخبر الله عز وجل عن إبليس أنه كان من الكافرين ، وهو عارف بالله بقلبه ولسانه أيضا ، في أشياء كثيرة يطول ذكرها كلها ، ترد قولهم أشد الرد ، وتبطله أقبح الإبطال. انتهى

إثبات عذاب القبر والرد على الإباضية

وقد اختلف الإباضيون فى إثبات عذاب القبر. فذهب قسم منهم إلى إنكاره موافقين بذلك سائر فرق الخوارج. وذهب قسم آخر إلى إثباته.

... ومعتقد السلف جميعاً هو القول بثبوت عذاب القبر ونعيمه، كما صحت بذلك النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، ومن أنكره فليس له دليل إلا مجرد الهوى ..... ينزل من كتابي عذاب القبر ونعيمه.

إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين والرد على الإباضية

بالنسبة للشفاعة: فإن الإباضيون يثبتونها ولكن لغير العصاة بل للمتقين، كما تقدم.

والشفاعة في أهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ثابتة بالسنة المتواترة بما لا يدع مجال للتشكيك في هذا الأمر حتى قال بعض من ينظم:

مما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتاً واحتسب
ورؤية شفاعة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

قال العلامة الوادعي رحمه الله في كتاب «الشفاعة» (14):

وإن مما دفعني على اختيار الكتابة في هذا الموضوع، أن هناك بعض مقامات الشّفاعة قد أنكرها بعض ذوي الأهواء، فمن ثمّ أدرج الشّفاعة أهل السّنة رحمهم الله في كتب العقيدة، فقلّ أن تجد مؤلفًا يؤلف في العقيدة إلا وقد عقد كتابًا أو فصلاً في كتابه للشّفاعة، بيانًا للحق، وقمعًا للباطل، ونصرةً للعقيدة الحقّة، فجزاهم الله عن الإسلام خيرًا.

وهؤلاء المنكرون لبعض مقامات الشّفاعة وهي الشّفاعة لأهل الكبائر، والشّفاعة في خروج الموحدين من النار، قد أخبر عنهم عمر رضي الله عنه، وهو المحدّث، فقد روى الإمام أحمد في "مسنده" (ج1 ص23) من طريق علي بن زيد([3]) عن يوسف بن مهران عن ابن عبّاس قال: خطب عمر رضي الله عنه -وفي الخطبة-: «وإنّه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرّجم وبالدّجال وبالشّفاعة وبعذاب القبر، وبقوم يخرجون من النّار بعد ما امتحشوا».

ولمّا كان من أعظم شبههم الباطلة أن أحاديث الشّفاعة أخبار آحاد، وأنه لا يؤخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة جمعت ما استطعت الوقوف عليه حتى تبطل شبهتهم، ويعلموا أن أحاديث الشّفاعة متواترة عن رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، على أنّي أعلم أن شبهة كون أخبار الآحاد لا يؤخذ بها في العقيدة دسيسة من قبل أعداء السّنة حتى يبطلوا سنّة رسول

---

[3]() قال الشيخ رحمه الله: هو ابن جدعان مختلف فيه, وهو إلى الضعف أقرب.

الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، وقد أحسن الردّ عليهم الإمام الشافعي رحمه الله في «الرّسالة»، والإمام البخاري في «صحيحه»، وعقد كتابًا في صحيحه أسماه: (كتاب أخبار الآحاد)، وممن تولى الردّ عليهم ابن حزم في «الأحكام»، وابن القيم في «الصواعق المرسلة». اهـ

ثم ما جاء في القرآن بنفي الشفاعة المراد به الشفاعة التي تطلب من غير الله عزوجل, كما قال الله تعالى: (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا) [الزمر: 44], والشفاعة المثبتة لا تقبل إلا بشروط: 1) قدرة الشافع على الشفاعة, كما قال تعالى: (وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [الزخرف : 86] في آيات غير هذه.

2- إسلام المشفوع له قال تعالى: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) [غافر : 18] والمراد بالظالمين هنا الكافرين.

3- الإذن للشافع كما قال تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) [البقرة : 255].

4- الرضا عن المشفوع له قال تعالى: (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ الله لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى) [النجم : 26]، وقال تعالى: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى) [الأنبياء : 28] انتهى بتصرف من كتاب الشفاعة للإمام الوادعي (23-25).

والشفاعة أنواع منها المتفق عليها بين أهل الملة وهي الشفاعة العظمي المقام المحمود قال الله عز وجل: (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) [الإسراء: 79].

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري ومسلم قال: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بِلَحْمٍ فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ يَجْمَعُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُمْ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمْ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنْ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ، أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: ائْتُوا آدَمَ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ الله بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا

تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الْأَرْضِ وَسَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُورًا اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ لَهُمْ: إِبْرَاهِيمُ إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَى فَيَأْتُونَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ، وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ لَهُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، وَكَلِمَةٌ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْتُونِّي فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَغَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي فَيُقَالُ: أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرٍ،

أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى».

وأخرج من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: اشْفَعْ لِذُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام، فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيُؤْتَى مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ فَيُؤْتَى عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُوتَى فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدَ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآنَ يُلْهِمُنِيهِ الله، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَقُولُ أُمَّتِي أُمَّتِي فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْ النَّارِ فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ».

وفي الحديث زيادة على إثبات الشفاعة العظمى الشفاعة في خروج الموحدين من النار.

وبوب الشيخ مقبل رحمه الله في كتاب الشفاعة (الشفاعة لأهل الكبائر) ثم ساق حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري رحمه الله في كتاب العلم ولفظه: قال: قيل: يا رسول الله، من أسعد النّاس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «لقد ظننت يا أبا هريرة، ألاّ يسألني عن هذا الحديث أحد أوّل منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد النّاس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلاّ الله خالصًا من قلبه أو نفسه».

قال الوادعي رحمه الله: هذا الحديث وأمثاله من الأحاديث التي ليس فيها التصريح بالشّفاعة لأهل الكبائر، فمن قال لا إله إلا الله يشمل أهل الكبائر وغيرهم ممن لا يشرك بالله شيئاً. انتهى

وقد جاءت أحاديث صريحة صحيحة بما لا مطعن فيها بحال وقد تلقاها أئمة الشأن تلقياً واضحاً جلياً لا شك فيه ولا إشكال.

فأخرج ابن ماجه عن أبي موسى الأشعري قال: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّفَاعَةِ، وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ لِأَنَّهَا أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَتُرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِينَ لَا وَلَكِنَّهَا لِلْمُذْنِبِينَ الْخَطَّائِينَ الْمُتَلَوِّثِينَ» وأخرجه أحمد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وأخرجه الطبراني.

وعند أحمد (4/404) عن أبي موسى رضي الله عنه بزيادة.

وخرج العلامة الوادعي في الكتاب الآنف الذكر هذا الحديث عن جمع من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي هؤلاء المتهوكون الحيارى الذين نبذوا الكتاب والسنة وراء ظهورهم، وبسبب إعراضهم عما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين والتماسهم معرفة الدين ممن لم يعرف الدين ولا عرف ربه ولا دينه ولا نبيه.

وفي الباب من الأحاديث ما أخرجه البزار كما في «الكشف» (1/107): عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة» وهو مخرج في كتاب الشفاعة رقم (53).

وأخرج أحمد (4/416) عن أبي موسى وفيه: «أعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني أخبئت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئاً».

قال الوادعي رحمه الله: الحديث على شرط الشيخين.

ومن الأدلة الدامغة لهؤلاء المخالفين ما أخرجه الترمذي وغيره عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، والحديث حكم في المسألة ثم هو محتج به عند أهل الحديث وله طرق كثيرة مخرجة في الكتب والمعاجم والمسانيد نقل

كثيراً منها الإمام الوادعي رحمه الله في كتابه «الشفاعة» تحت حديث رقم (56) فراجعه للفائدة.

وقد قلب المبتدعة هذا الحديث, وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» وهذا لو وُجد بإسناد صحيح لكان باطل لمخالفته الأصول المجمع عليها عن السلف فكيف والحديث لا أصل له, بل هو موضوع ومقلوب.

قال الشيخ مقبل رحمه الله في كتاب «الشفاعة» (119): وأما حديث: «ليستْ شفاعتي لأهل الكبائرمن أمّتي» الذي في «العقد الثمين»، ويلقن به أبناء الشيعة العقيدة المعتزلية، فهو حديث موضوع باطل، وفي «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» (ص122): أنه من أكاذيب المعتزلة. اهـ

إثبات الميزان والرد على الإباضية

وأما الميزان الذى جاءت به النصوص وثبت أن له كفتين حسيتين مشاهدتين توزن فيه أعمال العباد كما يوزن العامل نفسه؛ فإن الإباضية تنكر هذا الوصف، ويثبتون وزن الله للنيات والأعمال بمعنى تمييزه بين الحسن منها والسيئ، وأن الله يفصل بين الناس فى أمورهم، ويقفون عند هذا الحد غير مثبتين ما جاءت به النصوص من وجود الميزان في يوم القيامة وعلى الصفات التي جاءت في السنة النبوية، وقد تقدم نقل مذهبهم في أول الرسالة.

قال ابن كثير رحمه الله في «النهاية» بعد نقل كلام القرطبي:

إن من لا حساب عليه ولا عذاب لا توزن أعماله وكذلك المجرمون الذين يعرفون بسيماهم، وفي هذا نظر والله أعلم.

وقد توزن أعمال السعداء وإن كانت راجحة لإظهار شرفهم وفضلهم على رؤوس الأشهاد والتنويه بسعادتهم ونجاتهم وإن كانوا لا حساب عليهم.

وأما الكفار فتوزن أعمالهم وإن لم يكن لهم حسنات تنفعهم يقابل بها كفرهم، فتوزن لإظهار شقائهم وتوبيخهم وفضيحتهم على رؤوس

الأشهاد. اهـ

هذا هو الصحيح، وأما قول الله عز وجل: (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا) [الكهف : 105] وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَءُوا: (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا) [الكهف: 105] عن أبي هريرة رضي الله عنه «الصحيحين» فليس فيه أنهم لا يوزنون ولكن فيه أن لا وزن لهم ولا قيمة لوزنهم وتوزن أعمالهم لإظهار عدل الله عز وجل.

فائدة:

قال ابن كثير رحمه الله أيضاً: قال القرطبي وغيره: من ثقلت حسناته على سيئاته ولو بصوابه «أي بضة القمل» دخل الجنة، ومن كانت سيئاته أثقل ولو بصوابه دخل النار إلا أن يعفو الله عنه ومن استوت حسناته وسيئاته فهو من أهل الأعراف ورؤى مثل ذلك عن ابن مسعود.

قلت: ابن كثير يشهد له قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً) (النساء:40).

لكن ما الحكم فيمن ثقلت حسناته على سيئاته بحسنة أو بحسنات؟ هل يدخل الجنة فيرتفع في درجاته بجميع حسناته وتكون قد احبطت السيئات التي وازنتها وقابلتها؟

أو يرتفع بما بقي له من الحسنات الراجحة على السيئات وتكون السيئات قد اسقطت ما وازنتها من الحسنات؟ وكذلك إذا رجحت سيئاته على حسناته هل يعذب في النار بجميع سيئاته أو بما رجح من سيئاته ا.هـ

فائدة:

نقل ابن كثير في «النهاية» عن القرطبي قوله: وقد روى عن مجاهد والضحاك والأعمش أن الميزان هنا بمعنى العدل والقضاء، وذكر الوزن والميزان ضرب مثل كما يقال هذا الكلام في وزن هذا قلت: أي ابن كثير لعل هؤلاء إنما فسروا هذا عند قوله تعالى: (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا

الْمِيزَانَ) (الرحمن:7-9).

فهنا المراد بالميزان أن الله تعالى وضع العدل بين عباده وأمر عباده أن يتعاملوا به فيما بينهم، فأما الميزان الموضوع يوم القيامة فقد تواترت بذكره الأحاديث كما رأيت وهو ظاهر القرآن العظيم (فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ) (الأعراف: من الآية8) (وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ) (الأعراف: من الآية9) وهذا إنما يكون لشيء محسوس.

- قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بَخٍ, بَخٍ خَمْسٌ مَا أَثْقَلَهُنَّ فِي الْمِيزَانِ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله, وَالله أَكْبَرُ, وَسُبْحَانَ اللَّهِ, وَالْحَمْدُ لِلَّهِ, وَالْوَلَدُ الصَّالِحُ يُتَوَفَّى؛ فَيَحْتَسِبُهُ وَالِدَاهُ» أخرجه أحمد عن أبي سلمى مولى النبي صلى الله عليه وسلم, والحديث في «الصحيح المسند» للعلامة الوادعي رحمه الله.

- وقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ, ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ, حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ, سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- عن ابن مسعود رضي الله عنه وكان يجتني سواكا من الأراك, وكان دقيق الساقين؛ فجعلت الريح تكفؤه فضحك القوم منه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «مم تضحكون؟» قالوا: يا نبي الله من دقة ساقيه, فقال: «والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد» أخرجه أحمد في «مسنده» والحديث في «الصحيح المسند» للعلامة الوادعي رحمه الله.

- وفي حديث البطاقة عند الترمذي عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ, فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ, ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟؛ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ, فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ, فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ, فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً؛ فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله, وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ, فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ, فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ, فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ, قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ, وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ؛ فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ, وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ؛ فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ» والحديث في «الصحيح المسند» للعلامة الوادعي رحمه الله.

إثبات الصراط والرد على الإباضية

وكما أنكر الإباضية الميزان أنكروا كذلك الصراط، وقالوا: إنه ليس بجسر على ظهر جهنم وذهب بعضهم -وهم قلة- إلى إثبات الصراط بأنه جسر ممدود على متن جهنم. انظر «غاية المراد» (ص 9).

والسلف على اعتقاد أن الصراط جسر على متن جهنم، وأن العباد يمرون عليه سرعة وبطئاً حسب أعمالهم, ومنهم من تخطفه كلاليب النار فيهوى فيها.

والإيمان بالصراط من أمور العقيدة التي يجب الإيمان بها، قال الطحاوي رحمه الله: ونؤمن بالبعث، والصراط والميزان.

وقد وردت أدلة كثيرة في صفة الصراط منها:

ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث أبي سعيد الخدري وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دحضة مزلة عليه كلاليب وخطاطيف وحسك مثل شوك السعدان ... الحديث».

وجاء في وصفه أيضاً في حديث أبي هريرة عند مسلم «وفي حافتي الصراط كلاليب ...» ومعنى مدحضة أي مزلقة، ومعنى مزلة من زوال الأقدام وسقوطها.

وله جنبتان كما في حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يحمل الناس على الصراط يوم القيامة فتتقادع بهم جنبتا الصراط تقادع الفراش في النار» أخرجه بن أبي عاصم (2/403).

ومعنى تقادع أي تسقطهم فيها بعضهم فوق بعض ا.هـ قاله ابن الأثير في «النهاية».

وأما مرور الناس عليه فقد بينه حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وحُذَيْفَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَجْمَعُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزْلَفَ لَهُمْ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنْ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ، لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ اذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ قَالَ: فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ اعْمِدُوا إِلَى

مُوسَى صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الَّذِي كَلَّمَهُ الله تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى كَلِمَةِ اللهِ وَرُوحِهِ، فَيَقُولُ: عِيسَى صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنَبَتَيْ الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ، قَالَ: قُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَيُّ شَيْءٍ كَمَرِّ الْبَرْقِ، قَالَ: أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ، ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ، وَشَدِّ الرِّجَالِ تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا قَالَ: وَفِي حَافَتَيْ الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا».

ويعطى الناس أنوار يمرون بها ويستعينون بها في الرؤية على قدر أعمالهم فينطفى نور المنافق ويبقى نور المؤمن كما في حديث جابر عند مسلم.

وتكون الأمانة والرحم على جنبتي الصراط يدل على ذلك حديث أبي هريرة وحديث حذيفة عند الإمام مسلم «وترسل الأمانة والرحم جنبتي الصراط».

وأول من يجيز على جسر جهنم هو النبي ✕ وأمته كما في حديث أبي هريرة السابق «فأكون أنا وأمتي أول من يجيز».

والأنبياء يقفون على الصراط يدعون ويقولون: «اللهم سلم سلم» كما في حديث أبي هريرة السابق.

وكما في حديث أبي سعيد عند ابن أبي عاصم (634) مرفوعاً «والأنبياء بجنبتي الصراط وأكثر قولهم: اللهم سلم سلم».

وأما حال الناس على الصراط فقد تقدم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة «وأن الناس على ثلاثة أقسام ناجٍ بلا خدوش ناج مخدوش وهالك من أوله وهذا كله على قدر أعمالهم».

فإذا خلص الناجون منه فرحوا كثيراً كما في حديث ابن مسعود «فإذا خلصوا قالوا الحمد لله الذي نجانا منك بعد أن أرانا لقد أعطانا الله ما لم

يعطِ أحد».

ثم بعد الصراط يخلص الناس إلى القنطرة الذي دل عليها حديث أبي سعيد عند البخاري رحمه الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخلص المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار ... الحديث».

والقنطرة هي تممة الصراط وطرفه الذي يلي الجنة كما رجح ذلك الحافظ في "الفتح" من كتاب المظالم.

وقد قال الله عز وجل مخبراً عن مرور المؤمنين من على متن جهنم: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيًّا * ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا) (مريم:71-72) قال الحافظ في «الفتح» (3/124):

فذكر أن هناك من قال إن الورود هو الدخول ومن قال إن المرور هو الدخول عليها قال: فهذان القولان أصح ما ورد في ذلك ولا تنافي بينهما لأن من عبر بالدخول تجوز عن المرور ووجهه أن المار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها ... ا.هـ

وقال ابن أبي العز رحمه الله في «شرح الطحاوية» (471):

واختلف الناس في الورود ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط (ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا) .

وفي «الصحيح» -أي: مسلم-؛ أنه ✕ قال: «والذي نفسي بيده لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة قالت: حفصة أليس الله يقول: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) فقال: ألم تسمعيه قال: (ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا).

أشار ✕ أن ورود النار لا يستلزم دخولها وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله بل تستلزم انعقاد سببه فمن طلبه عدوه يهلكوه ولم يتمكنوا منه يقال نجاه الله.

قال ابن أبي العز رحمه الله في «شرح الطحاوية» (469): «والصراط» أي: ونؤمن بالصراط وهو جسر على جهنم إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط كما قالت عائشة رضي الله عنها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أين يكون الناس

يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات قال: «هم في الظلمة دون الجسر».

أقول جاء أيضاً من حديث ثوبان عند مسلم، وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين ويتخلفون عنهم ويسبقهم المؤمنون ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم.

وروى البيهقي بسنده عن مسروق عن عبد الله قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة ... الحديث بطوله» أخرجه الحاكم (2/376) (4/590-592).

عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « يجمع الله الناس يوم القيامة فينادي مناد : يا أيها الناس ألم ترضوا من ربكم الذي خلقكم وصوركم ورزقكم أن يوالي كل إنسان ما كان يعبد في الدنيا ويتولى ، أليس ذلك عدل من ربكم ؟ قالوا : بلى ، قال : فينطلق كل إنسان منكم إلى ما كان يتولى في الدنيا ويمثل لهم ما كانوا يعبدون في الدنيا ، وقال : يمثل لمن كان يعبد عيسى شيطان عيسى ، ويمثل لمن كان يعبد عزيرا شيطان عزير ، حتى يمثل لهم الشجر والعود والحجر ، ويبقى أهل الإسلام جثوما فيقول لهم : ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس ؟ فيقولون : إن لنا ربا ما رأيناه بعد ، قال : فيقول : فبم تعرفون ربكم إن رأيتموه ؟ قالوا : بيننا وبينه علامة إن رأيناه عرفناه ، قال : وما هي ؟ قالوا : الساق ، فيكشف عن ساق ، قال : فيحني كل من كان لظهر طبق ساجدا ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر يريدون السجود فلا يستطيعون ، قال : ثم يؤمرون فيرفعون رءوسهم فيعطون نورهم على قدر أعمالهم، فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه ، ومنهم من يعطى نوره دون ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه ، ومنهم من يعطى دون ذلك حتى يكون آخر ذلك يعطى نوره على إبهام قدمه يضيء مرة ويطفئ مرة فإذا أضاء قدم قدمه ، وإذا طفئ قام، فيمرون على الصراط، والصراط كحد السيف دحض مزلة، قال : فيقال انجوا على قدر نوركم فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب ، ومنهم من يمر كالطرف ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كشد الرحل ويرمل رملا فيمرون على قدر أعمالهم ، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه يجر يدا ويعلق

يدا ويجر رجلا ويعلق رجلا فتصيب جوانبه النار، قال : فيخلصون».

الرد على الإباضية في مسألة الخروج على الحاكم المسلم

يقول الله عزوجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) [النساء: 59], وقد بينت السنة أن هذه الطاعة تكون في المعروف, كما في حديث علي رضي الله عنه عند الشيخين, حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما الطاعة في المعروف».

وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحاب البيعة في طاعة أولياء أمورهم في غير ما حديث, منها حديث جرير رضي الله عنه المتفق عليه: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة, وإيتاء الزكاة, والنصح لكل مسلم», وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما في «الصحيحين» وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة مهما كان هذا الحاكم ما دام مسلمًا؛ ففي حديث أبي ذر عند مسلم: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أسمع وأطيع, وإن كان عبدًا مجدع الأطراف», وجاء عن أم محصن عند مسلم, وجاء عن غيرهما.

وفي «الصحيح» من حديث ابن عباس رضي الله عنه, قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره؛ إلا أن يؤمر بمعصية؛ فإن أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

وقد شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر الخروج على الحكام المسلمين وإن كانوا ظلمة؛ ففي مسلم عن عرفجة رضي الله عنه, قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أتاكم وأمركم جميعًا على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم, ويفرق جماعتكم فاقتلوه».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما كائنًا من كان» أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه.

وفي حديث عبادة في «الصحيحين» قال: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة، في العُسر واليُسر، والمنْشَط، والمكْرَه وعلى أثَرَةٍ علينا، وعلى ألا نُنازع الأمر أهْلَهُ، وعلى أن نقول بالحق أينما

كُنّا لا نخافُ في الله لَوْمَةَ لائم, ولا نُنازع الأمرَ أهله, إلا أن تَرَوْا كُفرًا بَواحًا ، عندكم فيه من الله برهان».

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «أدوا الحق الذي عليكم, وسلوا الله الذي لكم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم» متفق عليه.

وما ابتدع رجل بدعة؛ إلا ورأى السيف, والخروج على حكام المسلمين, وكما تقدم لك بيان المسالك عن الإباضية يظهر لك جليًا غير خفي, سرعتهم في هذا الباب سواء, وقع الإمام في الكبائر أم الصغائر, وكيف يجعلون لبعضهم بيعة سرية في زمن ما يسمونه «بالكتمان», وكيف يخالفون منهج السلف في ما يسمونه بالشراء, وكذا الظهور فلا غرو, ولا شك, ولا ريب, كون الإباضية من الخوارج إن قالوا غير ذلك؛ فتنبه, ولا تغتر بالظواهر المنمقة, فقد قال الله عزوجل عن المنافقين: (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ) [المنافقون: 4].

قال الطحاوي رحمه الله في «عقيدته»: (وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ على أَئِمَّتِنَا وَوُلَاة أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَة الله عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَة، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَة، وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاة).

قال ابن أبي العز في «شرحه للطحاوية» (379-382): قَالَ تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) وفي «الصَّحِيحِ» عَنِ النبي صلى الله عليه وَسَلَّمَ، أنه قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى الله، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عصى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي».

وَعَنْ أبي ذَرٍّ رضي الله عنه. قَالَ: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ». وَعِنْدَ البخاري: «وَلَوْ لِحَبَشِي كَأَنَّ رَأْسَه زَبِيبَة».

وَفي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا: «على الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَة فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِه، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَة، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَة فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَة».

وَعَنْ حُذَيْفَة بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُه عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَة أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّة وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا الله بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا

الْخَيْرِ شَرّ ؟ قَالَ:"نَعَمْ"، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالَ:"نَعَمْ، وفيه دَخَنٌ"، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُه ؟ قَالَ:"قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ"، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ؟ قَالَ:"نَعَمْ، دُعَاة على أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوه فِيهَا"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، صِفْهُمْ لَنَا ؟ قَالَ:"نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، يَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، فَمَا تَرَى إِذَا أَدْرَكَنِي ذَلِكَ ؟ قَالَ:"تَلْزَمُ جَمَاعَة الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ"، فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَة وَلَا إِمَامٌ ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ على أَصْلِ شَجَرَة، حتى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ على ذَلِكَ».

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ: «مَنْ رأى مِنْ أَمِيره شَيْئًا يَكْرَهُه فَلْيَصْبِرْ، فإنه مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَة شِبْرًا فَمَاتَ، فَمِيتَته جَاهِلِيَّة». وفي رِوَايَة: «فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَة الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِه».

وَعَنْ أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِي رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ: «إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخرَ مِنْهُمَا».

وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ، قَالَ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ عِنْدَ ذَلِكَ ؟ قَالَ:"لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصلاة، أَلَا مَنْ وَلِي عليه وَالٍ، فَرَآه يأتي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَة الله، فَلْيَكْرَه مَا يأتي مِنْ مَعْصِيَة الله، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَة».

فَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ والسنة على وُجُوبِ طَاعَة أُولِي الْأَمْرِ، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَة، فَتَأَمَّلْ قوله تعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) كَيْفَ قَالَ:(وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)، وَلَمْ يَقُلْ: وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ؟؛ لِأَنَّ أُولِي الْأَمْرِ لَا يُفْرَدُونَ بِالطَّاعَة، بَلْ يُطَاعُونَ فِيمَا هُوَ طَاعَة لله ورسوله. وَأَعَادَ الْفِعْلَ مَعَ الرَّسُولِ للدلالة على أن مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ؛ فَقَدْ أَطَاعَ الله، فَإِنَّ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم لَا يَأْمُرُ بِغَيْرِ طَاعَة الله، بَلْ هُوَ مَعْصُومٌ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا وَلِي الْأَمْرِ فَقَدْ يَأْمُرُ بِغَيْرِ طَاعَة الله، فَلَا يُطَاعُ إِلَّا فِيمَا هُوَ طَاعَة لله ورسوله.

وَأَمَّا لُزُومُ طَاعَتِهِمْ وَإِنْ جَارُوا، فلأنه يَتَرَتَّبُ على الْخُرُوجِ مِنْ طَاعَتِهِمْ

مِنَ الْمَفَاسِدِ أَضْعَافُ مَا يَحْصُلُ مِنْ جَوْرِهِمْ، بَلْ فِي الصَّبْرِ على جَوْرِهِمْ تَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ وَمُضَاعَفَةُ الْأُجُورِ، فَإِنَّ الله تعالى مَا سَلَّطَهُمْ عَلَيْنَا إِلَّا لِفَسَادِ أَعْمَالِنَا، وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَعَلَيْنَا الِاجْتِهَادُ بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَإِصْلَاحِ الْعَمَلِ. قَالَ تعالى: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ) وَقَالَ تعالى: (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ), وَقَالَ تعالى: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ), (وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)؛ فَإِذَا أَرَادَ الرَّعِيَّةُ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ ظُلْمِ الْأَمِيرِ الظَّالِمِ. فَلْيَتْرُكُوا الظُّلْمَ. اهـ

إثبات الحوض والرد على الإباضية

قال الله عزوجل: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) [الكوثر: 1], والكوثر قد فسره النبي صلى الله عليه وسلم كما في مسلم قال: «نهرٌ وعدنيه الله عزوجل, وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة».

الحوض ثابت في الكتاب والسنة؛ فقد بوب الإمام النووي رحمه الله على «صحيح الإمام مسلم»: [باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته] ذكر مسلم رحمه الله تحت هذا الباب هذه الأحاديث وكثير منها مذكورة في كتاب الرقاق من «صحيح البخاري» (باب في الحوض) من حديث رقم (6575) إلى (6593):

- عن جُنْدَب يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ».

- عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ مَنْ وَرَدَ شَرِبَ, وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا, وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي, ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ».

وعن عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ, وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ, وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنْ الْوَرِقِ, وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنْ الْمِسْكِ, وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ, فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا».

وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّاسَ يَذْكُرُونَ الْحَوْضَ وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, فَلَمَّا كَانَ يَوْمًا مِنْ ذَلِكَ وَالْجَارِيَةُ تَمْشُطُنِي, فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ»؛ فَقُلْتُ لِلْجَارِيَةِ: اسْتَأْخِرِي عَنِّي, قَالَتْ: إِنَّمَا دَعَا الرِّجَالَ وَلَمْ يَدْعُ النِّسَاءَ, فَقُلْتُ: إِنِّي مِنَ النَّاسِ, فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ عَلَى الْحَوْضِ؛ فَإِيَّايَ لَا يَأْتِيَنَّ أَحَدُكُمْ فَيُذَبُّ عَنِّي كَمَا يُذَبُّ الْبَعِيرُ الضَّالُّ, فَأَقُولُ: فِيمَ هَذَا؟ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ, فَأَقُولُ: سُحْقًا».

وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ, ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ, فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ, وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ, وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ, وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ, وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي, وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَنَافَسُوا فِيهَا».

وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ, ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ كَالْمُوَدِّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ, فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ, وَإِنَّ عَرْضَهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةِ, إِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي, وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا وَتَقْتَتِلُوا؛ فَتَهْلِكُوا كَمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

قَالَ عُقْبَةُ: فَكَانَتْ آخِرَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ.

وعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَمَامَكُمْ حَوْضًا مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْهِ كَمَا بَيْنَ جَرْبَاءَ وَأَذْرُحَ».

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَمَامَكُمْ حَوْضًا كَمَا بَيْنَ جَرْبَاءَ وَأَذْرُحَ فِيهِ أَبَارِيقُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ, مَنْ وَرَدَهُ فَشَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا».

وعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا آنِيَةُ الْحَوْضِ؟ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ, لَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا؛ أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ آنِيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ, يَشْخَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ, مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ, مَا بَيْنَ

عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ, مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ اللَّبَنِ, وَأَحْلَى مِنْ الْعَسَلِ».

وعَنْ ثَوْبَانَ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي أَذُودُ النَّاسَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ, أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّى يَرْفَضَّ عَلَيْهِمْ»؛ فَسُئِلَ عَنْ عَرْضِهِ؟, فَقَالَ: «مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَّانَ» وَسُئِلَ عَنْ شَرَابِهِ؟, فَقَالَ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنْ الْعَسَلِ, يَغُتُّ فِيهِ مِيزَابَانِ يَمُدَّانِهِ مِنْ الْجَنَّةِ, أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ, وَالْآخَرُ مِنْ وَرِقٍ».

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَذُودَنَّ عَنْ حَوْضِي رِجَالًا كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنْ الْإِبِلِ».

وعن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَدْرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنْ الْيَمَنِ, وَإِنَّ فِيهِ مِنْ الْأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ».

وعن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَاحَبَنِي, حَتَّى إِذَا رَأَيْتُهُمْ وَرُفِعُوا إِلَيَّ, اخْتُلِجُوا دُونِي, فَلَأَقُولَنَّ: أَيْ رَبِّ أُصَيْحَابِي أُصَيْحَابِي, فَلَيُقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ».

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ».

ولي بحمد الله مؤلف في «أحاديث الحوض» يسر الله إتمامه بالنظر فيه يتبين لك أن أحاديث الحوض متواترة, وقد أفردت أحاديث الحوض من «مسند بقي بن مخلد», وهو مطبوع.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (11/569): قال عياض: أخرج مسلم أحاديث الحوض عن ابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وعبد الله بن عمرو وعائشة وأم سلمة وعقبة بن عامر وابن مسعود وحذيفة وحارثة بن وهب والمستورد وأبي ذر وثوبان وأنس وجابر بن سمرة، قال: ورواه غير مسلم عن أبي بكر الصديق وزيد بن أرقم وأبي أمامة وأسماء بنت أبي بكر وخولة بنت قيس وعبد الله بن زيد وسويد بن جبلة وعبد الله الصنابحي والبراء بن عازب, وقال النووي بعد حكاية كلامه مستدركًا عليه: رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه غيرهما من رواية عمر وعائذ بن عمرو وآخرين، وجمع ذلك كله البيهقي

في البعث بأسانيده وطرقه المتكاثرة, قلت: أخرجه البخاري في هذا الباب عن الصحابة الذين نسب عياض لمسلم تخريجه عنهم إلا أم سلمة وثوبان وجابر بن سمرة وأبا ذر، وأخرجه أيضًا عن عبد الله بن زيد وأسماء بنت أبي بكر وأخرجه مسلم عنهما أيضًا وأغفلهما عياض، وأخرجاه أيضا عن أسيد بن حضير، وأغفل عياض أيضًا نسبة الأحاديث، وحديث أبي بكر عند أحمد وأبي عوانة وغيرهما، وحديث زيد بن أرقم عند البيهقي وغيره، وحديث خولة بنت قيس عند الطبراني، وحديث أبي أمامة عند ابن حبان وغيره، وأما حديث سويد بن جبلة؛ فأخرجه أبو زرعة الدمشقي في مسند الشاميين وكذا ذكر ابن منده في الصحابة وجزم ابن أبي حاتم بأن حديثه مرسل، وأما حديث عبد الله الصنابحي فغلط عياض في اسمه وإنما هو الصنابح بن الأعسر وحديثه عند أحمد وابن ماجه بسند صحيح ولفظه: «إني فرطكم على الحوض، وإني مكاثر بكم» الحديث؛ فإن كان كما ظننت وكان ضبط اسم الصحابي, وأنه عبد الله فتزيد العدة واحدًا لكن ما عرفت من خرجه من حديث عبد الله الصنابحي وهو صحابي آخر غير عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي التابعي المشهور وقول النووي إن البيهقي استوعب طرقه يوهم أنه أخرج زيادة على الأسماء التي ذكرها حيث قال وآخرين ، وليس كذلك فإنه لم يخرج حديث أبي بكر الصديق ولا سويد ولا الصنابحي ولا خولة ولا البراء ، وإنما ذكره عن عمر وعن عائذ بن عمرو وعن أبي برزة ولم أر عنده زيادة إلا من مرسل يزيد بن رومان في نزول قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) [الكوثر: 1] وقد جاء فيه عمن لم يذكروه جميعا من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة الكوثر ، ومن حديث كعب بن عجرة عند الترمذي والنسائي وصححه الحاكم ، ومن حديث جابر بن عبد الله عند أحمد والبزار بسند صحيح وعن بريدة عند أبي يعلى ، ومن حديث أخي زيد بن أرقم ويقال إن اسمه ثابت عند أحمد ، ومن حديث أبي الدرداء عند ابن أبي عاصم في السنة وعند البيهقي في الدلائل ، ومن حديث أبي بن كعب وأسامة بن زيد وحذيفة بن أسيد وحمزة بن عبد المطلب ولقيط بن عامر وزيد بن ثابت والحسن بن علي وحديثه عند أبي يعلى أيضا وأبي بكرة وخولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم ، ومن حديث العرباض بن سارية عند ابن حبان

في صحيحه ، وعن أبي مسعود البدري وسلمان الفارسي وسمرة بن جندب وعقبة ابن عبد وزيد بن أوفى وكلها في الطبراني ، ومن حديث خباب بن الأرت عند الحاكم ، ومن حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي الدنيا ومن حديث ميمونة أم المؤمنين في الأوسط للطبراني ولفظه: «يرد علي الحوض أطولكن يدًا» الحديث، ومن حديث سعد بن أبي وقاص عند أحمد بن منيع في مسنده ، وذكره ابن منده في مستخرجه عن عبد الرحمن بن عوف ، وذكره ابن كثير في نهايته عن عثمان بن مظعون ، وذكره ابن القيم في الحاوي عن معاذ ابن جبل ولقيط بن صبرة وأظنه عن لقيط بن عامر الذي تقدم ذكره ، فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفسًا، وزاد عليه النووي ثلاثة ، وزدت عليهم أجمعين قدر ما ذكروه سواء فزادت العدة على الخمسين ، ولكثير من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبي هريرة وأنس وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض وفي صفته بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها ، وكذلك في الأحاديث التي أوردها المصنف في هذا الباب ، وجملة طرقها تسعة عشر طوقا ، وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابيًا. اهـ

فائدة:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «النهاية» (2/36) بعد أن ذكر حديث أنس الذي أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله أنه قال: سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة فقال: «إني فاعل» قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَأَيْنَ أَطْلُبُكَ, قَالَ: «اطْلُبْنِي أَوَّلَ مَا تَطْلُبُنِي عَلَى الصِّرَاطِ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عَلَى الصِّرَاطِ؟ قَالَ: «فَاطْلُبْنِي عِنْدَ الْمِيزَانِ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عِنْدَ الْمِيزَانِ؟ قَالَ: «فَاطْلُبْنِي عِنْدَ الْحَوْضِ؛ فَإِنِّي لَا أُخْطِئُ هَذِهِ الثَّلَاثَ الْمَوَاطِنَ», قال: إن الحوض قبل الصراط، قال: والظاهر هذا الحديث أن الحوض بعد الصراط وكذلك الميزان وهذا لا أعلم به قائلاً اللهم إلا أن يكون يراد بهذا الحوض حوض آخر يكون بعد الجواز على الصراط كما جاء في بعض الأحاديث ويكون ذلك حوضاً ثانياً لا يزاد عنه أحد والله سبحانه وتعالى أعلم ا.هـ

مسألة المطرودون عن الحوض صنفان أهل بدع ويدل على ذلك ما تقدم في حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم، وحديث أم سلمة رضي الله عنها عند مسلم، وعائشة رضي الله عنها عند مسلم، وأسماء رضي الله عنها عند البخاري ومسلم.

وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه عند البخاري ومسلم، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه عند البخاري ومسلم، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عندهما وغيرهما من الأحاديث.

وكما تبين طرد من غير وبدل قال ابن عبد البر رحمه الله (20/262):

كل من أحدث في الدين مالا يرضاه الله ولم يأذن به الله عز وجل فهو من المطرودين عن الحوض كالخوارج والروافض وأصحاب الأهواء، وكذلك الظلمة المترفون في الجور وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي وجيمع أهل الزيغ والأهواء والبدع، فكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر ا.هـ

وقال عقبه رحمه الله: ولا يخلد في النار إلا كل كافر جاحد ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان.

ويطرد عنه بعض أهل المعاصي ويدل عليه حديث جابر عند الإمام أحمد (22/332) «فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد عليَّ الحوض».

وجاء بمعناه من حيث عبد الرحمن بن سمرة عند الطحاوي في مشكل الآثار (3/376) وسنده ضعيف في سعيد بن بشير وعنعنة الحسن لكن يشهد له ما قبله.

وجاء أيضاً من حديث حذيفة عند ابن أبي عاصم (759).

قال ابن كثير في «النهاية»: ثم ينتهي الناس بعد مفارقتهم الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط وهو جسم على جهنم كما تقدم في حديث عائشة [يشير إلى ما أخرجه مسلم في «صحيحه»: أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات؟ قال صلى الله عليه وسلم: «هم في الظلمة دون الجسر»]

وفي هذا الموضع يميز المنافقون عن المؤمنين ويتخلفون عنهم ويسبقهم المؤمنون ويحال بينهم وبينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم كما قال تعالى: (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُوراً فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ * فَالْيَوْمَ لا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الحديد:12-15)

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (التحريم:8). اهـ

بعض مخالفات الإباضية في الفقه

وقد اشتهرت الإباضية بالقول بالمسائل الفقهية التالية:

1) عدم جواز المسح على الخفين كالشيعة الإمامية, وقد تقدم لبيان الحق في هذه المسألة والرد عليها.

2) عدم رفع الأيدي في تكبيرة الإحرام.

3) إسبال الأيدي في الصلاة والاقتصار على تسليمة واحدة؛ فهم موافقون المذهب الزيدي قال السعدس رحمه الله في شرح منهاج السالكين:

رفع اليدين: ذكر أنه في أربعة مواضع إذا افتتح الصلاة عند تكبيرة الإحرام، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع من الركوع، وإذا قام من التشهد الأول، يرفع يديه كلتيهما، منتهى الرفع، قيل: إنه إلى المنكبين، وقيل: إلى شحمتي الأذنين، وقيل: إلى فروع الأذنين، والكل جائز، يعني: هو مهيأ؛ وذلك لأن الرفع ورد مطلقا؛ لأنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع من الركوع، ولا يفعل ذلك في السجود، هكذا في حديث ابن عمر، وخالف في ذلك الحنفية، فلا يرفعون إلا في التحريمة، وخالف في ذلك الإباضية من المبتدعة، ولا عبرة بخلافهم، وكذلك الرافضة ونحوهم. انتهى.

3) القول بإفطار من أصبح جنباً في رمضان عملاً بحديث أبي هريرة ورأي بعض التابعين.

4) تحريم ذبائح أهل الكتاب الذين لايعطون الجزية أو الحربيين غير المعاهدين، والإمامية لايجيزون أكل هذه الذبائح مطلقاً.

5) تحريم نكاح الصبي والصبية في قول جابر بن زيد، والعمل في المذهب بخلافه.

6) كراهة الجمع بين بنات العم خوف القطيعة، وهي كراهة تنزيه

7) الوصية واجبة للأقربين غير الوارثين عملاً بالأحاديث التي تحث على الإيصاء، وتجوز الوصية لأولاد الابن مع وجود الأولاد، لقول الله تعالى: {كتب عليكم إذا حضر أحدَكم الموتُ إن ترك خيراً الوصيةُ للوالدين والأقربين} [البقرة:180/2] ونسخت الوصية للوالدين بآية المواريث وبحديث (لاوصية لوارث) والمكاتب حر من وقت الكتابة، والمدبَّر حر بعد موت المدبِّر كبقية المذاهب، أو بعد انقضاء الأجل الذي أجل إليه، ولايجوز بيعه إلا في الدَّيْن عند أكثر علماء المذهب.

- ومن كتبهم الحاملة لعظيم الزيغ والإنحراف في العقيدة: «مشارق الأنوار» للشيخ نور الدين السالمي، وفي الأصول: «طلعة الشمس» للشيخ نور الدين السالمي، وفي الفقه: «شرح النيل وشفاء العليل» للشيخ محمد بن يوسف بن أطفَيِّش (17) جزءًا، و«قاموس الشريعة» للسعدي، (90 جزءاً)، و«المصنَّف» للشيخ أحمد بن عبد الله الكندي، (42 جزءًا)، و«منهج الطالبين» للشيخ الشقعبي، (20جزءاً)، و«الإيضاح» للشيخ

الشمَّاخي (8 أجزاء)، و«جوهر النظام» للشيخ السالمي، و«الجامع» لابن بركة في جزأين, ومايزال مذهبهم قائماً في سلطنة عمان؛ فهي مقرهم ومأواهم, وفي شرق أفريقيا والجزائر وليبيا وتونس, نسأل الله أن يكفي المسلمين شرهم.

الخاتمة

هذه بعض ما عليه القوم في باب العقيدة سُطر عليهم عارًا وشنارًا مع بيان مخالفة هذه المعتقدات لمعتقد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكرام والأئمة الأعلام مصابيح الدجى وأئمة الهدى أهل الخير والأثر والفقه والنظر أصحاب الصفات المأثورة والمناقب المذكورة الذين من أخذ طريقهم اهتدى ومن خالفه من غير عمدٍ زل، وإن خالفه متعمداً ضل قال الله عز وجل: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ) [النساء : 115].

وما ذكرنا من بعض ما عليه القوم في هذا الباب هو مما توارثه متقدموهم ونقلوه لمتآخريهم يربو عليه الصغير ويهرم فيه الكبير، واتخذوا هذا الضلال سنة مع ما هم فيه الآن مما هو مذكور في كتب أهل العلم من تعظيم القبور والتمسح بها والذبح، والنذر لها فلا والله ينبغي أن يُحسن الظن بمثل هذه البدع المردية والأفكار المخزية، يكفي في ذمهم أنهم جعلوا انتسابهم إلى غير المعصوم محمد صلى الله عليه وسلم وإنما انتحلوا جابر بن زيد انتحالاً لتمرير باطلهم وهو منهم بريء وإن كان منهم فماذا؟ هل يُسوّغ لهم هذا الباطل الذي هم فيه وإن كان فيهم ومنهم جابر بن زيد –زعموا- فمنا وفينا شيخه وإمامه الحبر الجليل والمعلم النبيل عبد الله بن عباس وأرفع منه الخلفاء الأربعة، وارفع منهم النبي الكريم محمد الأمين صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم إنك ترى الخليلي كغيره من أصحاب ضلالة الإباضية إذا ذكروا مسائلهم يقولون هذا قولنا وقول المعتزلة أو قول أصحابنا وقول المعتزلة، والحمد لله هم بهذا يفضحون أنفسهم ويوفرون على أهل السنة والجماعة حال الرد عليهم ونقول لهم بئس القوم الذين اقترنتهم بهم.

ومن جعل الغراب له دليلاً يمر به على جيف الكلاب

ونقول لهم:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فإن القرين إلى المقارن ينسب

فالمعتزلة قد فُضحت طريقتهم حيث وهم قد حرفوا الكلم عن مواضعه تشبهاً باليهود وعطلوا الله عز وجل من صفات كماله ونعوت جلاله، فهو عندهم لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يريد ولا يرضى ولا يغضب ولا يسخط، وليس ثمت في السماء إله معبود ولا هو على عرشه استوى تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، ورحم الله القائل: (الممثل يعبد صنماً والمعطل يعبد عدماً) واستبدلت المعتزلة أركان الإيمان العظام التي اتفقت عليها الرسل بأصولهم الخمسة التي تخالف المنقول والأصول من معتقد أهل السنة والجماعة قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (491-493):

والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما ، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رحمه الله ، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة، وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة ، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري ، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين ، وبين مذهبهم ، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة ، التي سموها : العدل ، والتوحيد ، وإنفاذ الوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ! ولبسوا فيها الحق بالباطل ، إذ شأن البدع هذا ، اشتمالها على حق وباطل ، وهم مشبهة الأفعال ؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده ، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه ، وما يقبح من العباد يقبح منه ! وقالوا : يجب عليه أن يفعل كذا ، ولا يجوز له أن يفعل كذا ، بمقتضى ذلك القياس الفاسد !! فإن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لعد إما مستحسنا للقبيح ، وإما عاجزا ، فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده؟! والكلام على هذا المعنى مبسوط في موضعه .

فأما العدل ، فستروا تحته نفي القدر ، وقالوا : إن الله لا يخلق الشر ولا

يقضي به ، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جورا !! والله تعالى عادل لا يجور . ويلزمهم على هذا الأصل الفاسد أن الله تعالى يكون في ملكه ما لا يريده ، فيريد الشيء ولا يكون ، ولازمه وصفه بالعجز ! تعالى الله عن ذلك .

وأما التوحيد فستروا تحته القول بخلق القرآن ، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدد القدماء !! ويلزمهم على هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقة، أو التناقض ! .

وأما الوعيد ، فقالوا : إذا أوعد بعض عبيده وعيدا فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده ، لأنه لا يخلف الميعاد ، فلا يعفو عمن يشاء ، ولا يغفر لمن يريد ، عندهم !! .

وأما المنزلة بين المنزلتين ، فعندهم أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر !! .

وأما الأمر بالمعروف ، فهو أنهم قالوا : علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به ، وأن نلزمه بما يلزمنا ، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا !! وقد تقدم جواب هذه الشبه الخمس في مواضعها .

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلا بعدها ، وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية ، إنما يذكرونها للاعتضاد بها ، لا للاعتماد عليها ، فهم يقولون : لا نثبت هذه بالسمع ، بل العلم بها متقدم على العلم بصحة النقل ! فمنهم من لا يذكرها في الأصول ، إذ لا فائدة فيها عندهم ، ومنهم من يذكرها ليبين موافقة السمع للعقل ، ولإيناس الناس بها ، لا للاعتماد عليها ! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب ! والمدد اللاحق بعسكر مستغن عنهم ! وبمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه !! كما قال عمر بن عبد العزيز : لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه ، ويخالفه إذا خالف هواه ، فإذا أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق ، وتعاقب على ما تركته منه ، لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين . وكما أن " الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى " ، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته ، فالاعتقاد القوي يتبع أيضا علم ذلك وتصديقه ، فإذا كان ذلك تابعا للإيمان كان من

الإيمان ، كما أن العمل الصالح إذا كان عن نية صالحة كان صالحا ، وإلا فلا ، فقول أهل الإيمان التابع لغير الإيمان ، كعمل أهل الصلاح التابع لغير قصد أهل الصلاح . وفي المعتزلة زنادقة كثيرة ، وفيهم من ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا. انتهى

فانظر إلى عدلهم الذي هو غاية الجور حيث زعموا أن العباد يخلقون أفعالهم وجعلوا مع الله خالقين تعالى الله عن قول الزائغين وتوحيدهم هو التعطيل، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر هو عين المنكر إذ يجوزون الخروج على أولياء أمور المسلمين، وهكذا فتنبهوا أيها المسلمون لأنفسكم واحذروا من تلاعب أهل البدع بدينهم وتقديمهم أراء عقولهم وزبالة أفكارهم على كتاب ربنا وسنة نبينا على فهم السلف الصالح حتى قال قائلهم: منهج السلف أسلم, ومنهجنا أعلم وأحكم, مع أن الحق الذي لا غيره أن منهج السلف الصالح أعلم وأحكم وأسلم.

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في «الفتوى الحموية الكبرى» (282) وما بعدها: ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض الأغبياء، ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة، المأمور بها من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، فإن هؤلاء المبتدعة الذين يفضلون طريقة الخلف على طريقة السلف، إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ) وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات؛ فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى -وهي التي

يسمونها طريقة السلف- وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف -وهي التي يسمونها طريقة الخلف-، فصار هذا الباطل مركبا من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلمَ عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين الكفريتين كانت النتيجة: استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوما أميين بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأنّ الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله.

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة بل في غاية الضلالة.

كيف يكون هؤلاء المتأخرون، لاسيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم حيث يقول:

لعمري لقد طَفت المعاهد كلها	وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر	على ذَقَنٍ أو قارعًا سن نادم

وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم كقول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقال	وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا	وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا،

ولا تروى غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه:5]، (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) [فاطر: 10]، واقرأ في النفي (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى:11]، (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا) [طه:110]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.اهـ

ويقول الآخر منهم: لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أمي.اهـ

ويقول الآخر منهم: أكثر الناس شكًّا عند الموت أصحاب الكلام.

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقعوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المفضلون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون: أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعرفة وبواطن الحقائق بما لو جُمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة -لاسيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته- من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلّال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم؛ أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!. اهـ

والذي نريد أن نبينه في هذه الخاتمة, أن على المسلمين جميعًا أن يعظموا دينهم الحق الذي أنزل من عند الله عزوجل, وجاء به رسوله صلى الله عليه وسلم, ونقله لنا السلف الصالحين المصلحين, ويقدمونه على دين المعتزلة المبتدع والخوارج, والمارقة والجهمية, الزنادقة, والرافضة الملحدة, والفلاسفة الجهال, وغيرهم من المبطلين؛ فإن دين الله عزوجل

محفوظ بالطائفة المنصورة, والفرقة الناجية الذين ينفون عن كتاب الله عزوجل, انتحال الغالين, وتحريف المبطلين, وقد دلنا ربنا سبحانه وتعالى على وسائل السلامة, قال تعالى: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [النساء: 59].

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

وما من خير؛ إلا وسبقونا إليه, ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن وجود مذهب الصحابة وطريقتهم لدى أحدٍ تدل عى استقامة أمره, بخلاف من عندهما؛ فعند النسائي في «الخصائص» أن عبدالله بن عباس لما ذهب لمناظرة الخوارج, قال لهم: «جئتكم من عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم, وليس فيكم منهم أحد».

وأيضًا من أسباب سلامة أهل السنة والجماعة عن الزيغ والإنحراف, هو الأخذ بجميع الدين, لقول الله عزوجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) [البقرة: 208].

هَذا الحق ليس به خفاءُ فدعني من بنيات الطريق

والحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا أن يسر لنا في هذا الزمن الذي كثر شره, وقلَّ خيره, من جدد لنا هذا الدين إلا وهو في هذا البلد المبارك؛ لهو فضيلة الشيخ المحدث العلم العلامة أمير المؤمنين في الحديث مقبل ابن هادي الوادعي رحمه الله, كما أنه سبحانه قد منَّ بغيره كإمام المسلمين عبدالعزيز بن عبدالله بن باز, وأبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين, ومجدد الاجتهاد في علم الحديث الإمام محمد ناصر الدين الألباني رحمهم الله تعالى, وها نحن بحمد الله نسير على سيرهم في فهم الكتاب والسنة, والأخذ بهما على طريقة سلف الأمة قدمًا في هذه الدار المباركة دار الحديث السلفية بدماج مع الشيخ المبارك: أبي عبدالرحمن يحيى بن علي الحجوري؛ فنسأل الله عزوجل أن يديم علينا نعمه, وأن يسبغ علينا مننه, إنه ولي ذلك والقادر عليه, والحمد لله رب العالمين.

كان الفراغ من كتابة هذه الخاتمة:

يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر محرم الحرام, لعام 1432 هـ.

الفهرس

أحاديث في الخوارج 6
الإباضية 14
انتحال الإباضية لجابر بن زيد أبي الشعثاء 14
فرق الإباضية 17
أهم عقائد الإباضية الباطلة 24
تصويبه لإمارة عبد الله بن وهب الراسبي الخارجي 29
الخليلي على مذهب أهل الكلام في مسألة تسلل الحوادث 39
الجملة عندهم وتفسيرها 57
بعض الإباضية مرجئة في مسمى الإيمان 58
قصر باع الخليلي في معرفة معنى الإيمان لغةً وإصطلاحًا 58
الشرك والكفر عند الإباضية 59
مسالك الدين عند الإباضية 60
ا لإباضية ينكرون المسح على الخفين 62
مصدر التلقي عند الإباضية 64

الإباضية من الخوارج 74
حكم الصلاة خلف الإباضية 78
الفصل الثالث: الرد على المخالفات العقدية للإباضية 82
إثبات صفة العلو لله وبطلان قول الأباضية والمعتزلة 82
صفة الكلام لله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف 93
بطلان قول الإباضة في الإيمان 114
إثبات عذاب القبر والرد على الإباضية 115
إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين والرد على الإباضية 116
إثبات الميزان والرد على الإباضية 123
فائدة: 123
فائدة: 124
إثبات الصراط والرد على الإباضية 126
إثبات الحوض والرد على الإباضية 131
فائدة: 133
بعض مخالفات الإباضية في الفقه 136
الخاتمة 137
الفهرس 147